اللقاء المشترك: لا حوار مع الحكم قبل الإفراج عن الصحفيين والناشطين الجنوبيين

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الاربعاء 14 جمادى الآخرة 1429هـ الموافق 18 يونيو 2008 العدد (156) Wed. 14/6/1429 - 18 June 2008 50 ريالاً 16 صفحة

قالت مصادر قيادية في اللقاء المشترك إن هذه الأحزاب سلمت الرئيس علي عبد الله صالح عبر عبد الوهاب الآنسي الأمين العام لتجمع الاصلاح رؤيتها لقضايا الحوار التي ينبغي الوقوف امامها وفي طليعتها الاوضاع في المحافظات الجنوبية والحرب في صعدة والغلاء الفاحش الى جانب المقترحات الخاصة بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات واصلاح النظام الانتخابي.

وقالت المصادر لـ"النداء" إن المعارضة اكدت في ورقتها التي كلف الآنسي بتسليمها للرئيس انه

التتمة في الصفحة 4

اعتذار

نشرت «النداء» في العدد الماضي مانشيتاً في صفحتها الأولى يفيد بأن النائب العام وعد نقابة الصحفيين بتصحيح خطأ النيابة الجزائية. وتود «النداء» هنا الاشارة إلى أن النائب العام وعد النقابة بذلك في حال ثبت أن الحكم الصادر

التتمة في الصفحة 4

جيم بو ملحة رئيس الاتحاد الدولي للصحفيين تسلمها نيابة عنه

الخيواني يفوز بجائزة «صحافة حقوق الإنسان المعرضة للخطر»

■ «النداء»:

منحت منظمة العفو الدولية جائزتها الخاصة بـ«صحافة حقوق الانسان المعرضة للخطر» للزميل عبدالكريم الخيواني. وتسلم الزميل جيم بوملحة رئيس الاتحاد الدولي للصحافيين الجائزة نيابة عن الخيواني الذي اقتادته النيابة الجزائية المتخصصة إلى السجن الاثنين قبل الماضي فور صدور حكم ابتدائي بسجنه 6 سنوات.

وقام بتسليم الجائزة ألان جونستون الصحفي البارز في هيئة الإذاعة البريطانية، والذي عاش محنة اختطافه العام الماضي في غزة.

التتمة في الصفحة 4

أسر الضحايا عبرت عن اصرارها على كشف مصيرهم

ملف الاختفاء القسري في ندوة غابت عنها وزارة حقوق الانسان

شهدت قاعة فندق ماركيور في صنعاء صباح اليوم حدثاً غير مسبوق في اليمن: جلسة استماع لأقارب المختفين قسرياً في اليمن.

اعتلى خمسة من أسر الضحايا منصة القاعة وباحوا بعذاباتهم لحشد من الحقوقيين والبرلمانيين والاعلاميين والسياسيين.

كانت هذه المرة الأولى التي يتاح فيها لأسر مختفين قسرياً من عقود السبعينات والثمانينات والتسعينات في جنوب اليمن وشماله، التحدث مباشرة لجمهور نوعي يشارك في ندوة عن الاختفاء القسري نظمها منتدى الشقائق بالتعاون مع المركز الدولي

التتمة في الصفحة 4

الحرب أوقفت بناء 400 مأوى في صعدة خصصتها الأمم المتحدة لضحايا المعارك

المدنيون يدفعون ضريبة المواجهات ونازحو الجوف لا مغيث لهم

■ «النداء»:

منذ اندلاع المواجهات المسلحة قبل أربع سنوات، بين الجيش وجماعة الحوثي في محافظة صعدة، والمدنيون يدفعون ضريبة هذه المواجهات.

منهم من فقد حياته، واضطر عشرات الآلاف من الناجين ترك منازلهم لاجئين إلى مأوي النزوح.

لكن الحرب الراهنة التي شارفت على اتمام شهرها الثاني، كانت أكبر من كل التوقعات، إذ استطالت ساحة المواجهات إلى مربعات خارج جغرافية صعدة، وأخذت طابعاً عنيفاً، وسعت حجم المعاناة الإنسانية وصاعدت أرقام الضحايا المدنيين الفارين من جحيم المعارك.

وطبقاً لمصادر خاصة فإن شراسة المواجهات الأخيرة، أعاقت تحركات فرق الغوث وانحصر دورها على تقديم الخدمات للنازحين المقيمين في ثلاثة مخيمات أقامتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مدينة صعدة: العند، سام، باقم.تمثلت بالمساعدات الطبية ومستلزمات العيش الضرورية، بالإضافة إلى توفير المياه الصالحة للشرب. وللسبب ذاته تعذر على الفرق الوصول إلى منطقتي بني حشيش وحرف سفيان. غير أن 40 أسرة فرت من جحيم المعارك في حرف سفيان، ما تزال تستوطن العراء في أطراف محافظة الجوف.

مراسل «النداء» في محافظة الجوف أفاد أن هذه الأسرة

التتمة في الصفحة 4

تفاعلاً مع مانشرته «النداء»

محافظ الحديدة يوقف عمل هيئة «الجني»

● الجبلي

اوقف محافظ الحديدة أحمد سالم الجبلي نشاط من أطلقوا على أنفسهم جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والذين قاموا باعتراض مرتادي الأسواق ومطالبتهم باثبات شرعية علاقاتهم بمن في معيتهم من النساء.

وقال مصدر محلي لـ«النداء» إن الجبلي وجه أمن المحافظة

التتمة في الصفحة 4

الصحافة اليمنية.. انشغلت عن الشأن العام بجروحها المتكاثرة

■ رشاد الشرعبي

حالياً، تنشغل الصحافة المستقلة والمعارضة في اليمن عن أداء رسالتهم المفترضة خاصة مع سخونة الأوضاع على الساحة اليمنية، بواجب أهم وهو تغطية أخبار المحاكمات للصحفيين أو ضد وزارة الإعلام وانتهاكات كثيرة لحرية التعبير يأتي في مقدمتها احتجاز 8 صحفيين وفنان شعبي بصور مختلفة.

الصحف اليمنية صارت تبرز خاصة في صفحاتها الأولى والأخيرة الأخبار المتنوعة المتعلقة بمحاكمات الصحافيين واعتقالهم وإغلاق الصحف وإيقاف منح تراخيص الإصدار والحجب على شبكة

التتمة في الصفحة 4

لم تستبعد أن يكون الحكم وراءه دوافع سياسية

«لجنة الحريات» في اتحاد الصحفيين العرب تطالب الرئيس صالح بالإفراج عن الخيواني

أكدت لجنة الحريات التابعة للاتحاد العام للصحفيين العرب مساندتها لنقابة الصحفيين اليمنيين في تصديها للحكم الصادر بحق الزميل عبدالكريم الخيواني، الذي قضى بسجنه ست سنوات.

وإذ اعتبرت الحكم غير مبرر، ولا يتناسب مع طبيعة العمل الصحفي، لم تستبعد أن يكون الحكم وراءه دوافع سياسية جراء مواقف الخيواني الصحفية المعارضة لرأي بعض المسؤولين اليمنيين.

وطالبت لجنة الحريات في بيان لها بالتدخل العاجل من الرئيس اليمني علي عبدالله صالح، للافراج عن الخيواني. وقالت

التتمة في الصفحة 4

مدخل

تتموضع حالات الاختفاء القسري في الخطاب السياسي والحقوقي باعتبارها صنفاً من الانتهاكات التي مورست في زمن غابر. لتحتل بالتالي موقعاً ثانوياً في اهتمامات المنظمات الحقوقية، وتكاد تختفي، طوعياً، من أجندة الأحزاب السياسية وبرامجها ومبادراتها التصالحية. يمكن عزو ذلك إلى الثقافة السياسية السائدة القائمة على الإقصاء (للآخر) والاصطفاء (للذات) والآخروية (نكران الذات في سبيل فراديس دنيوية أو سماوية) والشمولية (حيث الفرد منذر للفكرة والقضايا الكبرى).

وعلى الجملة فإنها ثقافة التجريد بامتياز. تحليق في الكليات والمشاريع الكبرى، وتعال على التفاصيل، والتفاصيل الانسانية على وجه الخصوص.

التجريد هو سيد العنف. في عوالمه يجري تبخيس الفرد، إما بتجاهل مصيره أو بأسطرته. وفي الحالين يتم نزعه من سياقه الإنساني الشخصي والأسري والاجتماعي. كذلك يؤول المختفي قسرياً إلى محض رقم في سجلات وزارة حقوق الانسان، أو إلى بطل يستعلي على الحياة العادية بتفاصيلها الصغيرة، في رطانات وطنطنات الأحزاب السياسية. إلى الثقافة السياسية، وبها، تم إزاحة هذا الملف من الواجهة منذ الوحدة (22مايو 1990) وحتى الآن، لأن الجماعات السياسية التي تتقاسم المجال السياسي، وبخاصة تلك التي حكمت في الشمال أو في الجنوب، أو كانت جزءاً من تحالف حاكم، تورطت في جرائم الإخفاء القسري، أو تواطأت في ظل تحالفات سابقة عند وقوع الجرائم أو تحالفات لاحقة (وراهنة) تبشر بفراديس جديدة.

عدا هذا، تتساكن المنظمات الحقوقية مع الثقافة والجماعة السياسيتين، مغلبةً تحيزاتها السياسية والأيديولوجية، وإلا فمبدأ السلامة، لتطرح من أجندتها عذابات أسر المختفين قسرياً. والنغمة السائدة في شهادات أقارب المختفين الذين التقتهم «النداء» طلعت في صيغة سؤال كبير: أليس المختفي قسرياً من صنف الإنسان حتى تتجاهلنا جميع المنظمات التي تدافع عن حقوق الانسان؟

سامي غالب
Samighalib1@hotmail.com

«النداء» و«الاختفاء القسري».. الحياد المستحيل

• اقارب ضحايا يتحدثون في الندوة.. من اليمين: لطيفة قاسم، خديجة غلام، ألطاف محمد، فتحي عبدالمجيد، ودرهم العبسي.

الإخفاء الثاني

بعد تحضير استغرق قرابة شهر فتحت «النداء» الملف، متحوطة لسوالب البيئة ومثالب النخبة، متوسلة تحقيق هدفين:

لفت الانتباه إلى معاناة أسر الضحايا، على أعتبار أن الاختفاء القسري جريمة مستمرة (1)، وليس محض انتهاك وقع في حقبة ماضية وهذه وظيفة حقوقية؛ والمساهمة في إحداث تغيير في القيم السياسية السائدة، من خلال التوكيد على ضرورة معالجة ملفات الماضي، بما يحول دون استنساخها مجدداً، وهذه إحدى ركائز مفهوم العدالة الانتقالية في المجتمعات المتحولة إلى الديمقراطية.

خلال فترة التحضير لنشر الملف، اتضح التالي:

1 – أن الملف أصبح بنداً في أجندة الدولة اليمنية بعد زيارة وفد من المفوضية السامية لحقوق الإنسان صنعاء وعدن في الفترة 17– 21 أغسطس 1998، قام خلالها برصد عدد من الحالات، وقدم تقريراً بها إلى الحكومة اليمنية في وقت لاحق؛

2 – أن المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات أسهمت في توفير قناة لبعض الأسر لإيصال بلاغات عن الضحايا. وأمكن لوفد المفوضية الالتقاء بالأسر خلال زيارته القصيرة؛

3 – تبين أن القائمة الدولية تحوي على 160 إسماً فقط، وأن عدداً كبيراً من أقارب المفقودين، لم يعلم بزيارة الوفد، وبعضهم لا يعلم أصلاً بأن قضية المختفين متداولة بين الحكومة والمنظمة الدولية؛

4 – لم نلحظ أي متابعة للملف المفتوح بين الحكومة والمفوضية من أي منظمة حقوقية أو مدنية يمنية. كما أن الأغلبية الساحقة من أقارب الضحايا الواردة أسماؤهم في قائمة المفوضية لا تتوافر على أية معلومات عن فحوى الاتصالات الجارية بين الحكومة والمنظمة الدولية، لأسباب عديدة، بينها غياب الشفافية؛

5 – أقارب بعض الضحايا عبروا عن عدم ثقتهم بالطرف اليمني (اللجنة الوطنية العليا، ثم وزارة حقوق الانسان). وقد فوجئ بعضهم بأن الوزارة أفادت المفوضية بأن أقاربهم صاروا في عداد المتوفين؛

6 – إن الحكومة اليمنية تتعاطى مع الملف باعتباره شأناً متصلاً بسمعتها في سجل حقوق الانسان، ولذلك تتعجل إغلاق الملف، كيفما أتفق، حتى إن اقتضى ذلك فبركة بعض البيانات، أو حجب المعلومات عن ذوي الضحايا؛

7 – تتوسل الحكومة اليمنية في ردودها على المفوضية السامية (سابقا) حصر الملف في المحافظات الجنوبية والشرقية (اليمن الجنوبي). وقد زعمت في أحد ردودها بأنها قامت بتسوية أوضاع من تبين اختفاؤه في أحداث يناير 1986. وربما قصدت الإعانة الشهرية المقررة للأسر التي أبلغت عن اختفاء أقارب لها، والبالغة 2000 ريال؛

8 – لوحظ أن العلاقة بين الحكومة والمفوضية أخذت طابعاً تقنياً بيروقراطياً، تحول فيها الضحايا إلى مجرد أرقام، في ظل غياب الفعاليات الحقوقية والسياسية؛

9 – تبين أن بعض الأسر التي التقتها «النداء» اضطرت لأسباب أقتصادية أو اجتماعية إلى استخراج وثائق وفاة؛

10 – إلى السخط من المنظمات الحقوقية، لوحظ تشكك من بعض الأسر حيال الصحافة، جراء خبرة سلبية سابقة، حيث تم نشر معلومات مشوهة، أو أثير لغط حول دوافع النشر، ما أدى إلى التشكك في رسالة "النداء"، والخشية من إمكان توظيف النشر للدعاية ضد قوى سياسية كانت في الحكم أو ماتزال.

آليات حمائية:

اعتمدت الصحيفة في نشر الملف خطاً تحريرياً يقوم على المحددات الآتية:

1 – التعامل مع الضحايا بدون انتقائية أو شبهة تحيز ايديولوجي أو سياسي أو اجتماعي؛

2 – إبراز فداحة الانتهاكات واستمراريتها، وتقويض الأرقام: فالأرقام المعلنة –في تقديري– لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من الضحايا الفعليين، كما أن الضحية ليس رقماً، بل وراء كل رقم حياة وعذابات وانتظارات؛

3 – نشر الملف لغرض تصويب الأخطاء، وكسر الاحتكار، ووضع المعالجات والمقترحات، وليس لغرض الإثارة أو لمجرد القص. على الرغم من أهمية افساح فرصة البوح لأقارب الضحايا؛

4 – مراعاة الحساسيات السياسية وخصوصاً في ظل تصاعد الاحتجاجات في الجنوب، بالتوازي مع دعوات تصالحية في بعض المحافظات الجنوبية؛

5 – مراعاة الاعتبارات الاجتماعية، فبعض الأسر تفضل لأسباب عائلية عدم نشر معلومات شخصية عن المختفي قسرياً أو تجد حرجاً في نشر قصته لاعتبارات تتعلق بظروفها الراهنة؛

6 – تجنب الأحكام القيمية، وتفادي ذكر أسماء الأشخاص الذين يشتبه في تورطهم مباشرة في جرائم الاختفاء القسري؛

7 – شمولية التغطية، زمنياً ومكانياً، لدحض الرواية الرسمية، ودفع «شياطين التأويل» بما هي السلاح التقليدي في مخازن الجماعات السياسية والايديولوجية.

ولا يفوتني هنا أن أشير إلى الزملاء الذين أسهموا في تحرير الملف، وفي المقدمة الزميل جلال الشرعبي مدير التحرير والزملاء نادرة عبدالقدوس وفهمي السقاف (عدن)، وفضل مبارك (أبين)، وبشرى العنسي وفتحي أبو النصر ومحمد العلائي، وابراهيم البعداني (إب)،وباسم الشعبي (لحج)، والمخرج الفنان طارق السامعي. وأنوه هنا بالزميل القدير عبدالباري طاهر الذي ساهم بالكتابة في حلقات الملف،وكتب عن الصحفي المختفي قسرياً محمد علي قاسم هادي الذي كان مسؤولاً نقابياً في نقابة الصحفيين مطلع الثمانينات.

قوة البوح

كانت تلك المحددات آليات حمائية ضرورية لدفع الأذى عن الصحيفة، وبخاصة إمكانية الطعن في مصداقية الملف أو التشكيك في دوافع الصحيفة. ولاشك في أنها حققت وظيفتها الحمائية، على الرغم من صدور تهديدات من جهات مجهولة تتوعد رئيس التحرير ومحرري الملف بالقتل، والإخفاء القسري، والحرق، كما في رسالة تلقتها الصحيفة عبر موقعها الالكتروني جاء فيها:"إن لم تتوقفوا يا(...) عن نشر الملف سنحرق وجوهكم بالأسيد".

واصلت "النداء" نشر الملف، وأبلغت الجهات المختصة بالتهديدات، والأرقام التي استخدمها المهددون الساخطون، وقد توقفت التهديدات بعد ذلك.

من المهم هنا الإشارة إلى أن بعض المتصلين اعتبر نشر قصص ضحايا من حقبة ما قبل الوحدة في الجنوب مؤامرة سياسية(أو مناطقية) لإحياء صراعات الماضي، والتشويش على أجواء التصالح والتسامح التي يجري إشاعتها في المحافظات الجنوبية والشرقية. كما عبّر متصلون آخرون عن نقمتهم على الصحيفة لتشويهها سمعة البلد والتآمر على الوحدة، بنشر قصص مختفين قسرياً في حرب1994. وقد اعتبر أحدهم أن الصحيفة عميلة لجهات في الخارج تتآمر على اليمن، واصفاً ضحايا1994 بالنكرات.

عدا ذلك فقد صدرت تعبيرات ضيق من بعض الناشطين السياسيين، رأوا في توقيت نشر الملف تشويشاً على القضايا الراهنة. كما أن قيادياً في اللقاء المشترك (ليس من قيادات الاشتراكي) اعتبر أن الاشتراكي الآن عرضة لشتى صنوف الانتهاكات، والأولى بالصحيفة أن تغطي هذه الانتهاكات عوضاً عن نبش الجانب السلبي من تاريخه.

وفي المقابل أشادت شخصيات سياسية معارضة بالملف سواء عبر اتصالات هاتفية أو تصريحات منشورة، ومن هؤلاء الدكتور ياسين سعيد نعمان والمهندس فيصل بن شملان.

وتلقت الصحيفة إما برسائل على عنوانها البريدي(الالكتروني)، أو عبر الهاتف أو لقاءات مباشرة، مواقف مؤيدة لنشر الملف، ومثمنة للنهج الذي اسُتخدم في إعداد مواده.

كما تلقت رسالة من منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان تشيد بمهنية الملف، وتعبر عن تضامن المنتدى مع الصحيفة ضد التهدّيدات الناجمة عن الملف.

كما نشرت الصحيفة في عددها(115) الصادر في 15أغسطس2007، رسالة من الكاتب الصحفي الأستاذ أحمد الرماح يقترح فيها أن تبادر "النداء" مع مهتمين آخرين بالملف إلى تشكيل لجنة وطنية لمعالجة أوضاع المختفين قسرياً، تتولى جمع المعلومات عن حالات الاختفاء القسري، والضغط من أجل رد الاعتبار إليهم، وإنصاف ذويهم مادياً ومعنوياً، علاوة على ابتكار وسائل لتجذير الوعي بخطورة ومأسوية جرائم الاختفاء القسري والتأسيس لثقافة جديدة تعلي من كرامة الإنسان وحقه في الحياة.

أخيراً فإن وزيرة حقوق الإنسان الأستاذة هدى البان بادرت إلى الاتصال برئيس تحرير الصحيفة، لغرض دعوته إلى زيارتها في مكتبها. وفي اللقاء الذي جرى بحضور وكيل الوزارة الاستاذ علي تيسير، عبرت الوزيرة عن اهتمامها بالملف، موضحة بأنها منفتحة على أية مقترحات أو ملاحظات تتصل بأداء الوزارة.

ضريبة البوح:

المختفي قسرياً غائب فيزيائياً، غائب

فحسب. وقد اختارت النداء لصفحات ملفها عنواناً من كلمة واحدة: أحياء.

بلى! لكنهم لا يشيبون أبداً، ليس لأنهم كائنات متحولة كما في الخيال الهوليودي. ولا لأنهم رجال خارقون. لا. ولا لأن أسرهم ابتكرت وصفة الخلود، كما في الأساطير الشعبية، ولكن ببساطة لأنهم لما يموتوا بعد، ولأن أسرهم لم تُشرع أبواب بيوتهم أمام المعزين، حتى وإنْ حولتهم السجلات الحكومية الخرقاء إلى محض أرقام، ودونت أمام أسمائهم كلمة متوفي.

أحياء، لأن لكل بيئته وبيته الاجتماعي وأحلامه الصغيره وأحباؤه المنتظرون. وفي الملف الحي، الملف الذي ينوء بالانتظارات والعذابات، الملف المقصي من الحيز السياسي والجدول الحقوقي، خَبرَتْ النداء، كما وضاح عبد السَلام العبسي وأحمد الضالعي وخديجة غلام ولطيفة قاسم وفتحي علي عبد المجيد وسلطان البان، محنة العيش في عالم "مختف قسرياً"! ولسوف تقاسم هؤلاء ضريبة البوح. البوح بما هو المحطة الأولى في رحلة استرداد أولئك الذين حرمتهم قوى غاشمة من المضي قدماً في دروب أعمارهم، وما تزال تتعالى، بصلف وتكبر وتجبر، على مناشدات أقاربهم بكشف مصائرهم كيما يتسنى لهم، هم المختبئون من درب الأعمار، استئناف حيواتهم.

على مدى عشر حلقات تجرعنا مرارات هذا الانتهاك الفظيع، وتوجب علينا أن نشهد مع الأمهات والزوجات والأبناء والأشقاء والأصدقاء لحظة الاختفاء وأدركنا معنى أن يكون عبد السلام العبسي شاباً بهياً وجداً وقوراً في آن. وعروسه النضرة تنتظره عند عتبة الزمن، زمنه هو، لتناوله الوليد البكر الذي أسماه وضاح، ووَعَدَ بزيارته بعد أسابيع، ولتعرّفه على حفيده "أصيل" المتشوق لقدوم الجد الموعود.

ليسوا موتى. ولذلك "يصعب التأقلم مع الاختفاء القسري مهما استمرت الحالة في الزمن لعمق الجرح والبعد العاطفي الذي تخلقه مشكلة إنسان حي وميت، حاضر وغائب(2). وكذلك يُعاود (بعض) المقربين من ضحية الاختفاء القسري الإحساس بالذنب والمسؤولية، مع نشوء إحساس بالوحدة والفراغ، وتزورهم نوبات إحباط وانهيار عصبي واضطرابات جسدية وعاطفية، ويفقدون الإحساس بالرغبة، والمتعة.(3)

ليسوا مجرد أرقام، فوراء كل إسم في السجلات البغيضة حياة وروائح وملابس معلقة، وطفل موعود بمذاق كيك فريد، وأخت تؤجل فرحها، مرة تلو الأخرى، في انتظار أخ أكبر.

والمحقق أن أسرة "النداء" انغمست في الملف إلى الحد الذي لم تعد قادرة معه على التأقلم مع هذا الانتهاك، لكأنها أسرة مختفٍ قسرياً.

لن أوارب أو أتفذلك. لقد غَمَرَنا بوحُ المنتظرين، وغسلتنا عذاباتهم، واجتزنا الخطوط الفاصلة على الورق بين الصحفي وموضوع تغطيته. وانحزنا إلى الضحايا. بتنا، مثلهم، محكومين بالانتظار، حتى أننا نستحضرهم، مختفين ومنتظرين، في الأعياد، ونستدعيهم في المناسبات الوحدوية والوطنية!

والحاصل أن "النداء" سدَّدت، عن طيب خاطر، نصيبها من كلفة البوح هي التي تجرأت فطرقت أبواب أسر الضحايا تستحثها على البوح.

لبت الاغلبية الساحقة "النداء"، وتكرم البعض فدعانا إلى مشاركته التفاصيل العادية لأناس عاديين.

للبوح مضاعفاته. ولكم كان مؤثراً ذاك الاعتذار الذي وردنا عبر وسيط، من شقيقة أحد الضحايا. تمنت، متلطفة، أن نصرف النظر عن نشر قصة شقيقها لأنها تخشى أن تتداعى والدتها الصابرة إذا صادف أن التقت إبنها على الصحيفة.

شراكة عمر مع الغائبين:

في الحلقة الرابعة لخصت منى (زوجة المختفي قسرياً علي عبد المجيد) حياتها بجملة لفحت وجوهنا، قالت: "راح عمرنا مع الغائبين".

أمضت نصف عمرها في انتظار شريك العمر. تنتظره منذ اعتقله رجال أمن في صنعاء عام 1983 لم تنتظر فحسب، فقد عملت وكدَّت وربَّت أبناءها الأربعة. وهي قالت لمحررة "النداء": تعبتُ... تعبتُ بعد ما ضاع... لو تدري كم تعبتُ".

المرأة في "ملف النداء" حاضرة باعتبارها الضحية الأولى في مجتمع ذكوري يقوم على الغلبة، ويقرَّر منذ الولادة مسار المولود وفرصه، حسب الجنس.

من المفيد أن يكون هذا البند موضع التفاتة منتدى الشقائق والحضور الكريم. فالملف مرصعٌ بـ "شقائق" أمضين أعمارهن في انتظار الرجال.

انتظار -يجب أن نخلص- مروِّع لا يماثله انتظار، لأن الأم أو الزوجة أو الأخت أو الإبنة، تتحرك داخل بنى ثقافية واجتماعية وسياسية واقتصادية تنحاز للجناة.

على الحركة النسوية أن تدرس حالات هؤلاء الضحايا لتمسك بفظاعات المجتمع الذكوري. فالمرأة داخل هذه البنى المكرِّسة عبر مئات السنين، لا تُحرم فحسب من إمكانية استئناف حياتها، وإنما، أيضاً وأساساً، تفقد أية قدرة على توليد آليات تعويض حيال الانتهاك. كذلك تتجلى أعراض "الانتزاع النفسي" أكثر ما تتجلى في شخوص قريبات المختفين قسرياً. والحركة الحقوقية النسوية مدعوة، وظيفياً وأخلاقياً، إلى احتضان ضحايا الاختفاء القسري من النساء.

إلى أين؟

نشرت "النداء" الملف والتقط منتدى الشقائق الرسالة.

خطوة ضرورية، لكنها ليست كافية. فالوظيفتان، الحقوقية والديمقراطية (التحولية) للملف، لا تتحققان بالبوح وبمشاعر التعاطف المزجاة لذوي الضحايا، ولا بالرهان على الضمير السياسي المثقل بالآثام.

لا. وإنما بتصميم خطة عمل تدفع الملف إلى صدارة الأجندة الحقوقية والسياسية يبدأ بـ:

- تقديم المساعدة الفنية لأسر الضحايا لتنظيم نفسها ذاتياً.
- تشكيل لجنة غير حكومية من حقوقيين وإعلاميين ومثقفين وبرلمانيين تتولى صوغ برنامج عمل يتوخى تحقيق 3 أهداف مرحلية:

1 - متابعة الملف لدى وزارة حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان، واستيفاء أخر التطورات فيه(وبالتالي كسر الثنائية القائمة منذ1998).

2 - حشد التأييد والمناصرة لقضية المختفين قسرياً، عبر حملة مُحكمة ومُزمنة.

3 - تجهيز وحدة معلوماتٍ لتلقي البلاغات من أسر المختفين قسرياً الذين لا تظهر أسماؤهم في سجلات الحكومة.

بالبوح فحسب استفززنا التجريد، وبالتجريب يمكن أن نبتكر آليات وصيغ للجم العنف الذي ينطوي عليه.

● ورقة مقدمة إلى ندوة «الإختفاء القسري» - صنعاء - الاربعاء 18 يونيو

■ هوامش:

(1) بحسب هيثم مناع فإننا نكون أمام حالة غياب فيزيائي وفقدان لكل وسيلة للتواصل مع إنسان لم يُصنف في عداد الأموات دون أن يكون بين الأحياء. أي أمام وضع لا يستجيب لأي ترميز ثقافي ونفسي للاستعداد الذهني للبشر. (....) تعذيب مزمن للشخص والأهل تستدعي تعزيز وسائل المحاسبة. انظر: الإمعان في حقوق الإنسان - موسوعة عامة مختصرة، اشراف هيثم مناع،ط1، دار الأهالي، دمشق، 2000،ص43.

(2) المرجع نفسه.

(3) المرجع نفسه.

أكد ماركوس دولدر رئيس البعثة الدولية للصليب الأحمر في اليمن أن الجانب الأمني هو العائق الأساسي لعمل فرق الغوث الانساني في مناطق النزاع.

وإذ وصف الوضع الإنساني في صعدة بـ«الصعب للغاية وأكبر مما نتصور» قال إن اللجنة لم ترسل فرقها إلى منطقة بني حشيش وحرف سفيان بسبب عدم توفر النواحي الأمنية لضمان سلامتهم.

وقال دولدر في حوار أجرته الـ«النداء» معه: إنه من خلال اتصالاته مع المسؤولين اليمنيين لم يصل إلى قناعة أنهم سبب الإعاقة أو تعمدوها، وأفاد أن الحكومة اليمنية تدرس مطالب الصليب الدولي لتأمين حرية الحركة لفرقها للوصول إلى مناطق النزاع.

مشيراً إلى أن اللجنة تعتمد السرية في تواصلها مع طرفي النزاع.

■ حوار: بشير السيد

ماركوس دولدر - رئيس البعثة الدولية للصليب الأحمر في اليمن لـ«النداء»:

الوضع الإنساني في صعدة صعب للغاية والجانب الأمني أعاق فرقنا من دخول بني حشيش وحرف سفيان

■ ترددت أنباء عن تعقيدات وعراقيل تواجه نشاطكم الإنساني في صعدة، ومؤخراً في بني حشيش وحرف سفيان. ما نوع هذه التعقيدات والعراقيل؟ وهل تم تجاوزه

- أشاركك الرأي، فاللجنة الدولية تواجه صعوبات. لقد اعتادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر العمل في مناطق النزاعات والحروب والكوارث. وتوفر السلامة والأمن لموظفينا وعملهم في أجواء آمنة و حرية الحركة، شيء أساسي بالنسبة لنا.

ومن آليات عمل الصليب الأحمر الحوار مع جميع الأطراف المتنازعة لفتح قنوات ومنافذ لعمل فرقنا ونحن نفتح هذه القنوات بحيث يتسنى لنا الوصول للأشخاص الذين بحاجة للدعم والمساعدة الإنسانية. من خلال تجربتنا في المنطقة، في الآونة السابقة نعرف أن الحكومة تدرس مطالبنا لتأمين حرية الحركة لفرقنا للوصول إلى مناطق النزاع وإزالة الصعاب أمامها.

● دولدر

■ ما هي العوائق التي تواجه اللجنة في مناطق النزاع؟ وهل هذه العوائق أثرت في برنامج الغوث؟

- الجانب الأمني هو المعوق الأساسي الذي يحول دون أداء عملنا وإيصال رسالتنا وبدونه تكون مقيدة. لكن من خلال أتصالاتي والحوار مع المسئولين اليمنيين لم أصل إلى قناعة أنهم سبب الإعاقة أو يتعمدون إعاقة حرية فرق الغوث الإنساني. دعني أقول لك (إن) الوضع صعب وحرج.

■ التقيتم وزير الداخلية السبت قبل الماضي. وعلمت الصحيفة أن اللقاء جاء في إطار مساعي اللجنة للحصول على تسهيلات أكثر أماناً لتحركات فرق الغوث التابعة لها. هل كان اللقاء مثمراً؟ وما هي التسهيلات التي وافقت الحكومة على توفيرها؟

- أوكد لك فعلاً أن اللقاء كان ناجحاً ومثمراً وبناء. لكن نحن كمنظمة دولية لا نقول لوسائل الإعلام ما نعتبره من الأمور الداخلية. الإجتماع هو واحد من سلسلة إجتماعات تقوم بها اللجنة مع المسؤولين اليمنيين لتبادل الآراء ووجهات النظر في الأوضاع كما الوضع في صعدة.آلية عمل الصليب الأحمر هي أن تعمل بشفافية وبالتالي حين تكون هناك صراعات ونزاعات وحروب وكوارث، لابد أن يتواصل مع كل الأطراف والتحاور معهم لضمان الوصول إلى الضحايا الذين يحتاجون للمساعدة.

■ كيف تقيمون الوضع الإنساني في صعدة؟

- الوضع صعب صعب صعب للغاية. أكثر مما تتصور. بالتأكيد الصراع أثر في كثير من الناس ولا تطلب مني إحصائية حول عدد الضحايا، لأني لا أمتلك إحصائية دقيقة حالياً.عدد النازحين يصل إلى حوالى 80 ألف نازح. أنا أشجعك للإنتقال إلى صعدة لترى الوضع على حقيقته وتلتقي بالناس، صدقني ستستاء كثيراً للوضع الإنساني هناك.الصراع في صعدة نتج عنه نزوح للمواطنين والأهالي من مناطقهم الأصلية ونحن في الصليب أقمنا معسكرات لإيواء النازحين وقدمنا لهم المساعدات بشكل مستمر.

■ الحرب الراهنة اتسعت إلى مناطق قتال جديدة مثل بني حشيش وحرف سفيان. هل لديكم معلومات جديدة عن الوضع الإنساني في هذه المناطق؟

- ولأسباب عدم توفر النواحي الأمنية لم نصل حتى الآن إلى هذه المناطق، ولكن بالتأكيد الصراعات دائماً تخلف ضحايا وكوارث إنسانية.

■ ما تقييم اللجنة لاحترام القانون الدولي الإنساني من قبل طرفي النزع؟

- في أي نزاع تقوم اللجنة الدولية بإعلان احترام القانون الدولي الإنساني وتحديداً ما يتعلق بكرامة الجرحى والأسرى والجثث والمدنيين.

الوضع الذي نراه سائداً في الشمال يقوم الصليب الأحمر بالمراقبة عن كثب، وعندما نرى أمراً لا يتماشى مع آلية عملنا فإننا نتكلم مع طرفي النزاع ونطالبهم باحترام مبادئ وأسس القانون الدولي الإنساني. نحن لن نصدر أي بيان في هذه المسألة. آلية عملنا تقوم على الحوار والتشاور مع المسؤولين المعنيين وهذا الحوار لا ننشره على الملأ.

■ هل لدى اللجنة إحصائية عن الضحايا المدنيين في مناطق النزاع وتحديداً النساء والأطفال؟

- ليس لدي الصورة الكاملة حتى أعطيك أرقاماً محددة. في وضع مثل هذا يوجد نزوح جماعي وفردي. المدنيون يبحثون عن أماكن أمنة، ومنهم من لجأوا إلى مخيمات النازحين وآخرون لجأوا إلى بيوت أصدقائهم.

■ طالبت اللجنة بتعزيز ميزانية مكتب اليمن بقرابة 8مليون فرنك سويسري بزيادة قدرها 100 %، ماهي المبررات التي دعتكم إلى تقديم هذا الطلب؟

- اللجنة الدولية تكون لديها في العادة خطة ليتم دعمها بميزانية سنوية، تستند على حجم المساعدة المالية والمعنوية التي تتوقع اللجنة احتياجها لذلك. الخطة التي طلبنا ميزانية لها للعام 2008 كانت متواضعة؛ إذ كان الحوار مستمراً بين الطرفين المتنازعين وكانت الوساطة مستمرة، وكنا نتوقع أن الأزمة ستنفرج، لذا لم نكن نحتاج لميزانية كبيرة. لكن الذي حدث أن النزاع الذي تجدد بشكل كبير ضاعف من عدد الضحايا الذين يحتاجون إلى المساعدة والعون.

■ أثناء شروع لجنة الوساطة القطرية واللجنة الرئاسية بأول خطوة في طريق تنفيذ بنود اتفاقية الدوحة، هل تم التواصل معكم لمعرفة الوضع الإنساني وحجم الدمار الذي خلفته المعارك؟

- اللجنة الدولية ليس لها علاقة بذلك، وليست طرفاً في ذلك. مهامها فقط تقديم العون والمساعدة للضحايا.

■ هل سُمح لفرق الصليب والهلال الأحمر بدخول مناطق القتال؟

- الصراع الآن في صعدة ونحن متواجدون هناك لتقديم المساعدة للنازحين والضحايا.

■ هل سُمح لفرق الصليب دخول المناطق التي يسيطر الجيش عليها؟

- (لا جواب)

■ هل لديكم مقترحات عاجلة وخطة وقائية لوضع حد لمعاناة النازحين، خصوصا أن القيادة العسكرية والحوثيين عازمان على الاستمرار في حسم الأزمة عسكرياً؟

- نعم، فقد قمنا بزيادة مساعداتنا الإنسانية وفتح معسكرات جديدة للنازحين، ونقوم الآن بتقييم الاحتياجات من المساعدات في منطقة الملاحيظ.

■ هل لدى اللجنة الدولية خطة لاستيعاب الاحتياجات العاجلة للمنكوبين في مناطق القتال؟

- (لا جواب)

اللقاء المشترك

(تتمة الصفحة الأولى)

لايمكن العودة للحوار في ظل الاعتقالات التي طالت العديد من النشطاء السياسيين والصحفيين ومحاكمتهم وعسكرة المحافظات الجنوبية، واستمرار البرلمان في مناقشة تعديلات قانون الانتخابات بدون توافق سياسي مع اطراف المعارضة.

ووفقا لما ذكرته المصادر فان الأمين العام لتجمع الاصلاح قرأ الرسالة امام الرئيس بحضور عبد الرحمن الاكوع القائم بأعمال الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام وسلطان البركاني الأمين المساعد وياسر العواضي عضو اللجنة العامة، وان الطرفين اتفقا على ان يتم مناقشة ما تضمنته بين الرئيس والانسي، الرئيس الحالي للقاء المشترك وقيادة الحزب الحاكم وإبلاغه بردهم على ماتضمنته من قضايا.

ذات المصادر اوضحت ان المعارضة رأت ان حواراً وطنياً اوسعاً من الحوار بين الحزب الحاكم واللقاء المشترك هو ضرورة لمعالجة الاوضاع في المحافظات الجنوبية والحرب في صعدة، الى جانب الغلاء الفاحش وانها تضمنت ايضا تمسك المعارضة بضرورة ان تشكل اللجنة العليا للانتخابات بالتساوي بين الأحزاب الممثلة في البرلمان.

إلى ذلك تعقد أحزاب اللقاء المشترك صباح الخميس لقاءاً موسعاً لقيادات فروع احزاب اللقاء المشترك، والأمانات العامة والكتل البرلمانية واللجان التنفيذية للفروع، سيكرس كتقليد سنوي لمناقشة مستجدات الأحداث والأزمة الراهنة.

وقالت مصادر المعارضة إن اللقاء الذي سينعقد تحت شعار "الحوار الوطني طريقنا للخروج من الأزمة الراهنة" في مقر اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي سيكرس لمناقشة الورقة التي قدمتها المعارضة للرئيس وبغرض الخروج برؤية جامعة لكيفية معالجة القضايا التي تضمنتها لتصبح الدليل النظري في الحوار مع الحزب الحاكم والدخول في الانتخابات النيابية المقررة في ابريل القادم.

الخيواني يفوز

(تتمة الصفحة الأولى)

وقال جونستون في احتفال توزيع الجوائز في لندن مساء أمس الثلاثاء، «إن الخيواني كابد (قبل سنوات) أهوال السجن بسبب الموقف الذي اتخذه، وسُجن للتو مرة أخرى بسبب تصميمه على مواصلة عمله. إن هذا عمل شجاع، وإن تكريمه عمل صائب».

في الاحتفال الذي وصف بانه مؤثر، تُليت بالنيابة كلمة عبدالكريم الخيواني، عَبَّر فيها عن امتنانه لمنظمة العفو الدولية ولكل من حضر مناسبة التكريم، مشدداً على أنه في مواجهة المحن والاعتداءات لم يكن يوماً وحده «بفضل تضامن زملائي وزميلاتي، ومؤازرة الحركة الحقوقية اليمنية الفتية التي لا تعرف اليأس». (نص الكلمة داخل العدد).

إلى ذلك، واصلت النيابة الجزائية اجراءها التعسفي ضد الخيواني، بتنفيذ الحكم الابتدائي الصادر بحقه رغم أنه قيد استئنافه فور النطق به.

وتزعم النيابة أن الحكم مشمول بالنفاذ المعجل على الرغم من أن منطوق الحكم لم يشر إلى ذلك. وكانت نقابة الصحفيين طالبت الأربعاء الماضي النائب العام بإطلاق سراح الخيواني. ووعد النائب العام وفداً من النقابة، زاره في مكتبه وسلمه مذكرة من النقابة بهذا الخصوص، بالإفراج عن الخيواني فوراً في حال تأكد من منطوق الحكم.

وماتزال الأوساط الحقوقية والإعلامية تأمل أن يبادر النائب العام إلى تنفيذ التزامه بالإفراج عن الخيواني.

وعلمت «النداء» أن هيئة الدفاع عن الخيواني لم تتمكن حتى صباح اليوم من الحصول على نسخة من الحكم الابتدائي. وقال مصدر في هيئة الدفاع إن الهيئة تتابع يومياً المحكمة للحصول على محضر جلسة النطق بالحكم، لكنها تواجه تسويفاً من المحكمة. وأضاف بأن ذلك يعطل إمكانية قيام الهيئة بمهمتها في الدفاع عن موكلها.

ملف الاختفاء

(تتمة الصفحة الأولى)

للعدالة الانتقالية وصحيفة «النداء».

وفي البند المخصص للاستماع إلى أقارب الضحايا، صعد إلى المنصة كل من: المحامية خديجة يوسف غلام، شقيقة علي غلام الذي أعتقل فور دخول قوات الطرف المنتصر في حرب 94 عدن، ولطيفة قاسم شقيقة محمد قاسم، الصحفي الذي أعتقله جهاز الأمن الوطني (السياسي) في صنعاء عام 1982، وألطاف محمد زوجة محمد ناجي الناشط السياسي المدني الذي اعتقل في 23 يناير 1986 في عدن، وفتحي نجل علي عبدالمجيد الذي اعتقله الأمن الوطني عام 1982 في صنعاء، ودرهم العبسي، شقيق عبدالسلام العبسي الذي أعتقل عام 1978 في صنعاء.

أنصت الحضور بخشوع للمتحدثين الخمسة الذين عرضوا قصص اختفاء أقاربهم، لافتين إلى تجاهل الجهات المختصة لمطالبهم، ومعاناة أسرهم جراء عدم الكشف عن مصير الضحايا.

كان الوقت المحدد لبند الاستماع قصيراً ومؤثراً، وقد شوهد عديدون يبكون.

عبَّر أقارب الضحايا عن أصرارهم على معرفة مصير الضحايا، داعين المنظمات الحقوقية إلى الضغط على الجهات المختصة من أجل التحقيق في مصائر أقاربهم.

وقدمت إلى الندوة 3 أوراق، الأولى لماجد المذحجي المسؤول الاعلامي في منتدى الشقائق حول العدالة الانتقالية والاختفاء القسري، والثانية للمحامي محمد المقطري حول الاختفاء القسري والقوانين في اليمن، والثالثة لسامي غالب حول صحيفة «النداء» والاختفاء القسري.

واستمع المشاركون إلى تعقيبين من المحاميين نبيل المحمدي وهايل سلام. كما عرض الصحفي والحقوقي محمد الطويل ملخصاً لنشاط الفريق الميداني الذي ترأسه قبل سنوات، وكُلِّف من الحكومة بتقصي الحقائق حول قائمة بأسماء مختفين أعدتها الحقوقية السامية لحقوق الانسان وكانت صحيفة «النداء» فتحت في 16 مايو 2007 ملف الاختفاء القسري، ونشرت على مدى عشرة أعداد قصص وشهادات العديد من أسر المختفين قبل الوحدة اليمنية وبعدها.

وناقش المشاركون مقترحات عديدة لنصرة ضحايا الاختفاء القسري في اليمن. وأقروا تشكيل لجنة متابعة من برلمانيين وحقوقيين وكتاب واعلاميين ضمت كلاً من: عبدالباري طاهر، وأمل الباشا، وعلي أبو حليقة رئيس اللجنة الدستورية في مجلس النواب، والمحامي خالد الأنسي، ورنا غانم، وحسن محمد زيد، وعلي الديلمي، وهدى العطاس.

اعتذار

(تتمة الصفحة الأولى)

بحق الزميل عبدالكريم الخيواني ليس مشمولاً بالنفاذ المعجل، كما ورد في الخبر.

وتعتذر «النداء» لفضيلة النائب العام عن أي تشويش قد نجم عن المانشيت، مؤكدة بأن صيغة المانشيت لم تكن محملة بسوء القصد وإنما كانت اجتهاداً من المحرر الذي اعتبر أن وعد النائب العام سيكون ناجزاً فور اطلاعه على منطوق الحكم الذي لم يشر، وما كان له أن يشير، إلى النفاذ المعجل كما زعمت النيابة الجزائية.

المدنيون يدفعون

(تتمة الصفحة الأولى)

وهي من بني حشيش وحرف سفيان، لجأت قبل 5 أسابيع إلى مديرية المراشي والحميدات في الجوف، وتعاني من ظروف بالغة القسوة وتفتقر إلى أدنى مقومات الحياة، كما أنهم حين غادروا مناطقهم حملوا معهم ملابسهم فقط.

ونشرت وسائل اعلامية استغاثات للنازحين في الجوف ومناشداتهم للجهات الرسمية ومنظمات الإغاثة الدولية لمد يد العون باعتبارهم أسراً منكوبة دمرت الحرب منازلهم وافقدتهم كل ما يملكون من دون ذنب، وطالبوا مدهم بالخيام والأغذية في أقرب وقت.

وفي سياق متصل علمت النداء من مصادر موثوقة أن مشروع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المكون من 400 مأوى، خصصت للأسر المتضررة في صعدة، توقف العمل فيه بعد تجدد المواجهات الأخيرة.

وقالت المصادر إن المفوضية كانت بصدد تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع داخل مدينة صعدة مطلع مايو الماضي وهو عبارة عن بناء 100 مأوى تستوعب مالا يقل عن 700فرد، من الضحايا الذين تعرضت منازلهم للضرر أو دمرت بالكامل.

محافظ الحديدة

(تتمة الصفحة الأولى)

بمنع أي نشاط خارج القانون كما قام بمنع نشاط مجموعة من المتشددين الاسلاميين كانوا يمارسون دور الامر بالمعروف والنهي عن المنكر حيث يطالبون مرتادي الاسواق بالالتزام باللباس الاسلامي كما يطالبونهم بإبراز مايثبت شرعية مرافقيهم من النساء.

وكان المحافظ الجبلي -الذي تعرض لهجوم قاس من الجماعة عند ترشحه لهذا المنصب- وجه أجهزة الأمن بتحمل مسؤوليتها وعدم القبول بأن يشاركها أياً كان في ذلك وبالتحديد قيام تلك الجماعة بنصب الكمائن للفتيات ومن ثم اقتيادهن إلى الشرطة والشهادة عليهن بارتكاب الفاحشة وإحالتهن إلى المحاكمة.

وسبق لهذه الجماعة بقيادة داود الجنبي أن اقتحمت بمساعدة من الشرطة عدة منازل بدعوى ضبط أماكن للدعارة كما قامت باجراء اتصالات مع عدة فتيات بغرض اقامة علاقات معهن وتحديد اماكن للقاء بهن ومن ثم القاء القبض عليهن والشهادة عليهن بارتكاب الفاحشة بموافقة الأجهزة الأمنية. تخصصوا في اصطياد ضحاياهم بدعوى منع الرذيلة. وهي عمليات تتم خارج القانون وبرعاية ملحوظة من أهل القانون.

وكانت «النداء» قد نشرت في عدد سابق لها حقائق ووقائع خاصة بشأن تدشين عمل «هيئة تنمية الفضيلة والتصدي للمنكرات» في محافظة الحديدة كمرحلة أولى وذلك عن طريق المدعو داود الجنبي بمعية عدد من الأشخاص.

«لجنة الحريات»

(تتمة الصفحة الأولى)

اللجنة: إن صدور مثل هذه الأحكام يعرقل مسيرة الصحافة في اليمن الشقيق، ويعطل الحريات الصحفية، ويكمم الأفواه.

وجاء في البيان أن اللجنة علمت أن صحة ومعنويات الزميل عبدالكريم الخيواني أضحت متدهورة، مشددة على وجوب نقله للمستشفى لعمل الفحوصات الطبية اللازمة وللعلاج تمهيدا لأي قرار عاجل يتخذه رئيس الدولة ولإطلاق سراحه فورا.

الصحافة اليمنية

(تتمة الصفحة الأولى)

الانترنت، ولم تعد تزاحمها في الحضور سوى أخبار المواجهات المسلحة شمالاً وتصاعد التوتر بين السلطة والمعارضة، وغابت أخبار المجتمع وما يعتمل في أوساطه و مايهمه أيضاً.

ورغم قرب انعقاد مؤتمر عام نقابة الصحافيين اليمنيين (26 يونيو)، إلا أن تصاعد سخونة الأجواء، تجعل من حريتي التعبير عن الرأي والصحافة الضحية الأبرز لدخان المعارك الدائرة (السلمية أو المسلحة).

صحيفة النداء التي يشغل رئيس تحريرها منصب رئيس لجنة الحريات بنقابة الصحفيين صار من المعتاد أن تتصدر صفحتها الأولى تقارير حول محاكمات الصحفيين عبدالكريم الخيواني ومحمد المقالح والصحيفة ذاتها والفنان فهد القرني ونشطاء الجنوب إلى جانب مقال لرئيس التحرير يتناول ذات الهم.

وكذلك بقية الصحف المعارضة والمستقلة، فالعشرات من الناشطين السياسيين اعتقلوا في المحافظات الجنوبية على ذمة الاحتجاجات السلمية التي كان خلال أكثر من عام ونصف، ثلاثة من أبرز أولئك الناشطين (قيادي حزبي، وكاتب صحفي، ومحامي) قدموا للمحاكمة بعد احتجاز مع عشرات آخرين لأكثر من ثلاثة أشهر.

ولايزال اكثر من 20 ناشطاً رهن الاحتجاز، وتنظر المحكمة الجزائية المتخصصة بقضايا الإرهاب وأمن الدولة في تهم تتضمن التعبير عن آرائهم حول الأوضاع المتردية وإعلان مطالب حقوقية وسياسية ورفض ماتمخض عن حرب 1994م.

وفي محافظة تعز، يقبع الفنان الشعبي (فهد القرني) منذ الثاني من إبريل في السجن في ظل إجراءات مشددة حرمته حتى من زيارة طفليه وزوجته، بمبرر خضوعه لمحاكمة بتهمة الإساءة للرئيس والتحريض على العصيان المدني من خلال مسرحياته التي عرضها في مهرجانات شعبية وإصدارات فنية لقيت رواجاً كبيراً لدى عامة اليمنيين.

القرني، وفي الجلسة التي حجزت للنطق بالحكم (4 يونيو)، قال وفي تصريح مقتضب "أنتظر مرسوماً رئاسياً بتاريخ 9 يوليو وليس حكماً قضائياً"، وعبر عن موقفه المسبق "ارفض ماسيتلوه القاضي من قرارات رئاسية صادرة عن القصر الجمهوري الذي أحاكم بتهمة الإساءة إليه".

وغير هذه القضية التي كُيفت بناء على شكوى من مكتب الثقافة، فللقرني قضية أخرى تقدمت بها نيابة الصحافة والمطبوعات لازالت تنظر فيها إحدى محاكم صنعاء وتعاملت معه كـ(فار من وجه العدالة) رغم تواجده في السجن بمحافظة أخرى، في حين قضى حكم صادر عن محكمة ثالثة قبل عام تقريباً بسجنه 3 سنوات وتغريمه 300 الف ريال وعلم به بعد 6 أشهر، وجميع هذه القضايا تتعلق بإصداراته وعروضه الفنية (غنائية ومسرحية) والتي تتضمن نقداً ساخراً للأوضاع.

ذات المحكمة في صنعاء، تواصل النظر في دعاوى تقدم بها صحفيان (فكري قاسم، صادق الشويع) وآخرون ضد وزارة الإعلام التي احتجزت تراخيص إصدار صحفهم رغم تلبيتهم للشروط المفروضة من الوزارة، وتمتنع أيضا عن البت في أكثر من 60 طلب ترخيص بمبرر وجود "توجيهات عليا" بإيقاف منح تراخيص إصدار الصحف منذ 8 أشهر.

وكانت نقابتا الصحافيين والمحامين اتفقتا على تكليف محاميين للترافع في هذه الدعاوى التي تطالب بإطلاق التراخيص والتعويض عن الخسائر المادية والمعنوية التي لحقت بأصحابها، وهو مادفع رئيس الكتلة البرلمانية للمعارضة (الدكتور عبدالرحمن بافضل) مطالبة وزير الإعلام بأن لا يمنع منح التراخيص ويتوقف عن إغلاق الصحف بقرارات إدارية، وذلك أثناء ندوة تحدث فيها الأخير عن حرية الصحافة.

الوزير (حسن اللوزي) اضطر للتأكيد للحضور في الندوة أنه سيلتزم بالدستور والقانون الذي يمنح حق التراخيص ويمنع اغلاق الصحف وسيكون بارا بيمينه الدستورية، لكنه قيدها بعبارة "ما استطعت إليه سبيلا".

وقبل ذلك كانت ذات المحكمة قررت في 3 مايو المنصرم وبعد مداولات استمرت 3 اسابيع، قبول دعوى إلغاء قرار وزارة الإعلام المقدمة من رئيس تحرير صحيفة الوسط، حيث كانت الوزارة قد سحبت ترخيص الصحيفة بقرار إداري، وهو مايتعارض مع النصوص القانونية التي تمنح هذا الحق فقط للقضاء.

وتزامنت عودة إصدار الوسط بعد شهر من الانقطاع مع عودة صدور صحيفة الديار التي أوقفت بقرار مماثل لأكثر من 6 أشهر.

وفي اسبوع واحد من شهر مايو، كانت الصفحة الأولى من صحيفة الثوري يتصدرها إلى جانب الأخبار المعتادة في الكثير من الصحف كقضيتي الخيواني و المقالح، خبر عن حجب السلطات اليمنية لـ 8 صحف إخبارية إلكترونية (الشورى نت، المستقلة، الأمة، يمن نارت، شمسان نيوز، التغيير، يمنات، الحدث)، وتزامن ذلك مع خبر مثول هيئة تحرير صحيفة الوحدوي بكامل قوامها (7 صحفيين) أمام محكمة واحدة على ذمة "قضايا نشر حركتها نيابة الصحافة والمطبوعات فجأة".

الفعاليات الصحفية والمدنية تدشن هذا الأسبوع تحركاتها باعتصامات للمطالبة بالإفراج عن الخيواني الذي غطت صوره والتناولات لخبر الحكم بسجنه 6 سنوات صفحات الصحف المحلية (المستقلة والمعارضة)، مع إبراز الإدانة الواسعة محلياً ودولياً لذلك الحكم.

وتنتظر هذه الأوساط بقلق بالغ الحكم الذي سيصدر وكان مقرراً أن يصدر يوم الأحد الماضي في قضية زميله المقالح الذي اتهم بالاعتداء على القضاء بسبب ضحكة أفلتت منه أثناء حضوره متضامناً في الجلسة الختامية للخيواني.

منذ أربع سنوات ظلت صورة الخيواني من الصور الأكثر حضوراً في الصحف خاصة صفحاتها الأولى، وأدين في يوم الصحافة اليمنية (9 يونيو) بسبب حيازته لـ(سيديهات) تكشف جرائم إنسانية رافقت الإشتباكات المسلحة في محافظة صعدة والتي بدأت عام 2004م بين القوات الحكومية وأتباع الحوثي.

إلى جانبه هناك رئيس تحرير صحيفة الشارع (نايف حسان) ومدير تحريرها السابق (نبيل سبيع) والمحرر (محمود طه) يمثلون أمام ذات المحكمة، على ذمة الحرب ذاتها.

وتضمن قرار الاتهام الذي تقدمت به النيابة العامة ضد الصحيفة والصحفيين بناء على شكوى وزارة الدفاع، مطالبات بعقوبات تستند لقانون الجرائم والعقوبات تصل حد الإعدام، وذلك بسبب تحقيق ميداني تناول المتطوعين من رجال القبائل في تلك المواجهات والذين كانوا في صف القوات الحكومية.

نقيب الصحفيين الأسبق (عبدالباري طاهر)، وبشأن ماوصلت إليه علاقة القضاء اليمني بالحريات الصحافية، يرى أن "الصحافيين كغالبية المواطنين يدركون ان تقدم اليمن وازدهارها واستقرارها مرتبط أشد الارتباط بإصلاح القضاء واستقلاله ونفاذ أحكامه"، ويشدد على ضرورة احترام له عبر "الاحتكام إليه حقاً وصدقاً وليس لحكم الطاغوت".

إلا أن طاهر يرفض أن يتحول القضاء إلى "مايشبه العصبية القبلية أو يستخدم كهراوة أو وسيلة لتصفية حسابات سياسية أو أمنية"، ويؤكد أن ناشطي الجنوب الكتاب (أحمد القمع، عباس العسل، علي هيثم الغريب، أحمد عمر بن فريد) والمقالح والخيواني "كلهم يعاقبون بسبب آرائهم المغايرة والناقدة"، ويلفت إلى ان الدولة "تتعامل مع الصحفيين بروح الثأر والانتقام القبلي".

المواجهات المسلحة لازالت تدور رحاها في شمال اليمن وامتدت إلى مناطق تبعد عن العاصمة صنعاء 20 كيلو متر، وخلفت مئات القتلى والجرحى من الجانبين ومن المواطنين الأبرياء، غير أولئك المشردين والنازحين والمعتقلين والخسائر المادية، إلا ان طوقاً كبيراً تضربه السلطات حولها والمعلومات الخاصة بها.

لم تكتف السلطات بمنع وصول الصحفيين الى مناطق المواجهات وممارسة الضغوط على المراسلين لوسائل الإعلام الخارجية لمنعهم من تناولها في تقاريرهم الإخبارية.

فهي تسعى إلى تجريم تناولها كحقائق على أرض الواقع، وذلك من خلال ممارسات مختلفة أبرزها المحاكمات عبر محكمة يعدها فقهاء القانون "استثنائية وغير دستورية وتفتقر للمعايير الدولية المتفق عليها بشأن المحاكمات العادلة"، إلى جانب ضرب شبكات الاتصالات الحكومية والخاصة، لحرمان الصحفيين من أي مصادر للمعلومات.

فلأجل حجب المعلومات حول الحرب، أصدرت وزارة الإعلام تعميمها الذي يمنع محرري الصحف ومراسلي وسائل الإعلام الخارجية من أي تعامل مع أحداث الحرب"، ووفق صحيفة الشارع فإنه أيضاً تم "التشديد على ان المصدر الوحيد للمعلومات حول ذلك هي دائرة التوجيه المعنوي في الجيش أو وزارة الدفاع".

ذلك التعميم تزامن مع تنفيذ، وفق ذات الصحيفة، "وزارة الإتصالات حملة حجبت خلالها عدداً كبيراً من المواقع الإلكترونية المستقلة التي استمرت في نشر الأخبار والتقارير بشأن الحرب"، وفي أشهر ماضية كانت عدة مواقع إلكترونية تهتم بتغطية الاحتجاجات جنوب اليمن عرضة لحجب لا يزال قائماً حتى اللحظة.

وحجب المواقع اليمنية عن المتصفحين لشبكة الانترنت من داخل اليمن، كان إحدى القضايا المثارة ضمن فعاليات المؤتمر العالمي للصحف الذي انعقد مؤخراً في السويد.

وأبدى المدير الإقليمي لشركة جوجل في أوروبا الاستعداد لدعم المبادرات التي من شأنها نشر المعلومة ومكافحة حجب المواقع.

استعداد جوجل ذاك كان بعد حديث مدير محرك البحث (يمن بورتال) حول تعمد الحكومة اليمنية حجب الموقع رغم قيامه بنفس مايقوم به (جوجل نيوز) من إبراز للعناوين والمقتطفات من الأخبار الصادرة عن العديد من المواقع.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
مدير التحرير
جلال الشرعبي
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 777799582 - 733799063

إنا لله وإنا إليه راجعون
خالص العزاء والمواساة للاخ العزيز
عبدالله الوهاشي
وكافة أفراد الاسرة لوفاة
المغفور له بإذن الله تعالى «والده»
تغمد الله الفقيد بواسع رحمته والهم
أهله وذويه الصبر والسلوان..
"إنا لله وإنا إليه راجعون"
الاسيفان:
توفيق نعمان وأشرف الحكيمي

الخيواني في السجن، القانون كذلك والحريات وسمعة البلد!

ماجد المذحجي
maged231@yahoo.com

كضحية اثيرة للسلطة اودع عبدالكريم الخيواني في السجن مرة ثالثة خلال اربعة اعوام فقط. اصبح التنكيل به أمراً اعتيادياً، بل وانتصاراً وحيداً و"نرجسياً" لسلطة فشلت في توفير أي انتصارات مُرضية لها، خصوصاً وهي منخرطه في مسلسل فشل مستمر، ربما يُفهم تبعاً له اسباب توترها وعدائيتها المرتفعة تجاه الجميع.

الانتصار الباهت الذي سجلته السلطة ضد الخيواني الأعزل، دفعت ثمنه من سمعة اليمن وكرامة القضاء ونزاهته واستقلاليته، ولتحقيقه اضطرت للجوء إلى اخراج رديء فشل في اقناع "عالم" بأكمله، اصبح متأكداً بشدة كم هي مُدانة بسبب عدوانيتها وسلوكها القمعي وخصومتها العنيفة.

إن حبس الخيواني لايوفر أي مكاسب للسلطة بالتأكيد. هذا التأكيد بالطبع لا يشمل رغبتها بتحقيق انتقام مباشر منه، وتوفير اسباب للتشفي والاحساس بالانتصار الشخصي عليه. وذلك شأن لن يتحقق لها إلا على حساب كرامته وحقوقه وحريته، علاوة على اسقاط سمعة "البلد" من حساباتها وهي تقوم بذلك، كما هو شأن قيمة القانون، واحترام القضاء اللذين كانا من ضحايا الثأر من الخيواني أيضاً.

يُفصح هذا السلوك الانتقامي والثأري تماماً عن كيف تنظر السلطة لعلاقتها مع خصومها وتديرها: المسألة شخصية تماماً، وما يتعلق بالسلطة هو حق مغلق على القائمين عليها لايجب المساس به! وهنا كانت "خطيئة" الخيواني الذي لم يترك ملفاً يتعلق بهذا "الحق المغلق" إلا وتحرش به، دون ان يأبه بالغضب والتحذيرات المتكررة، متمسكاً بحقوق جديدة لم تعتد السلطة التعامل معها سوى كأكليشة في الاعلام الرسمي، أو لتسول المساعدات الخارجية، ولم تتفهم انها توفر فرصاً جريئة لنقد "احتكاراتها" و"سلوكها" و"قراراتها"!

ندرك تماماً أن هناك تشوهات كثيرة في علاقة السلطة بالحريات والحقوق، ولكن هذه العدوانية تجاه الخيواني، والقيام بحبسه بهذه الطريقة الفجة وغير المبالية بردود الفعل، تؤكد أن المسألة تعدت "التشوه"، لتفصح عن اتخاذ السلطة قرارها بتجاوز هذه العلاقة المربكة والتحلل من كل الالتزامات، الضعيفة بالأساس، لصالح منح الاولوية للخيار الأمني كضابط مُفضل لعلاقتها مع المجتمع والسياسة والحريات، بما يستدعيه ذلك من ايقاظ لمكونات وأدوات الدولة الشمولية، ونسقها الثقافي والايديولوجي، وتصورها للسياسة والحكم.

الآن هناك شيء يمكن الوثوق به في ماحدث. بدخول الخيواني السجن نذهب جميعاً معه لذات المكان: الحريات العامة، والديمقراطية، ونزاهة القضاء واستقلاليته، والصحافة المستقلة، والاصلاح السياسي، وكرامة الافراد، وفكرة المواطنة، وامكانية ان يكون هذا البلد أجمل. لذلك هي المسألة مهمه بالنسبه لنا. ليس الخيواني كفرد هو المهم كلياً، حتى وان كان ذلك من اولوياتنا ويعنينا تماماً كصديق وزميل وحضور انساني حيوي جميل ولافت وصادق، بل لأن استمرارية التنكيل به ربط بشكل وثيق بين مصير الحريات والديمقراطية "الرمزي" في اليمن ومصيره الشخصي.

يدافع الكثيرون من خلاله الآن عن مصيرهم الشخصي، وعن حقوقهم، وعن حريتهم المهددة، وحساسيتهم الانسانية، والتزامهم الأخلاقي. والكل يعلم تماماً كيف استخدمت ضده كل الاساليب اللاخلاقية وغير النزيهة، وكيف تم التحايل على القانون، واستخدم الكذب العلني والتشهير، والتهديد، والاعتداء الجسدي والنفسي، وكل ما توفره ذهنية الخصومة والقمع الرديئة، لإذلاله و إهانة القيمة الرمزية العالية التي اصبح يُمثلها فعلياً!

في السجن المركزي بصنعاء تحبس السلطة الآن امكانيتها الاخيرة على تسويق الاوهام للعالم، حيث اصبح كل شيء مكشوفاً تماماً الآن، ولم يكن قرارها بسجن الخيواني اخرقاً فحسب، بل يكشف عن تلاشي أي إحساس بالخجل وعن الفجور في مجاهرتها بالخطيئة والعدوان. ولذلك، فان العمل الفعال والنشط في التضامن مع الخيواني، وبذل المزيد من الجهد لاطلاقه من السجن، وايقاف هذا التسلط المستمر عليه، وحمايته من هذا التوحش والايذاء، يجب ان يُمنح الاولولية كي لايصبح الجميع عرضة لما حدث له.

إن الالتزام الاخلاقي بقضية الخيواني يجب ان لايخضع لحسابات المنفعة والعلاقة مع السلطة أو الذعر منها، حيث يصبح تقديرنا لكرامتنا مرتبط بالحفاظ على كرامة الخيواني، وحيث رؤيته مهاناً ومتروكاً لوحده دون موقف او تضامن لاتكشف سوى عن انخفاض في الحساسية الاخلاقية للمرء، وعن ضمير ميت، بل و"تاخر دفنه"، وفق وصف نبيلة الزبير.

إن اليمن الآن باكملها ضحية الأخطاء والسياسات المتهورة وغير المسؤولة، والحريات هي ضحية مباشرة لفشل الدولة، وتراجع الخيار الديمقراطي، والتسويات العنفية للمشاكل العامة. وهي خصم مباشر للأولوية الامنية في القرار السياسي، وللذهنية الشمولية التي تريد إدارة المجتمع والدولة دون شراكات مع الآخرين، والتي تطابق بين "الصواب" وما تقوم به السلطة فقط، لتحول "ارادتها" و"قراراتها" بذلك إلى ايديولوجية مقدسة، ولينشغل الجميع تبعاً لذلك بتكرار التهاني فقط، والحديث عن الانجازات والازدهار الذي لاينتهي دون رفع أي صوت يخالف ذلك، وحيث لا يصبح الناس صالحين إلا باعتبارهم "قطيعاً" يتبعون "القائد" حتى إلى الهاوية!

● الخيواني

"المناطقية" كتهمة، صارت (تعز) بحاجة إليها

رشاد علي الشرعبي
reshadali@hotmail.com

لم تتوقف الاتصالات منذ إبلاغي بخبر مقتل أحد أبناء منطقتي في منزله بتعز وعلى يد مدير أمن مديريتنا الأسبق، وحملت – الإتصالات – التعبير عن القلق من مصير للقضية قد لا يحقق العدالة ثم العتاب لعدم الكتابة عنها وما تتعرض له من محاولات تمييع وضغوط للصلح القبلي.

لم أتعجل الكتابة لأعذار كنت أسوقها للمتصلين منها أن ماجرى ليس سوى خبر، حيث والجاني في قبضة الأجهزة الأمنية والإجراءات القانونية تتجه بشكل طبيعي في طريق إحالتها إلى القضاء، رغم ما توفر له من سجن 5 نجوم وتجول أقاربه وأفراد قبيلته في شوارع مدينة تعز ومؤسساتها والذين قدموا من خبان إب.

كان علي أن أبرر للمتصلين بأن الكتابة في مقال رأي أو غيره سيكون في حال لاحظنا أي إجراءات غير طبيعية والإنحراف بالقضية عن مسارها باتجاه مخالف للقانون وتمييعها، وهو ما تشير إليه التطورات حالياً مع مايرافقه من ضغوط على أولياء دم القتيل لحرمانهم من حقهم في الإقتصاص من القاتل وفق شريعة الله التي نص عليها دستورنا وما انبثق عنه من قوانين.

التوتر مسيطر على أبناء شرعب كلها جراء ذلك، والقلق من تمييع القضية يخيم على سماء تعز بسبب غياب الثقة باستقلالية القضاء والاعتقاد الراسخ بخضوعه لرغبات اياد خفية تحتكم لقانون القوة ولوبيات الفساد والاستبداد والمناطقية والقبلية، وهناك قضايا كثيرة كان الضحايا فيها من أبناء شرعب ومحافظة تعز عموماً وطالها التمييع والإجراءات غير القانونية والضغوط للقبول بالصلح المجحف و أخرى جمدت ولم تحسم قضائياً منذ سنوات مديدة مضت.

جهود كبيرة تبذل حالياً لتمييع جريمة قتل الرائد عبده غالب حسن من قبل مدير أمن شرعب السلام سابقاً وشقيقه الأصغر، اللذين اقتحما منزله وأقدما على جريمتهما أمام أطفاله وفي عز الظهر.

محافظ تعز وهو من مديرية القتيل (شرعب السلام) كان قبل أيام قليلة قد أعلن عن انتخابه من جانب اعضاء المجالس المحلية بالمحافظة بمافيهم الأعضاء من شرعب، والمفترض أن يطمئن أبناء منطقتنا بأن القضية ستأخذ مسارها الطبيعي وسينظر فيها القضاء باستقلالية وإنصاف ووفق الشرع والقانون.

لكن أسباباً كثيرة تمنع تلك الثقة وهي ما يضاعف التوتر حالياً بصورة أكبر وقد يؤدي إلى نتائج كارثية، ومبعث ذلك ليس فقط مرتبط بالعلاقة والمصلحة الشخصية التي تجمع المحافظ بالجاني أوالتحركات لنافذين من منطقة القاتل الهادفة إلى تمييع القضية، جنباً إلى جنب مع ممارسة الضغوط على أولياء الدم لإنهاء القضية بصلح قبلي مجحف لايرضاه الله ولا النصوص التي تتضمنها جل القوانين والمواثيق الدولية.

وبغض النظر عما سيكون عليه موقف المحافظ، فنحن عرفناه كواحد من كثير من المسئولين المنتمين لتعز الذين يعملون كموظفين لدى القصر الرئاسي ولايمثلون أو يعبرون عن مصالح أبناء مناطقهم أو محافظتهم حتى ولو قذفت به لتلك المناصب أصوات الناخبين المزعومين سواء كعضو في مجلس النواب أو كمحافظ.

وقد عرفنا أداءه كموظف وممثل لمصالح القصر، وليس مصالح ناخبيه وأهله ومحافظته، وهو وزير في ثلاث حكومات متتالية، وكانت أنصع الأدلة قضية مقتل الشيخ عبدالسلام القيسي ومالحقها من تطورات أهمها نصب قبائل الحدا المسلحين خيامهم المصروفة من المخازن الرسمية في منطقة الجندية بتعز استعدادا لغزو مخلاف شرعب وتخليص أحد موظفيها من الأسر ونهب ما أمكن.

لكن أعتقد أنه صار من الواجب على المحافظ حسم أمره ابتداء من هذه القضية، حيث تم قتل أحد ضباط الأمن من قبل مسئول أمني نافذ وسفح دمه في غرفة نومه مع ترويع أهله وأطفاله.

على الصوفي وهو رجل القانون المعروف ان يتناسى الروابط الشخصية التي تجمعه بالقاتل، و(يبهر) قليلاً للحد من محاولات التمييع والضغوط التي تتعرض لها أسرة القتيل، وتكون (البهرة) وفق الشرع والقانون، من شأن هذا تحقيق العدالة وإتاحة الفرصة للقضاء ليقرر ما يبعث الطمأنينة لأبناء تعز كلها ويعيد لهم الثقة بالقضاء والنظام والقانون والمسئولين من أبناء محافظتهم.

في هذه الحالة سيحظى المحافظ بإلتفاف أبناء شرعب وتعز كلها، مادام وقد اختار الموازنة بين مصالحهم وواجبه الوطني والقانوني والديني والانساني وبين مصالح ورغبات القصر ومن يليه من نافذين، وبالتأكيد فأن تحقيق تلك المصالح وتلبية الواجب لن يضر أبداً بمصالح القصر دون نافذيه.

وإذا كانت أيادي أقارب الجاني والنافذين من أبناء منطقته (طائلة) وأكبر من قدرة المحافظ وصلاحياته القانونية، فعليه أن يساعدنا في (نبش) قضايانا وفجائعنا الكثيرة والتي جمدت أو تبخرت أو حلت بصلح مجحف لأن الضحايا فيها من أبناء شرعب وتعز.

عليه ان يساعدنا في التعرف على مصير آخر قضية، والتي اعتدى فيها ضابط على موظف في مقر عمله وسط العاصمة واقتاده إلى سجن رسمي بطريقة رجال العصابات الخارجة عن القانون، وما مصير قضية مقتل نجل مدير ضرائب العاصمة على يد نجل مسئول أمني ينتمي لمنطقة قريبة لمنطقة القاتل الأخير؟ وما مصير قضية مقتل الضابط الكامل في إب رغم أنه كان لايزال محتفياً بإنتخابه عضوا للمجلس المحلي عن المؤتمر الشعبي؟.

ليسأل المحافظ نفسه، لماذا كان على الأب (علي فرحان) المفجوع بفقدان طفله (روحاً وجسداً)، أن يظل شهراً كاملاً يدفع الإتاوات ويبحث عن وجاهات للكشف عن مصير نجله وجثته بعد الوصول إلى الجاني الذي دهسه وفر وتبين مؤخراً أنه رمى بالجثة في دار سلم بصنعاء لتنهشها الكلاب وسيكون من الصعب إنفاذ القانون من الجاني لأنه من ذمار.

في ذات الوقت من السهل على أقارب قاتل الضابط عبده غالب ان يتجولوا في شوارع تعز متبختزين ويلوحون بالتحدي ويقدمون الشهود الزور ويتحركون لإثبات أن القتيل قتل نفسه ولم يتم اقتحام منزله، بل زادوا على ذلك بأنه المعتدي على الجاني وشقيقه.

وياترى، هل رشاد فرحان الذي تعرض لإعتداء وحشي في مقر عمله ومن ثم اختطافه ليس موظفاً عاماً لدى ذات الدولة التي استفزها ما تعرض له القوسي فحاصرت بآلياتها وجيوشها وقبائلها المنطقة لأكثر من أسبوع بمبرر القبض على من اعتدوا على الموظف العام؟، وهل مواطنة الضابط عبده غالب ناقصة وليست كمواطنة قاتله الضابط (جميل عوضه)؟.

هاهم خيرة شبابنا (جنوداً وضباطاً) يقدمون أرواحهم رخيصة لأجل الوطن والثورة في صعدة وغيرها – كما يقول إعلام النظام–، وأخبار استشهادهم تصلنا تباعاً منذ 4 سنوات، فيما السلطة تثبت مع كل قضية لنا وفي كل فاجعة أن مواطنتنا ما تزال ناقصة ولا ترقى إلى مستوى يمنحنا الحق في الاقتصاص لقتلانا من القتلة مهما كان إخلاص أولئك القتلى للحزب الحاكم وحجم ولائهم للقصر ومستوى رتبهم ومناصبهم ووظائفهم العسكرية والمدنية أو إبائهم.

لو وضعنا جردة حساب لقضايانا الكثيرة وخلال سنوات معدودة على مستوى شرعب وحدها بالتأكيد سنفجع بها، فما بالنا بقتلى تعز كلها. ماذا عن قضية المهندس نبيل الذي قتل في قفص المحكمة، وأيضاً قتيل منطقة دار سلم الذي غدر به أتباع شيخ سنحان عام 2000م، ونجل أحد قياداتنا العسكرية الذي قتل مع اثنين من اقاربه بالقرب من الفرقة الأولى مدرع، وأبناء العقيد القتلى في منطقة مذبح، و..و..و...إلخ.

لسنوات كان علينا لزاماً أن نتلقى أخبار مصرع قتلانا على أيدي المتعجرفين والنافذين باستمرار، وعض شفاهنا حسرة والحزن عليهم لفترة قصيرة ثم ننساهم بفعل فجائع جديدة، وظللنا حبيسي الحسرة والحزن والمشارعة غير مطمئنة النتائج، والمبرر هو اتهامنا ومن أعلى مستوى في الدولة بأننا مناطقيون وقرويون.

الآلاف من الشهداء قدمناهم دفاعاً عن الثورة والوحدة والنظام والقانون أو قتلى بأيدي المتعجرفين في كل أنحاء اليمن، ورغم ذلك لازالت سياط الحاكم تلسع ظهورنا بالتهمة الدائمة (مناطقيين وقرويين ومتآمرين)، وكلما حاولنا بأصابع مقصوصة الأظافر الدفاع عن حقوقنا ومواطنتنا وخياراتنا لوح الحاكم بتهمته المعتادة ليقوم بجلدنا بذنب توهمه لنصمت ونزهد حتى عن أنين أوجاعنا.

كانت قضية مقتل الشيخ القيسي وماتلاها بداية لعهد جديد أعادنا بصورة منطقية وصحيحة إلى خندق المناطقية والقبيلة وقد يتطور إلى مستوى الثأر لقتلانا بعيداً عن سلطة القضاء وعلى طريقة الآخرين، والذي من شأنه أن يرتقي بمواطنتنا الناقصة لدى نظام لايفهم ولايتقن إلا هذه اللغة وإن تعارضت مع ماكنا قد انغمسنا فيه من حياة مدنية ونبذ للتعصب والمناطقية وتسليم ورضوخ للنظام والقانون.

الدولة الآن (سلطة تنفيذية و قضائية)، أمام امتحان صعب، ليس في القضية الأخيرة وحدها، ولكن كل القضايا المجمدة أو التي تم تمييعها وعرقلتها و التحايل عليها، إما أن تعمل على تخفيف حالة العودة للتخندق المناطقي والقبلي الهادف الى الوصول للعدالة أو الاستمرار في النهج القائم والذي سيقود إلى أوضاع أسوأ من ما كان ويسقط مانبقى من رغبة وهيبة وتسليم للنظام والقانون وثقافة مدنية كادت ان تتشكل.

حنايا

هدى العطاس
hudaalattas@yahoo.com

تستطرد صديقتي الناشطة في المجتمع المدني وهي تروي لي يوم هجمت عليهم النمور: "ذهبنا ونحن محمولون بالسلام وبكثير من المحبة ومهجوسون بالثقة في من نطعم مقابلته ، وفجأة إذ نحن محاصرون بالعسكر (النمور)، هكذا سمعنا قائدهم ينادي على النمر رقم واحد ورقم اثنين، والكلام مازال لصديقتي: "ففهمنا للحظة أننا وقعنا في قفار تتناهبها الوحوش، وحينما رجع لنا وعي اللحظة تيقنا اننا لم نكن سوى امام قصر الرئاسة المكان الذي قصدناه عنوة وقد أعلنا قبلا عن نوايانا في الصحف ووسائل ألاعلام نحن جماعة المنتمين إلى حملة وقف الحرب في صعدة ".

بكثير من الآمال وبأعلام تخفق بحرصها على اليمن واليمنيين وبشعارات تدعو لوقف النزيف ورتق الجرح توجهت مجموعة الناشطات والناشطين إلى قصر الرئاسة لمقابلة الرئيس ورفع مطالب سلمية لاتبعد عن ما يردده الخطاب الوطني في مسعاه لحقن الدم وانهاء الحرب وارساء السلام بين اطرافها،... وقبل أن يموضعوا خطواتهم امام بوابة القصر التي حري بها أن تكون مفتوحة امام الشعب غير انها موصدة بالعساكر المدججين بالعنف، يحجبون الأبراج المشيدة وقاطنيها، الذين يوجب الاستحقاق الرئاسي عليهم أن يقابلوا رعاياهم ويستمعوا إلى مطالبهم..بوغت الناشطون بالعسكر بكل ماتأتى لهم من عنجهية و(هيلا بيلا)قاموا بطردهم من امام مبنى الرئاسة وسوقهم كالبهائم الشاردة من حيث أتوا. و حمدا لله أنه لم يزج بهم في السجن بتهمة النوايا الحسنة.... ويتبادر السؤال الملتبس بالمفارقة: لماذا لم يقابل الرئيس هؤلاء الناشطين؟ أليسوا طلاب وساطة سلمية؟ مثلهم مثل اللجان المشكلة لذلك الغرض؟! ألا يقابل الرئيس لجان الوساطة والتفاوض؟ ألا تقف مساعي الطرفين على نفس الخط الأفقي، أم أن لجان الوساطة مدفوعة الأجر وبالتالي مضمونة، بينما المواطنون مشكوك فيهم ولا أمل في إثبات براءتهم في نظر السلطة؟!

قبل أن أسمع من صديقتي حكاية الشحططة والجرجرة والعنت الذي تعرضوا له كان يحدوني التفاؤل ودائما ما أردد على الزملاء والزميلات عند اشتداد ازمات واقعنا التي لاتنتهي ولا يظهر لها انفراج، أردد لم لانتوجه إلى الرئاسة ونعتصم مطالبين أن يسمعنا الرئيس وهو لن يتوانى عن سماعنا وأخذ مطالبنا بعين الاعتبار، أليس رئيسنا؟ ووجوده الجدلي لا يكون إلا بنا. تخيلوا حاكما دونما شعب، فليحكم الطين والحجارة والكلاب الضالة،... كذلك قلتها لأيادي المتسولين التي تمتد نحوي في الجولات والأرصفة: اذهبوا امام دار الرئاسة سيستمع الرئيس لشكواكم... هل أبدو بذلك مثالية أم ساذجة أم حالمة؟.... حديثنا... ممتد

عبدالحميد الشعبي - عضو المكتب العسكري للجبهة القومية: (الحلقة السابعة)

السلامي نزل إلى عدن لتنفيذ مخطط ضرب وتفتيت الجبهة القومية

■ حوار: سامي غالب - باسم الشعبي

● الشعبي

■ الجيب التنظيمي المزروع في الجبهة كان يتألف من العناصر القيادية وقد مارس أدواراً تدميرية

■ المخابرات المصرية عملت على تصفية الثورة من جذورها بالتعاون مع عناصر في الجبهة

■ في اواخر 64 جرى نقاش داخل الجبهة القومية بتعز حول اختيار اعضاء المكتب التنفيذي للجبهة، وتمت المفاضلة بين عبدالفتاح اسماعيل وعبدالملك اسماعيل، فعلى من وقع الاختيار؟

– **أورد عبدالحافظ قائد في صحيفة «صوت العمال» بتاريخ 1989/10/12 أنه وفي الاجتماع المنعقد بمنزل عبدالرحمن احمد سعيد بتعز تم الاتفاق على الأسماء التي ينبغي أن تكون في المكتب التنفيذي وأن بعض الرفاق من «الجنوب» أخذوا يقارنون بين عبدالفتاح اسماعيل وعبدالملك اسماعيل في العضوية وكان هناك من يتحفظ على عبدالفتاح اسماعيل ليس كرهاً وإنما لعدم معرفتهم أن «فتاح» كان قد قفز قفزات هائلة في المضمار السياسي والثقافي رغم صغر سنه آنذاك.**

■ وبعد المقارنة من الذي أختير؟

– **لم تحدث مقارنة، لأن عبدالملك اسماعيل كان عضواً مؤسساً في حركة القوميين العرب، وعبدالفتاح كان ما يزال حديث العضوية في الحركة فمن غير المعقول أن تتم المقارنة بينهما.**

■ معنى ذلك أنه لم يتم اختيار لا عبدالفتاح ولا عبدالملك اسماعيل لعضوية المكتب التنفيذي؟

– **لم يتم اختيارهما. لأن الأسماء كانت قد حددت. والكلام الذي قاله عبدالحافظ قايد لم يطرح أصلاً.**

■ اذاً من هم أعضاء المكتب التنفيذي؟

– **كانوا ثمانية أعضاء وهم: فيصل عبداللطيف الشعبي، وسيف أحمد الضالعي، وقحطان محمد الشعبي، وعلي أحمد ناصر السلامي، وطه احمد مقبل، وسالم زين محمد، وعلي محمد سالم الشعبي، وعبدالباري قاسم، وكان المكتب التنفيذي أعلى سلطة في الجبهة القومية إلى ما قبل المؤتمر الاول الجبهة القومية.**

■ في يونيو 65 وقبل انعقاد المؤتمر الاول للجبهة القومية طلب من علي احمد السلامي النزول إلى عدن ونزل كما قال بمهمتين: توسيع قيادة الجبهة القومية بإشراك عناصر من خارج حركة القوميين العرب، واسقاط حكومة عبدالقوي مكاوي، فهل حالفه النجاح؟

– **السلامي هو الذي قال أنه نزل بمهمتين، ولم يكن أحد يعرف ذلك. فحينما طلع عبدالفتاح اسماعيل من عدن على أساس أنه مريض حسب قوله، كان فيصل عبداللطيف موجوداً في تعز فطلب من علي السلامي النزول إلى عدن لأمر يتعلق بجبهة عدن كون فيصل تم كشفه وعبدالفتاح مريض، ولم يتم تكليفه بشيء. كل مافي الأمر أنه كان هناك مخطط لدى المخابرات المصرية وعلي السلامي «عارف به»، وكذا عبدالفتاح اسماعيل، وقد استغل علي السلامي نزوله إلى عدن لتنفيذه.**

■ ما طبيعة هذا المخطط؟

– **ضرب وتفتيت الجبهة القومية بالإتفاق مع المخابرات المصرية.**

■ ألم يتم اسقاط حكومة مكاوي؟

– **لا. لأن علي السلامي، حسبما يقول، اتصل بعبد القوي مكاوي، فرد عليه بالقول: اعتبروني عضواً في الجبهة القومية وبادر بدفع 500 شلن كإشتراك.**

■ وهل نجح السلامي في تنفيذ المخطط الذي أشرت إليه؟

– **طبعاً لا. لم ينجح وقد مكث في عدن ولم يشارك في المؤتمر الاول للجبهة القومية المنعقد في 22 يونيو 65، ولما عاد في يوليو أو اغسطس 65، كان عبدالفتاح موجوداً في تعز، وكانت قد بدأت تظهر الحساسيات بعد المؤتمر الأول لدى بعض الأشخاص في الجبهة القومية استغلتها المخابرات العربية ووسعتها، فعبدالفتاح اسماعيل بالإضافة إلى كونه رفض النزول إلى عدن بحجة أنه مريض، ظل طوال تلك الفترة حتى تاريخ 19 اكتوبر 65 صامتاً فلم يكن يتكلم ولا ينتقد وكنت دائماً على تواصل معه.**

■ كونك أشرت إلى وجود جيب تنظيمي مزروع في الجبهة القومية ومن مهامه، كما ذكرت، العمل على شق الجبهة من الداخل، هل كان افراد هذا الجيب من العناصر القيادية في الجبهة؟

– **نعم. من العناصر القيادية وكانت لهذا الجيب أدوار تدميرية بدأ يمارسها منذ مارس 63 وحتى 22 يونيو 69. بل أن دوره التدميري امتد فيما بعد.**

■ هذا يعني أنه حدثت عمليات اختراق؟

– **حصل هذا من أول يوم.**

■ وكيف كنتم تتعاملون مع الحالات التي تُكتشف؟

– **فيصل عبداللطيف كان مرناً، وكان يعتقد أن جهل هؤلاء يدفعهم للتعامل مع المخابرات وأنه بالإمكان معالجة هذا الموضوع.**

■ كنتم تعتبرون التعامل مع المخابرات المصرية تهمة في ذلك الوقت؟

– **لا. لم يكن ذلك عيباً. ولكن تتعامل معها وانت تعرف أن سلوكها مشين وهذا خطأ.**

■ كانوا يتعاملون مع المخابرات المصرية على أساس أن ذلك يخدم المد القومي وهذا حدث في أكثر من دولة؟

– **كنا نقول إن هذا غلط، وإنه ما يصحش أن تتصل المخابرات بعناصر في الحركة أو الجبهة للتحريض ضد الثورة.**

■ كنتم تعرفون هذه العناصر؟

– **كنا عارفين أسماءهم.**

■ ومع ذلك لم تتخذ أية إجراءات ضدهم؟

– **شباب الجبهة القومية من الصف الثاني طالبوا بمحاسبتهم لكن فيصل عبداللطيف كان يعمل على أساس أنه سيعيدهم إلى صوابهم.**

■ ظهرت هذه العناصر بوضوح عندما حدث الدمج؟

– **لا. كانوا ظاهرين من قبل. يمكن القول إن العناصر التي كانت متصلة بالمخابرات المصرية تنقسم إلى قسمين: قسم واع بما تريده المخابرات المصرية وقسم آخر غير واع، وكانوا يعتقدون أن ما تريده المخابرات المصرية هو إجراء تصحيح في الجبهة القومية لبعض الأخطاء. لكن ما كانت تريده المخابرات شيئ آخر، كانت تريد تصفية الثورة بشكل عام ومن جذورها.**

■ ماهي الأخطاء التي كانوا يريدون تصحيحها؟

– **كانت هناك ممارسات يومية لبعض الأشخاص. مثلاً كان هناك من يتناول القات وينام إلى الساعة 11 ظهرا. وكان هناك بعض الاشخاص يأخذون أسلحة ويبيعون من أجل توفير قيمة القات.**

■ يعني كنتم ضد القات؟

– **لا. كان هذا أمراً عادياً فالقات كان رخيصاً، بس الواحد لما يخزن ثم يأتي إلى المكتب الساعة 11 قبل الظهر هذا كان أمراً غير مستحب. أو يبيع أسلحة من أجل القات، هذا خطأ.**

■ هل كان فيصل يتناول القات؟

– **لا.**

■ وقحطان؟

– **لا.**

■ وأنت؟

– **أيضاً لا.**

■ لكن طه مقبل كان يخزن؟

– **نعم.**

■ ربما كان فيصل يقول هذا هو الموجود وعلينا التعامل معه؟

– **كان من أدبيات الجبهة القومية الإنضباط والصرامة.**

■ هذا في حركة القوميين العرب؟

– **والجبهة القومية.**

■ الجبهة القومية تنظيم مفتوح؟

– **هذا صحيح، ولكن كانت هناك التزامات معينة.**

■ الذي نعرفه أن المخابرات المصرية كانت حليفاً وليس عدواً على الرغم من ممارساتها السيئة كما يقال، ألم تحدث اختراقات مماثلة للجبهة من قبل أجهزة أخرى أو حتى تنظيمات وأحزاب؟

– **لم يكن هناك تثقيف للراغبين بدخول الجبهة القومية كما كان يحدث في حركة القوميين العرب، ولهذا من الطبيعي أن تكون عناصر معينة اخترقت الجبهة حتى أني اشك في دخول عناصر من الموساد.**

■ ألم يحصل حديث شفهي بينك وبين علي السلامي أو طه مقبل في موضوع المخابرات المصرية كنقدها مثلاً أو ضرورة الحذر منها؟

– **لا، لم يحصل. كنت أتعامل معهم كصديق ورفيق وأخ.**

■ ما حصلش أنك نصحت أحداً منهم بعدم التعامل مع المخابرات؟

– **كنا نترك مثل هذه المواضيع لفيصل عبداللطيف.**

■ باعتباره هو القائد؟

– **هو الذي أطّرهم في الحركة.**

■ اكيد دار بينك حديث وبين فيصل حول هذا الموضوع، هل كان يتألّم؟

– **كان يعتبر هذه الأمور ثانوية.**

■ هم أصغر منه سناً وهو قائدهم ومع ذلك يتعاملون مع المخابرات دون علمه، أكيد كان يشعر بألم وحزن؟

– **فيصل لم يكن يُظهر ذلك. قحطان كان عكس فيصل.**

■ يعني فيصل تعاطف معهم كثيراً؟

– **لولا فيصل لكان قحطان تخلص منهم عام 64.**

■ كيف كانت علاقتك بعبدالفتاح اسماعيل؟

– **علاقة كويسة.**

■ هو تسلم مسؤولية العمل العسكري في عدن بعد اكتشاف فيصل، وهذا معناه أنه كان يتلقى تعليمات منك؟

– **لا. ليس مني، التعليمات لجبهة عدن كانت من فيصل عبداللطيف.**

■ لكنك كنت المنسق في تعز وتتواصل مع المصريين والقيادة وجبهات القتال؟

– **كانت مسؤولياتي محدودة.**

■ يعني فيصل كان المسؤول عن جبهة عدن حتى وهو في تعز؟

– **كان يشرف على العمل العسكري بعدن حتى وهو في القاهرة.**

■ محمد سعيد عبدالله (محسن) يبدو أنه نفذ عملية عسكرية في عدن وبعد أن كُشفَ نُقل إلى جبهة الصبيحة؟

– **جاء إلى مكتب الجبهة بتعز وقرر أن يذهب إلى الصبيحة.**

■ وهناك تعرض لإصابة بالخطأ؟

– **هو قال إنه تعرض لإصابة بالخطأ، ولم تكن مهمتي التحقيق في الموضوع. كانت مهمتي تقتضي نقله إلى المستشفى فنقلته إلى المستشفى الجمهوري بتعز.**

■ كيف كانت حالته حينما وصل إليكم؟

– **الأطباء قالوا إن نجاته من الإصابة ميؤوس منها.**

■ ولما وصل أول مرة إلى مكتب الجبهة القومية بتعز كيف وجدته؟

– **كان شاباً لطيفاً وهادئاً.**

■ هل كان صارماً، أو كانت عنده ميول أمنية؟

– **لم يكن صارماً ولم تكن عنده أية ميول أمنية.**

■ ألم يكن ضمن الجهاز الامني للجبهة القومية لاحقاً؟

– **حسب علمي، لا.**

■ هل كان له دور بارز؟

– **لم يكن له دور إطلاقاً، كان له دور بارز في 20 مارس 68.**

■ في الفترة ما بين مطلع يناير حتى يونيو 65 كانت لكم عمليات قتالية متنوعة في عدن وكان عبدالقوي مكاوي حينها في عدن، هل كنتم تعتبرونه عدواً؟

– **بالعكس. لم يكن عدواً. ولو رجعتم إلى وثائق الجبهة القومية ستجدون أننا كنا نحرص على عدم التعرض إلى المتعاونين مع الحكومة البريطانية. حتى مراكز جيش الاتحاد كنا نطالب جيش التحرير بعدم ضربها.**

■ منظمة التحرير متى أعلنت؟

– **في 64، وبالتحديد بعدما تعرضنا طه أحمد مقبل وأنا للضرب بالصورايخ في دار الضيافة بالبيضاء.**

■ لماذا هذا الربط؟

– **الجبهة القومية أصدرت بياناً بعد الواقعة وحمّلت جعبل بن حسين سلطان مكيراس والعوائل المسؤولية، وهو اتصل بالمخابرات المصرية لتسليم نفسه، وفي نفس اليوم نقلوه بطائرة خاصة من البيضاء إلى مطار تعز ومن تعز إلى القاهرة، وبعد ذلك اتفق مع الرابطة وحزب الشعب لتشكيل منظمة التحرير.**

■ قبل انعقاد المؤتمر الأول للجبهة القومية في 22 يونيو 65 بيومين عُقد أجتماع لشباب الجبهة القومية المنتمين لحركة القوميين العرب، من هؤلاء الذين حضروا الاجتماع، وماهي القضايا التي نوقشت فيه؟

– **حضر الاجتماع 16 عضواً، هم: فيصل عبداللطيف الشعبي، وسيف أحمد الضالعي، عبدالفتاح إسماعيل، وعبدالقادر سعيد، وعبدالرحمن محمد سعيد، وأحمد صالح الشاعر، ومحمد سعيد مصعبين، وعبدالباري قاسم، وسالم ربيع علي، وحسين عبده عبدالله، وعبدالملك أسماعيل، وعبدالحميد عبدالعزيز الشعبي، وعبدالله الخامري، ومحمد البخيت، سالم علي الكندي، وحيدر ابو بكر العطاس، وكان ممثلاً عن الطلاب في القاهرة. وقد ترأس فيصل عبداللطيف الإجتماع وكان جدول أعماله ينصب حول التقييم الشامل للكفاح المسلح سلباً وايجاباً للفترة من 14 اكتوبر 63 وحتى 21 يونيو 65، وكذا التقييم الشامل للمناضل الثوري في الجبهة القومية سلباً وايجاباً، ومناقشة وتقييم مواقف الدول العربية من الثورة ومواقف دول عدم الإنحياز ودول المعسكر الإشتراكي. وكذا مواقف الأحزاب في الجنوب اليمني من الثورة ونشاط الجبهة القومية سياسياً وإعلامياً، وتقييم قيادات جبهات القتال، وتسليح جيش التحرير وتنظيم إدخال السلاح إلى الجبهات بالإضافة إلى توحيد جيش التحرير وتدريبه وتوسيع قيادة الجبهة القومية والعمل على تشكيل مجلس وطني لقيادة الثورة مكون من 30 شخصاً ومناقشة الميثاق الوطني.**

■ وهل تم مناقشة كافة القضايا؟

– **معظمها، وقد برزت جوانب سلبية وإيجابية.**

■ أذكرها لنا؟

– **بالنسبة لجبهات القتال فقد أشار فيصل عبداللطيف إلى أن الجبهة القومية افتتحت 12 جبهة، مبرزاً الجوانب السلبية والايجابية التي رافقتها. والجبهات هي: ردفان، عدن، الضالع، الشعيب، حالمين، دثينة، الصبيحة، الحواشب، الحواشب الشرقية، الواحدي، بيحان، واخيراً تجربة قتال في جبهة يافع السفلى. ومن ضمن الجوانب السلبية: بروز عناصر انتهازية حاولت استغلال الثورة، وعدم الانضباط في بعض جبهات القتال، والسبب يعود إلى ضعف المركز المتمثل في مكتب الجبهة القومية بتعز في عدم الإتصال بجبهات القتال. ومن الجوانب الإيجابية بروز قيادات أثبتت قدرتها وكفاءتها في قيادة الكفاح المسلح في جبهات القتال، وإرغام الإستعمار على مواجهة حرب منظمة وشاملة، وشمول المعركة وامتدادها إلى عدن ما أزعج الاحتلال، بالإضافة إلى كون الثورة أعادت للشعب ثقته بنفسه وأن الكفاح المسلح أسهم في إبراز القضية على المستويين العربي والدولي.**

■ وماذا عن المواقف العربية؟

– **أكد الاجتماع على أهمية موقف ودور الجمهورية العربية المتحدة في تمويل الجبهة القومية بالسلاح، إلا أنه انتقد اعتبارها السلاطين قوة فاعلة في جنوب اليمن المحتل، مع وصف ذلك بالإعتقاد الخاطئ. وعلى الرغم من ذلك فقد شدد الاجتماع على ضرورة المحافظة على جو الثقة مع الجمهورية العربية المتحدة، واعتبر مواقف الحكومات المتعاقبة في الجمهورية العربية اليمنية عدائية وضعيفة، وأن موقف العراق يعتبر أفضل من مواقف الحكومات العربية الأخرى حيث قدمت بعض الأسلحة والأموال، أما الجزائر فلم تقدم شيئاً، وكانت مساهمة الحكومة الكويتية ضئيلة، أما السعودية فإن موقفها يعتبر امتداداً لموقفها العدائي من ثورة 26 سبتمبر، وموقف سوريا سلبي. وبالنسبة لمواقف دول عدم الانحياز فقد أيدت الكفاح المسلح إلا أنها لم تتخذ خطوات عملية لمساعدة الثورة. أما دول المعسكر الاشتراكي فلم يكن هناك اتصال معها إلا في الآونة الأخيرة وقد تجاوبت الصين وتحفظت روسيا. وبالنسبة للأحزاب السياسية في الجنوب فقد اظهرتها الجبهة القومية على حقيقتها أمام الشعب حيث كانت ترى أن بريطانيا ستعطي الاستقلال للمعتدلين.**

واكد الاجتماع على أن جيش التحرير يحتاج إلى المزيد من التدريب والمزيد من الأسلحة وتكثيف المحاضرات التي تلقى عليه وأن يكون هناك عمل جاد لتوحيده. كما أقر الاجتماع توسيع الجبهة القومية وذلك بتشكيل مجلس وطني لقيادة الثورة مكون من 30 عضواً. ولما كان مقرراً عقد أول جلسة للمؤتمر الاول للجبهة القومية مساء الثلاثاء 22 يونيو 65 فقد تقرر تأجيل النقاش حتى إنتهاء أعمال المؤتمر.

■ فيصل عبداللطيف رفض محاسبة العناصر المتعاونة مع المخابرات وكان يعمل على أساس إعادتها إلى صوابها

● قبل الترميم: ابريل 2007

● بعد الترميم: الخولاني بطوب أحمر

● عند أصابع ابراهيم يقف المنزل

أثبتت الجهات المسؤولة بصنعاء القديمة قدرة فائقة على التسويف والمماطلة واجهاض كل محاولات فك تحالفها مع أداة التخريب

7 سنوات صراع بين المجاري و10 أبراج صنعانية

يعتقد جيرانه أنه عاد للسكن في منزله. فمنذ الأشهر الستة الماضية، واظب ابراهيم المؤيد 32 عاماً، على الظهور بالحي بشكل لافت، مرة يطل من سطح منزله، ومرة من النافذة، وفي المساء غالباً ما يُبقي على الإنارة في احدى الغرف؛ إنه يحاول دحر خطر اللصوص عن منزله.

لكن ابراهيم، الذي صار مؤخراً خبيراً بحراسة منزله من لصوص النوافذ والأبواب وأسلاك الكهرباء ومواسير المياه، يواجهه منذ 7 سنوات عملية ممنهجة لاجتثاث منزله وثمانية مباني إلى جواره، غربي الجامع الكبير وهو الحي العائم على بحيرة من مياه المجاري منذ مايو 2002، في صنعاء القديمة. وتوشك ابتلاع مبانيه التاريخية أمام إكتفاء السلطات المحلية، والهيئة العامة للحفاظ على مدينة صنعاء القديمة، الإحاطة بالأخطار فقط!

«النداء» زارت الأسبوع الماضي الحي الأثري وهي الزيارة الثالثة لها منذ 14 شهراً والتقت أبراهيم المؤيد للمرة الثالثة بجوار منزله وقال همساً لـ«النداء» أنه لا يقيم في المنزل وإنما هو هنا لاحراسته من اللصوص.

■ بشير السيد
balsaeed11@gmail.com

مطلع أغسطس الفائت 2007 كان ابراهيم المؤيد وأسرته و 6 أسر من جيرانه يحزمون أمتعتهم قاصدين شقق أستأجروها مؤقتاً لغرض إخلاء المنازل لترميمها، حسب القرارات النهائية لهيئة الحفاظ على صنعاء القديمة والسلطة المحلية.

بعد 5 أشهر من أعمال الترميم كان البنائون والمهندسون يحملون معداتهم مغادرين الحي أيضاً؛ لقد أستنفد المبلغ المخصص للترميم وهو 5 مليون كدفعة أولى منها30 ٪ ذهبت مقابل إيجارات مساكن مؤقته لقاطني تلك المباني.

«عندما خرجنا من البيوت قالو لنا أن مدة الترميم لن تزيد عن 6 أشهر وبدل أن أسكن في البيت رجعت أحرسه» قال ابراهيم لـ«النداء»، وأضاف: «الآن لي 6 أشهر أحرس البيت حقي وأتابع حق إيجار الشقة».

تتكون أسرة أبراهيم المؤيد من 8 أفراد وخصص لها 50 ألف بدل إيجار سكن مؤقت، لكن المبلغ تعرض لعملية سطو باسم الزكاة والضرائب ولم يبق منه سوى 37 ألف ريال، ابراهيم قال معلقاً على العملية «البحر يستقي من الزمزمية!».

بإمكان الزائر لمباني غربي الجامع الكبير ملامسة الخلل الرسمي؛ سيدرك أن الحي يحتضن صراع ارادتين منذ 7 سنوات: الهوية الوطنية التاريخية ممثلة بالمباني المقاومة لعمليات المحو، وإرادة «مياه المجاري» التي تقود تلك العمليات بالتحالف مع الهيئة العامة للحفاظ على مدينة صنعاء القديمة، والمجلس المحلي بالمديرية، يليها وزارتا الثقافة والسياحة.

أظهرت الجهات الرسمية في صنعاء القديمة خلال السنوات السبع الماضية ارادة قوية ووفية في أن لمياه المجاري، واجهاض أي مشروع للحفاظ على معالم المدينة الأثرية، لقد اثبتت قدرة عالية على التسويف والمماطلة، واجتياز كل الموانع القانونية والعقبات الاخلاقية التي حاولت فك الارتباط بينها وبين أداة التخريب.

في 18 أبريل 2007 نشرت «النداء» تحقيقاً عن المباني التسعة الآيلة للسقوط غربي الجامع الكبير. وكان حديث خالد جباري وكيل الهيئة العامة للحفاظ على صنعاء القديمة لمحرر «النداء» حينها كافياً لترك انطباع عن العقلية التي تتعاطى مع الثروة القومية لهذه المباني التاريخية إذ قال: «أننا نتابع الموضوع منذ5 سنوات وهي ليست مدة طويلة ومش معقول تنهار البيوت خلال سنة أو سنتين!».

حينها كانت المشكلة قد اتمت عامها الخامس ووفق الجهات المسؤولة تتمثل بغياب المال لترميم المباني واصلاح شبكة المجاري. وقدرت الجهات ذاتها المبلغ المطلوب لإصلاح الخلل والحفاظ على 9 أبراج تاريخية بـ40 مليون ريال.

بعد مضي 3 أشهر –في أغسطس 2007 – اعتمدت الهيئة العامة للحفاظ على صنعاء 5 مليون للشروع في عملية الترميم، على أن يتم تعزيز المبلغ باخر، ليستمر العمل، لكن العمل توقف نهاية العام الفائت بنفاد المبلغ.

وبحلول العام 2008 كان يفترض أن تقوم الجهات المسؤولة بتسليم المباني «مرممة» لأصحابها لكن ماتزال جميع الأسر تقطن في الشقق المستأجرة مؤقتاً. ويصبون لعناتهم على الطريقة التي اعتمدت في الترميم الجزئي لمبانيهم.

أبراهيم الشاب الذي خسر مصاريف عرسه في متابعة الهيئة والمجلس المحلي طيلة المدة السابقة كان يتحدث بنبرة ساخطة: «رمموا نصف الواجهة فقط وخربو البيت»، واتجه صوب باب منزله ودفعه بيده لكن الباب لم يغلق وقال: «شوف الباب ما عاد يتغلق هذا من إنجازات الترميم!»

تزيين فخ!

في باحة مباني الرعب يدوي صوت يحيى عصدة الرجل المثابر الحزين. الذي عرفته «النداء» في أبريل 2007 باعتباره مكلفاً من أصحاب المباني المتضررة بمتابعة الجهات المسؤولة عن مصيبتهم. ومجدداً قال: لـ«النداء»: «هؤلاء ما يخافوش الله» (الجهات المسؤولة)، وبيده أشار إلى مبنى الخولاني (خضع لعملية ترميم غير مكتملة) وسأل: لماذا جددوا الواجهة والبيت خارب من الخلف، والأساسات وأشار بيده إلى الأسفل، منتهية؟». مستحضراً مثلاً قديماً «يغطوا الضرط بالحنحنة».

يتفاجئ العم عصده في كثير مرات بنشر أخبار في الصحف عن عالم مباني غربي الجامع الكبير المزهر، المحفوف برعاية الضمير المسؤول! «كله كذب يكتبوا أنهم صلحوا ورمموا، والله ما في حاجة» ثم سألني تعرف مكان ثاني أسمه غرب الجامع الكبير؟ ويواصل «عادهم يقولوا أننا تسلمنا كل التعويضات والإيجارات».

لم يغادر العم عصدة منزله المكون من خمسة طوابق و24 غرفة، لكن شقيقاه نقلوا أسرهم إلى شقق مؤقته أما هو «خصصو لي 34 ألف حق إيجار وأنا معي 11 فرد، كل أصحاب البيوت يرفضو يأجرو لي لما يعرفوا أننا 11 فرد وما بش شقق كلها بـ50 ألف».

عصدة توجه إلى أطرف العاصمة –المناطق النائية– علّه يجد شقة بالمبلغ المحدد تحويه وأفراد أسرته، لكن مساعيه باءت بالفشل، وهو الآن يقطن في المبنى المتهالك رفقة الفئران وروائح المجاري ورطوبتها المنذية على جدران الغرف، عقب أنفجار شبكة مجاري الحي في مايو 2002 وتسرب مياهها إلى ساسات المباني محدثة إرتخاء في التربة وهبوطاً في المباني وتشققها فضلاً عن زحفها إلى الطوابق العلوية لتغدو إحدى زواياه وتحتل الهواء.

سيناريو التسويف

مؤخراً أخذت مشكلة مباني غربي الجامع الكبير منحاً مغايراً؛ فبعد أن كان العائق هو «المال» صار الآن «آلية الأصلاح».

ووفقاً لإفادات مسؤولين ووثائق حصلت «النداء» عليها فإن المجلس المحلي بصنعاء القديمة والهيئة العامة للحفاظ على المدينة التاريخية أختلفا حول الآلية التي ستعتمد في تنفيذ عملية الترميم. بعد أن صار بحوزتهم قرابة 20 مليون ريال.

مجاهد الغيل الأمين العام للمجلس المحلي بصنعاء القديمة قال: «نحن اعتمدنا 10 مليون ريال من مخصصات المشاريع الاستثمارية للمجلس من أجل انقاذ المباني وننتظر 20 مليون أخرى وعدت وزارة الثقافة بصرفها خلال أيام. كما اعتمدت أمانة العاصمة 5 مليون، لكن بسبب اهمال هيئة الحفاظ على صنعاء القديمة لم تبدأ عملية الترميم» الغيل اتهم الهيئة بعدم القيام بمسؤولياتها.

غير أن عبدالله زيد عيسى –رئيس هيئة الحفاظ على مدينة صنعاء القديمة– أفاد أن المجلس المحلي اعتمد آلية عمل مخالفة للقانون، الأمر الذي رفض حد قوله التورط فيه واعتمد تلك الآلية.

وقال: «المحضر الذي وقعو عليه واتفقو على تنفيذه لا يسمح لي بتجاوز القوانين». لكن عيسى أقر بمسؤولية الهيئة والمجلس المحلي معاً في تأخر حل مشكلة المباني الآيلة للسقوط، معتبراً الحل في أن يتولى المجلس المحلي أخذ المبلغ المخصص لترميم المباني والتعاقد مع المقاولين وتتولى الهيئة عملية الأشراف أو العكس.

غير أنه حال سألناه عن تلويح وزير الثقافة بأحالة المتورطين في بقاء مشكلة تلك المباني إلى المحاسبة، ألمح إلى أن الجميع مسؤول بما فيهم الوزير وتأخره في أعتماد المبلغ المطلوب للترميم.

ووفقاً لمصادر هندسية فإن المباني مهددة بالانهيار في أي لحظة وقالت: الدعائم الحديدية التي نصبها فريق الترميم في الشهور السابقة ليست مجدية، وحال شهدت المنطقة أمطاراً غزيرة، النتائج ستكون مأساوية.

وإذ أشارت إلى أن قرار التأسيس منح الهيئة اسم الحفاظ على صنعاء القديمة: تسألت: هل هذه الهيئة مؤهلة للقيام بالدور المطلوب، والحفاظ على معالمها؟

سبع سنوات من الاهمال ربما ليست كافية وربما السلطة المحلية في صنعاء القديمة وهيئة الحفاظ على المدينة التاريخية انغمسا في عالم فضائلها وقررا مواصلة تحالفهما مع مياه المجاري!

● التسلل إلى الداخل مع الضوء

● الوقوف على أعمدة رخوة

الشيخ الباشة بن عطية بن حزام - نائب رئيس ملتقى الجوف يهدد ويكشف خفايا علاقات عصابات النهب مع الدولة، ويفتح النار على السلطة:

إذا أصرت على تجاهلنا سنريها الوجه الآخر، وجميع الخيارات متاحة

ما هي الأهداف الحقيقة لتأسيس ملتقى الجوف؟ وكيف ولدت الفكرة؟ انتخابات الجوف وقرار المحكمة من المستهدف به؟ الجوف المحطة التالية لنار صعدة ما صحة هذه التنبؤات؟ وهل الجوف محافظة لا يقطنها إلا قطاع الطرق وعصابات السرق والنهب؟ ومن الذي يغذي الثارات في محافظة حرمت من أبسط الخدمات الأساسية؟

أسئلة حائرة يجيب عليها الشيخ/ الباشة بن حزام بن عطية نائب رئيس ملتقى الجوف وشيخ مشائخ قبيلة آل ذوي في هذا الحوار.

■ حوار: محمد الصالحي

■ من أين جاءت فكرة ملتقى الجوف، وما هو الهدف من تأسيسه؟

– الفكرة جاءت من خلال لقاءات كثيرة ومناقشات بين الكثير من المشائخ والوجهاء وأصحاب الرأي آخرها اللقاء التشاوري الذي عُقد في منزلي مطلع شهر يناير الماضي، وخرج الحاضرون بفكرة تأسيس الملتقى وتم حينها تشكيل لجنة تحضيرية. ونهدف جميعاً من خلال الملتقى ممارسة ضغط شعبي بطرق سلمية وديمقراطية على السلطات من أجل تلبية مطالب أبناء محافظة الجوف التنموية، لأن المحافظة محرومة من أبسط ما يمكن أن نسميه تنمية، لا توجد كهرباء ولا مشاريع مياه ولا كليات ولا معاهد فنية. وقد خرجنا في بياننا بـ23 مطلباً، وجميعها مشروعة ومنطقية.

■ هل تجاوبت السلطات مع مطالبكم؟

– لم تتجاوب السلطة حتى الساعة مع مطالبنا. وقد حدث ان استدعانا المحافظ فضل القوسي يوم المهرجان الجماهيري الذي أقمناه بالمحافظة قُبيل انتخابات المحافظين وقال لنا ما هي مطالبكم فسردناها عليه وأعطيناه نسخة منها، فقال: هذه صح، وأنا معكم فيها. فقلنا له حدد لنا وقتاً لتنفيذها وخذ الوقت الكافي. وطلب منا أسبوعين ولحق الأسبوعين أسبوع بعد أسبوع وحتى اللحظة لم يتم شيئ بل انه أصبح كلاماً كله " كذب في كذب ".

■ هناك من يشكك في ملتقى الجوف ويتهمه بأنه الوجه الآخر لأحزاب اللقاء المشترك من خلال سيطرة شخصياته على الملتقى الوليد، ولا يُمثل أبناء الجوف بمختلف أطيافهم؟

– بالعكس ملتقى الجوف يضم جميع أبناء الجوف كاملاً بمختلف ميولاتهم وانتماءاتهم وليس لحزب دون حزب أو فئة دون أخرى.

■ عقدتم لقاء مشتركاً مع ملتقى مأرب في أبريل الماضي ما هي أبرز نتائج ذلك اللقاء، وإلى أي مرحلة وصلتم في التنسيق مع بعض؟

– التقينا مع الإخوة في ملتقى مأرب ونسقنا مع بعض واخترنا لجنة للتنسيق من عشرة أشخاص وعقدنا يومنا هذا (اليوم الذي تم فيه الحوار الأسبوع الماضي) لقاء جديداً مع ملتقى مأرب يوم الـ26 من الشهر الحالي، موعد للقاء جماهيري مُشترك تحضره هيئات الملتقيين، وسيكون بمحافظة الجوف.

■ كيف تنظرون إلى تجاوب السلطة مع ملتقى مأرب من خلال لقائهم مع نائب رئيس الجمهورية واعتماد 10 مليار ريال يمني كاعتماد إضافي في الموازنة، فيما لازالت نفس السلطة تتجاهلكم في محافظة الجوف؟

– أنا أعتبر ما تم من استدعاء قادة ملتقى مأرب للقاء نائب رئيس الجمهورية "تخديرٍ مواقف" لملتقى مأرب الذي سبب إزعاجاً للسلطات، والعمل على تفكيك الملتقى.

■ هل يكون التجاوب ناتجاً عن أهمية مأرب لملاك القرار بسبب وجود ثروة نفطية فيها، بينما الجوف محافظة لا توجد بها ثروات لذا فهي لاتُهم السلطة؟

– قد يكون كلامك صائباً، ولكن الهدف الحقيقي اعتقد هو ما ذكرته: تفكيك المواقف. ومن أجل ان نُشكك نحن، في ملتقى الجوف، بملتقى مأرب ونأخذ موقفاً منهم بسبب تجاوبهم مع دعوة السلطة وتركنا وحيدين. ولكنهم لا يعرفون، وأقصد هنا السلطة، اننا لا نشك في بعضنا وإننا على ثقة بيننا أكبر من أن يهزها أحد. ونحن يُسعدنا ان تجد مطالب ملتقى مأرب تجاوباً من السلطة وأن تُلبى مطالبهم المشروعة.

■ وهل السلطة جادة في تنفيذ مطالب ملتقى مأرب؟

– الإشكالية إن لدى أبناء مأرب توجيهات منذ أكثر من خمس سنوات، وكل ما فعلوا ملتقى أو تشكيل جماهيري تعطيهم أوامر عقب أوامر، ولم يجد الناس على أرض الواقع منها شيئاً، ولا أظن ان الدولة جادة معهم.

■ وأنتم في الجوف ما موقفكم في حال أصرت الدولة على تجاهل ملتقاكم؟

– سوف نعطيها "الوجه الثاني".

■ وما هو الوجه الثاني؟

– نحن نطالب ولازلنا مُستمرين في المطالبة بطرق سلمية وديمقراطية ولكن أمامنا خيارات في الأخير قد نلجأ إليها في حال تعنتت هذه السلطة.

■ وما نوع تلك الخيارات؟

– نحن ملتزمون بالنضال السلمي ولكن في حال أجبرنا على غيرها فسيكون عبر اتفاقات مع جميع من في الملتقى ولكل حادث حديث.

■ بعيداً عن الملتقى نعرج على الحدث الأبرز في الجوف وهو ما حدث في انتخابات المحافظين وقرار المحكمة إعادة الانتخابات بعد طعن قدم في نتيجة المرشح المستقل حمد بن عبدان، ما هو انطباعك عن تلك الانتخابات وما آلت إليه؟

– نحن نعرف جميعاً أن هذه الانتخابات هي تزييف وكذب، بالنسبة لنا كأحزاب المشترك قاطعنا الانتخابات، والمرشح المستقل بن عبدان فاز في تلك الانتخابات بعدد من الأصوات، ولكنه جُمد لأنه أحد أبناء محافظة الجوف.

■ ولكن هل التجميد بسبب انه من الجوف فقط أم هناك خفايا أخرى؟

– يضاف لكونه من الجوف أنه أسقط مُرشح المؤتمر الشعبي العام وهذا ما رفضه ملاك القرار.

■ ولكن في مأرب والبيضاء سقط مرشحو المؤتمر وقبل المؤتمر بالنتيجة؟

– أعتقد أن الوضع مختلف هنا. هناك تحسس من أي شيء له صلة بالجوف.

■ الجوف تُعد من أكثر محافظات الجمهورية حرماناً من التنمية وتتخبط في مشاكل الثأر وسوء التعليم، من المسئول عن كل هذا: انتم أبناء المحافظة أم الدولة؟

– السبب هي الحكومة حيث كانت هي الراعي الأول للثارات في المحافظة، وشغلت لها ناس يغذوا تلك الثارات، وكلما دخلنا كمشائخ لنحل مُشكلة وجدنا أيادي للدولة تعمل على إفشال أي مساعي للسلام الاجتماعي.

■ وهل الثارات هي العائق الوحيد أمام عجلة التنمية؟

– ليست هي العائق الوحيد ولكن الدولة تحارب الجوف، والثارات لها نصيب كبير من تأخر تلك العجلة.

■ وهل قام أهالي ومشائخ وشخصيات وساكنو الجوف بواجبهم تجاه محافظتهم وعملوا على انتشالها مما هي عليه حالياً من خلال وقوفهم مع الدولة والعمل على توفير المناخ الملائم والآمن لمشاريع التنمية؟

– أهل الجوف واقفون مع الدولة ومع أي جهود تُبذل للتنمية. من الذي لا يريد لبلاده التنمية والخير والنعيم والاستقرار؟ ولكن المُشكلة أنهم لم يجدوا من يدعمهم أو يمد يد العون إليهم.

■ يُشاع عن الجوف أنها منطقة خطرة حيث تكثر فيها عصابات السرقة وقطاع الطرق والنهب. هل ما يُشاع واقع وحقيقي؟

– هناك مبالغة وما يُشاع غير حقيقي. ظاهرة النهب والتقطع وهي ظاهرة مقيتة توجد في الكثير من المحافظات وليست حكراً على الجوف دون غيرها. وليست بالشكل الذي يصوره الإعلام من أن الجوف خطرة وأهلها قطاع طرق ونواهبون. الجوف فيها ناس شرفاء وخيرون ورجال بكل ما تعنيه الكلمة. وهؤلاء الذين شوهوا الجوف من المتقطعين والسرق، والذين أعدادهم قليلة، معهم مرتبات ودعم من الدولة ويدخلون على المسؤولين ليل نهار وفي أي وقت، ونعرفهم فرداً فردا.

■ هل في برنامجكم كملتقى آلية لمعالجة الثأر؟

– قيادات الملتقى تعمل على حل الثارات وعقدت صلحاً بين القبائل المتناحرة. ونعمل في الملتقى على إنشاء لجنة "صلح ذات البين"، ولكن بعد موت الشيخ الأحمر تم تشكيل لجنة مشابهة ونحن ندعمهم ونعينهم وقد حلت الكثير من المشاكل وقطعت شوطاً كبيراً في عملها.

■ الجوف يقال عنها إنها محافظة قابلة للاشتعال في أي لحظة، واقصد هنا بين الدولة والحوثيين خصوصاً وهي محافظة مجاورة لصعدة ومنطقة حرف سفيان ولتواجد ظاهر للعيان لأتباع وأنصار الحوثي؟

– أعتقد أن هذا مُبالغ فيه، والجوف بمشيئة الله في منأى عن أي فتنة بتكاتف أهلها وتراصهم.

● يُنشر بالتزامن مع موقع "مأرب برس"

● الباشة

■ تجاوب السلطة مع ملتقى مأرب " تخدير مواقف " ومن أجل فك الارتباط معنا.. ووعد المحافظ القوسي " كذب في كذب

■ الحكومة هي الراعي الرسمي للثارات في الجوف وهي المغذي الرئيسي لها.. وقطاع الطرق والسرق يستلمون رواتب واعتمادات من الدولة ويقابلون مسئوليها ليل نهار

الناشط السياسي عبدالمجيد حدين يتحدث لـ"النداء "عن مؤتمر الحضارم القادم:

نسعى إلى توحيد أبناء حضرموت مع إخوانهم في المحافظات الجنوبية، وسؤال «الأمة الحضرمية» جزء من نقاش المؤتمر

يعد ملتقى حضرموت التضامني العدة لانعقاد مؤتمر الحضارم بمدينة المكلا مطلع يوليو القادم وهو مايعد تتميماً للقاءات الواسعة التي اجراها مع كافة شرائح المجتمع، ويضم الملتقى في لجنته التحضيرية كوكبة متنوعة المشارب الفكرية والسياسية من ابناء حضرموت وينتشر في كل مدن المحافظة بساحلها ووادييها وصدر عنه بيان المكلا الشهير في 2007/7/7.

صحيفة "النداء" التقت الناشط السياسي عبد المجيد سعيد وحدين رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر واجرت معه اللقاء التالي:

■ لقاء: فؤاد راشد

■ ماهي أهداف المؤتمر وهل هو استكمال لمؤتمر ماليزيا ويصب في مجراه أم أنه مؤتمر منفصل له أهدافه الخاصة؟

– هذا المؤتمر هو بمثابة المؤتمر التأسيسي للملتقى حضرموت التضامني كإطار أهلي مدني واسع يهدف إلى توحيد الصف والكلمة في اوساط الحضارم على اختلاف انتماءاتهم الاجتماعية والفكرية و(الجغرافية). وذلك في مواجهة التحديات الكبيرة التي تواجههم مع اخوانهم من المحافظات الاخرى وخاصة المحافظات الجنوبية. كما يهدف المؤتمر إلى تقديم مساهمة جادة على طريق إنتاج مرجعية أهلية (مدنية) للحضارم.

ورداً على الجزء الآخر من سؤالكم فمن الناحية التنظيمية والتقنية ليست هناك علاقة بين هذا المؤتمر ومؤتمر ماليزيا، ولكن بشكل عام فكل جهد يهدف إلى تحقيق مصلحة حضرموت وابنائها هو استكمال لما سبقه وتمهيد لما يليه، وبهذا المعنى، نعم، هناك علاقة.

■ من هم المدعوون للمؤتمر؟

– المدعوون هم كل وجوه ووجهاء حضرموت والشخصيات الاجتماعية من مقادمة ومناصب واعيان واكاديميين ومثقفين وفلاحين وصيادين وعمال... إلخ، إلى جانب اللجان التحضيرية الفرعية التي تم تشكيلها خلال العام المنصرم من مختلف مديريات المحافظة إلى جانب عدن وصنعاء.

■ كيف هي الاستعدادات والترتيبات لإنعقاد المؤتمر من حيث تهيئة المكان والضيافات وأوراق العمل المقدمة في المؤتمر؟

– تعمل اللجنة التحضيرية ومعها الكثير من المخلصين والجنود المجهولين على بذل كل ما هو مستطاع من اجل استكمال الترتيبات لعقد المؤتمر بمستوى يليق بأسم حضرموت، وان شاء الله تكلل هذه الجهود بالنجاح.

■ هل سيشارك في المؤتمر حضارم من دول الاغتراب؟

– نأمل ذلك.

■ هل ملتقى حضرموت وحده المتبني للمؤتمر أم ان هناك جهات تشترك معه؟

– لا، ملتقى حضرموت هو صاحب الدعوة.

■ كيف تستشرفون فرص نجاح المؤتمر؟

–في كل اللقاءات التي عقدناها في مختلف مناطق حضرموت ومع الحضارم في المحافظات الاخرى، وجدنا تجاوباً كبيراً مع فكرة الملتقى ورؤيته، وهذا ما يدفعنا للتفاؤل بنجاحه ان شاء الله.

■ مؤتمر كهذا يحتاج لميزانية.. كيف استطعتم توفير مثل هذه الميزانية؟

– طبعاً... الحضارم بشكل عام، واعضاء الملتقى بشكل خاص (وهم كثر) هم من يمول هذا التحرك.

■ ماهي الفوائد الايجابية التي ستنعكس على حضرموت والحضارم من خلال نتائج هذا المؤتمر؟

– يكفي ان يلتقي الحضارم من مختلف مكونات الخارطة الاجتماعية والجغرافية لحضرموت في قاعة واحدة لمناقشة أمورهم وقضايا محافظتهم (تنميتها وأمنها وإزالة الظلم عنها) الى جانب انه من المتوقع ان ينتخب المؤتمر ضمن هيئاته مجلساً للحكماء من عقلاء ووجهاء حضرموت يتوقع أن يلعب دوراً هاماً كمرجعية.

■ هناك أقوال عن شخصيات تجارية حضرمية بدول الاغتراب تدعم هذا المؤتمر وتتبناه.. من هي هذه الشخصيات ان كان لها وجود؟

– لا يوجد.. على الأقل حتى الان.

■ هل بدأتم بوضع ترتيبات مع السلطة لانعقاد المؤتمر؟ وهل ستمانع الدولة من انعقاده وستعمل على إعاقته؟

– المؤتمر والملتقى ينسجمان تماماً مع دستور البلاد وليس هناك من داع لعرقلته او اعاقته.

■ لماذا اخترتم مدينة المكلا لانعقاد المؤتمر؟

– لأن المكلا هي عاصمة المحافظة وهي مقر الملتقى.

■ إلى أين وصلتم في الإعداد لا سيما وان الوقت الفاصل لانعقاد المؤتمر قصيراً؟

– بشكل عام تسير الأمور بشكل مرضي والتحضيرات في مراحلها الاخيرة.. ادعوا لنا بالتوفيق.

في الاخير.. هل المؤتمر معني ببعث الحياة في الأمة الحضرمية؟

– المؤتمر بحد ذاته يشكل وقفة جادة في تقديري أمام هذا التساؤل الكبير الذي طرحته، والحضارم هم المعنيون بهذا التحدي.

● حدين

في إطار حملة "إلا التعليم"

ندوة شبوة تدعو لتهجير مناطق التعليم وعقد مؤتمر طلابي وترشيد خطاب المساجد

■ شبوة - شفيع العبد

عقدت صباح الأربعاء الماضي بقاعة المركز الثقافي بمدينة (عتق) عاصمة محافظة شبوة ندوة (الحوار الطلابي المجتمعي) وذلك في إطار حملة التوعية الأولى(إلا التعليم) (مايو -أغسطس 2008)التي تهدف إلى التخفيف من مخاطر وآثار النزاعات والثأر على التعليم والتي تنفذ بدعم وتسهيل من قبل المعهد الديمقراطي الوطني للشئون الدولية بصنعاء (برنامج إدارة النزاعات)، وشارك في الندوة نخبة من طلاب وطالبات المدارس الثانوية والكليات في محافظات شبوة، والجوف، ومأرب وممثلون عن السلطة المحلية والقضائية والأمنية ومكتب التربية والتعليم بالمحافظة وكلية النفط والمعادن والفعاليات الاجتماعية (مشايخ وشخصيات اجتماعية و مثقفين وسياسيين).

وقد تم في الندوة عرض لمبادرة جمعية الإخاء للتنمية والسلم الأهلي بمحافظة شبوة وكذا التعريف بفكرة المبادرة وهدفها مع الإشارة إلى واقع العملية التعليمية، كما تم اثناء الندوة عرض لقصص واقعية للطالبات والطلاب

ومعاناتهم جراء النزاعات والثارات وأثرها على مستقبلهم التعليمي. وفي الجلسة الافتتاحية للندوة ألقيت عدد من الكلمات من قبل الوكيل المساعد لمحافظة شبوة علي بن راشد الحارثي ومديرة برنامج إدارة النزاعات بالمعهد الديمقراطي الوطني ندوى الدوسري ورئيس جمعية الإخاء للتنمية والسلم الأهلي في شبوة احمد حسين طلان وكلمة الطالبات والطلاب ألقتها الطالبة كوثر،أشارت جميعها إلى أهمية حملة التوعية الهادفة للحد من آثار وأضرار الثأر والنزاعات على التعليم وضرورة توحيد الجهود الرسمية والمجتمعية بهدف جعل مناطق التعليم مساحات بيضاء خالية من الثأر والنزاع. و أكدت على أن الهدف من هذه الندوة إيضاح الصورة في استقراء الواقع المرير الذي تعاني منه بعض المناطق جراء النزاعات والثارات والتي تتضرر منها كافة أوجه الحياة.

إلى ذلك أوصى المشاركون في ندوة الحوار الطلابي المجتمعي بمدينة عتق محافظة شبوة بإقرار صلح قبلي عام بين القبائل المتنازعة في محافظات شبوة ومأرب والجوف، وتوقيع ميثاق شرف بين القبائل في المحافظات الثلاث يحرم الاعتداء على الطلاب والمعلمين والمدارس والمعاهد والكليات التعليمية العاملة فيها. كما أوصى المشاركون في الندوة بضرورة تعزيز دور الأمن وأجهزة الضبط القضائي و سرعة الفصل في القضايا المنظورة أمام المحاكم. وأكدوا على أهمية تهجير دور العلم، واعتبارها مساحات بيضاء خالية من النزاعات. وأوصوا بتكثيف الندوات والفعاليات التوعوية لكافة شرائح المجتمع والتنسيق مع مختلف الفعاليات المجتمعية للتوعية من مخاطر النزاعات والثارات وآثارها السلبية على التعليم.

كما ودعا المشاركون في الندوة إلى عقد مؤتمر طلابي، وترشيد خطاب المساجد بما يحد من قضايا الثأر.

وناشدوا الفعاليات السياسية والمدنية والمشائخ والأعيان الإسهام في حملة التوعية الحالية التي تنفذ تحت شعار " إلا التعليم".

تجدر الإشارة إلى أن حملة التوعية خططت ونفذت من خلال تحالف يضم ثلاث منظمات غير حكومية في محافظات شبوة، الجوف، مأرب هي جمعيات" الإخاء والسلام والمستقبل" وثلاث مؤسسات إعلامية وطنية (صحيفة النداء، موقع مأرب برس الإخباري، صحيفة يمن تايمز)..

إلى ذلك سيتم خلال الأيام القليلة القادمة إقامة ندوة مماثلة في إطار حملة (إلا التعليم) في محافظة مأرب.

أكاديميون يتحدثون عن الثأر:

نتمنى تطوير حملة "إلا التعليم" لتصل إلى "إلا النفس التي حرم الله"

في سياق حملة "إلا التعليم" الهادفة إلى التوعية بمخاطر وأضرار الثأر والنزاعات على التعليم كان لنا هذه اللقاءات مع أكاديميين بكلية النفط والمعادن التابعة لجامعة عدن.. لاستطلاع آرائهم عن الثأر كظاهرة في المجتمع، أسبابها، تداعياتها، ورأيهم حول حملة "إلا التعليم".. وخرجنا بالحصيلة التالية:

في البداية تحدث إلينا الدكتور/ عبد الله علي الدمبي نائب عميد كلية النفط والمعادن للشئون الأكاديمية عن أسباب الثأر كظاهرة متفشية في المجتمع قائلاً: "الثأر ظاهرة ملازمة للمجتمع اليمني وفي رأيي إن من أهم أسبابها تدني المستوى التعليمي والوازع الديني من جهة، وغياب تطبيق القوانين الرادعة في بعض الأحيان وتدني الوعي الثقافي القانوني من جهة أخرى، على أن الأسباب والعوامل المساعدة لانتشار الثأر في المجتمع اليمني كثيرة ومتعددة وتحتاج إلى دراسة حقيقية وتحليل عميق. وهي في مجملها مرتبطة اساساً بالمجتمع المدني".

وتطرق الدمبي وفي سياق حديثة إلى المشاكل والصعوبات الناتجة عن ظاهرة الثأر وهي - بحسب رأيه- كثيرة ومتعددة وتشمل كل نواحي الحياة العامة بما فيها الفكرية والثقافية والتعليمية.

وفي ما يتعلق بالآثار الناجمة عن الثار وأضراره على التعليم ومن خلال تواجده في كلية النفط والمعادن قال: " نستطيع أن نؤكد أن التأثير كان مباشراً بنسبة 100 % فبعد أن كانت النسبة مرتفعة لعدد الدارسين في الكلية من أبناء محافظة شبوة في سنوات سابقة تدنت هذه النسبة في الأعوام الأخيرة ولا تتجاوز في هذا العام نسبة الـ25 % من إجمالي المقيدين في العام الحالي.

وقد لاحظنا بان القبائل التي تعاني من الثارات الساخنة(وهي كثيرة) ليس لابنائها أي تواجد في الكلية. وخلال السنوات السابقة انقطع العديد من الطلاب عن الدراسة نتيجة تعرضهم لمخاطر ناجمة عن ثارات قبلية تمس قبائلهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة وفي هذا العام توقف عن الدراسة أربعة طلاب بسبب ثار جديد".

كما تحدث الدكتور / الدمبي عن واقع الحال الذي يعيشه أبناء القبائل التي لديها ثأر: "في اعتقادي إن العديد من أبناء القبائل يبتعدون عن التعليم(الأساسي أو الجامعي) خوفاً من حدوث ثارات قبلية تمسهم قبل الانتهاء من الدراسة وبالتالي يفضلون اللجوء إلى ما هو أسهل كالبحث عن فرص عمل في الخارج رغم قسوة الغربة وصعوبتها" ولم ينس الدمبي أن يشير إلى نتائج ذلك: " وهذا أدى إلى ظهور جيل غير مهيأ لمتطلبات الحياة المعاصرة ويفتقر للسلاح اللازم والمتمثل بالعلم والمعرفة والشهادة الجامعية وهذا الشيء يقف عائقاً أمام عجلة التطور والتنمية".

إلى ذلك وضع الدكتور الدمبي جملة من الحلول والمعالجات التي يجب توجيهها للحد أو القضاء على هذه الظاهرة السلبية أو تخفيف أعبائها على المجتمع بشكل عام والتعليم بشكل خاص - حد قوله - فهي كثيرة ومتعددة لعل أهمها من وجهة نظره الوقوف بحسم وتطبيق النظام والقانون وتكثيف حلقات وندوات التوعية بالآثار السلبية للثأر والنزاعات وأضراره على التعليم وهذه البداية وان كانت متأخرة بعض الشيء إلا إنها طيبة وجيدة تستحق الثناء والشكر والتقدير للقائمين عليها ونتمنى إن تكون بداية حقيقية لمسيرة طويلة من النقاش والتوعية". وطالب بعدم اقتصار مثل هذه التوعية على الجانب التعليمي لان أي حلول مقترحة - حسب رأيه- لن تكون ذات فائدة وجدوى" ما لم تتطرق للظاهرة ككل كما وان تكثيف اللقاءات ونشاطات التوعية يجب إن تستمر مهما كانت الصعاب وان تعقد ندوات مشابهة تتطرق للآثار الناجمة عن ذلك في مجالات أخرى مختلفة ومن ثم العمل على إيجاد الحلول، وهذا هو بالفعل ما لمسناه من الإخوة المنظمين للندوة ".

■ الدمبي: القبائل التي تعاني من الثارات ليس لابنائها أي تواجد في الكلية

■ خميس: جاءت المبادرة الجماهيرية نتيجة غياب الجهود الرسمية

وفي ذات السياق التقينا الدكتور / فهد سالم خميس نائب عميد كلية النفط والمعادن لشئون الطلاب، والذي أدلى بدلوه في الموضوع وتحدث عن الثأر قائلاً: "من العادات السيئة بل والمتخلفة في مجتمعنا اليمني والشبواني على وجه الخصوص هي مسألة الثار التي تؤرق منام أناس كثر".وتطرق إلى أسباب الثأر:"مشاكل الثار أسبابها عدة منها التخلف والجهل وأساسها الابتعاد عن تعاليم ديننا الحنيف الذي حرم قتل النفس إلا بالحق".

و أشاد بدور المنظمات غير الحكومية في مجال التوعية بمخاطر وأضرار الثأر على التعليم معتبراً إياها خطوة صحيحة، أسفا لضعف دور السلطة في معالجة مثل هذه المشكلة الخطيرة وتخليها عن القيام بدورها:

"لقد رأينا في الفترة الأخيرة تحركاً هادفاً في هذا الاتجاه تتبناه عدة منظمات غير حكومية وهي بداية على الطريق الصحيح فتوعية الناس بخصوص هذه المشاكل ممكن أن تأتي من عدة جهات وطرق مختلفة، إحدى هذه الطرق هي الطريقة الرسمية ولكن للأسف نلاحظ تغيب دور الجهات الرسمية في هذا الموضوع ولهذا فقد جاءت المبادرة الجماهيرية في وقتها لتملأ الفجوة التي تركتها السلطات التنفيذية كـ(حبل) على الغارب، ونسال الله أن تكون هذه الخطوة مثمرة وامتداد لندوات ولقاءات جماهيرية متكررة في مجال التوعية بمخاطر وآثار الثار ليس على التعليم فحسب بل في كافة مجال الحياة كون الثأر يقتل الحياة بكل مقوماتها.".

وتحدث عن نتائج مثل هذه الندوات التي تعقد والهادفة إلى التوعية ورفع مستوى الوعي لدى المواطنين: "مثل هذه الندوات تجمع الناس سواء من الذين عانوا أو يعانون من نيران هذه الثارات أو ناس سمعوا بها وبلهيبها، فتطرح المشكلة من قبل من عانى منها ويطلب الرأي والاستشارة من الذي ليس له صلة بها، حيث يكون تفكيره أكثر صفوه من تفكير الذي يعاني منها فيقترح بعض الحلول التي يكون منها الرأي الصائب السديد بإذن الله.وهكذا تعالج مثل هذه القضايا المعقدة بالشورى والتشاور في الأمر"..

ولم يخف خميس سعادته بتلك الخطوة وبحملة "إلا التعليم" قائلاً: "انا سعيد بأن الخطوة الاولى قد بدأت في هذا الاتجاه بحملة "إلا التعليم" وأتمنى إن تتطور وتطال "إلا النفس التي حرم الله قتلها".

أحزاب الجوف.. إجماع على المخاطر، وغياب الدولة ترك الساحة للثأر

■ الجوف - مبخوت محمد

أعربت قيادات الأحزاب السياسية في محافظة الجوف عن تفاؤلها بنجاح حملة التوعية للتخفيف من آثار النزاعات والثارات على المؤسسات التعليمية من خلال النزول الميداني لجمعية السلام والتنمية بالمحافظة.

ودعوا إلى تظافر جهود الجميع لإنجاح الحملة ومن حجم المعاناة التي تخلفها الثارات على مختلف نواحي الحياة.

مشاكل الثأر والاضرار التي تسببها على أبناء المحافظة في عدم مواصلة تعليمهم تحدث عنها عدد من قيادات الأحزاب بالجوف لـ«النداء».

محمد عبدالله كعوان رئيس فرع التجمع اليمني للإصلاح بالجوف قال: برغم ما تسببه النزاعات والثارات في عدم مواصلة أبناء المحافظة تعليمهم في المراحل الدراسية الأولى تكون درجة استهدافهم أقل من الذين يجتازون المرحلة الثانوية ويدخلون الجامعة.

اذ برأي بعض أطراف النزاعات أنها تقوم باستهداف الجامعيين بشكل واضح.

وأضاف أن استهداف الطلاب وخصوصاً الجامعيين حمل أسرهم إلى جانب نفقات التعليم نفقات أخرى للحماية من مشاكل الثارات.

وأبدى كعوان أمله بنجاح المبادرة بتظافر كل الجهود الا أن هذه القضية ليست بالأمر السهل فهي تحتاج إلى بذل المزيد من الجهود ومن جهات متعددة تبدأ بقيام الدولة بواجبها في حماية المؤسسات التعليمية، وهذا للأسف مفقود في الجوف فالدولة عندما تحدث النزاعات لا يكون لها دور يذكر. كما وأشاد بجمعية السلام والتنمية على جهود مباركة في حملة التوعية.

● كعوان

● حزام

● سيلان

المهندس محمد علي سيلان عضو اللجنة الدائمة بالمؤتمر الشعبي العام ومسؤول البحوث بجمعية الأجيال للتنمية والسلم والتسامح قال أن معالجة آثار النزاعات على التعليم يتم من خلال وثيقة تهجير تصاغ بشكل جيد، تحرم المساس بالطلاب عند خروجهم من منازلهم حتى العودة وتكون بضمانات أشخاص مشهود بهم بالأمانة والقوة،ويتزامن ذلك مع تفعيل أجهزة الدولة،إلى جانب دور المثقفين في توعية الناس من خلال زيادة الوعي الديني الوسطي حتى يتم الانتقال إلى مجتمع حضري واعي.

وأضاف "بسبب الثارات لم يصل التعليم النظامي إلى الجوف إلا أواخر السبعينات بعد تولي علي عبدالله صالح مقاليد الحكم، فالثارات ساهمت بتدهور التعليم،لكن رغم ذلك هناك رغبة جامحة لدى الطلاب في الجوف بالتعليم وحتى مع انعدام منشآت تعليمية من جامعات ومعاهد في المحافظة، مما يضطرهم الذهاب إلى الدراسة خارج المحافظة".

الشيخ محمد صالح حزام رئيس فرع إتحاد القوى الشعبية بالجوف من جهته قال أن الخطر الحاصل اليوم تجاوز المؤسسات التعليمية فكل مجالات الحياة تعاني من هذه الآفة فبسببها اغلقت عشرات المدارس، ويعيش الطلاب حالة من الهل والجو النفسي المضطرب عند نشوب نزاع أو تجدد المشاكل،لان بعض أطراف النزاع وخاصة من ضعيفي النفوس لا يتورعون عن استهداف المدارس وطلابها،مما يجعل بعض الأسر في وقت النزاعات تمنع أبناءها من الذهاب إلى المدرسة. وحول جهود جمعية السلام قال المبادرة جيدة ولو إنها جاءت متأخرة،والمهم الوقفة الجادة والمسؤولة من قبل الجهات الرسمية والوجهاء والمشائخ حتى تتمكن من تعليم أبناءنا بطريقة أفضل والشروع في بناء كليات ومعاهد سوى بقية المحافظات حتى لا يضطر العشرات من الطلاب المخاطرة بأنفسهم للذهاب إلى صنعاء وغيرها.

محمد عبدالله راكان -سكرتير الحزب الاشتراكي- بدوره رحب بالمبادرة وأبدى استعداده للعمل في إنجاحها ولكن ظروف قال أنها خارج أرادته لم يتمكن من اللقاء معه على أمل أن نطرح وجه نظره في الأيام القادمة.

بالغ الأسى والحزن
نتقدم إلى الأستاذ
علي عبدالوارث القباطي
بأصدق التعازي في وفاة
عمه الوالد القدير
عبدالله محمد هاشم القباطي
داعين المولى عز وجل أن يتغمد
الفقيد بواسع رحمته، وأن يسكنه
فسيح جناته، وأن يلهم
أهله الصبر والسلوان
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
الأسيفون:
حافظ البكاري
د. خالد الصوفي
سامي غالب

ناشدوا النائب العام القيام بمسؤولياته والإفراج عنهم

5 سجناء يضربون عن الطعام والشراب والزيارة لليوم الـ 8 في مركزي صنعاء

لليوم الثامن على التوالي يواصل 5 سجناء أضرابهم عن الطعام والشراب والزيارة في السجن المركزي بأمانة العاصمة على خلفية عدم الإفراج عنهم.

وقال السجناء الخمسة وهم: علي محمد مهرش، أحمد صالح عثمان، حميد غالب الكومي، عباس شرف الدين، ومحمد حسين الذارحي، أنهم قضوا مدة العقوبة كاملة وأن إدارة السجن ترفض الإفراج عنهم رغم صدور قرار الإفراج عنهم مطلع الشهر الجاري من النيابة الجزائية المتخصصة.

وناشدوا النائب العام التدخل والقيام بوظيفته الدستورية والافراج عنهم ومحاسبة المسؤولين عن إبقائهم في السجن دون مسوغ قانوني، وتحميل النيابة العامة وإدارة السجن المركزي المسؤولية في حال أصابهم مكروه.

قاض يملكّ أحد التجار شارعاً في الحديدة

استغربت الهيئة العامة للاراضي والمساحة في محافظة الحديدة من قيام القاضي محمد أحمد الشرفي رئيس محكمة جنوب الحديدة بتمليك احد التجار شارعاً يقع بين سكنين في شارع محمد علي عثمان مع أن المحكمة غير مختصة للنظر في القضية كما أن الهيئة لم تبلغ إلا عند صدور الحكم. وجاء في مذكرة وعريضة استئناف قدمها فرع الهيئة إلى محكمة الاستئناف أن الحكم الذي أصدره القاضي الشرفي لصالح التاجر عبده الوصابي واخيه باطل لأنه صدر من محكمة غير مختصة لان قضايا الأموال العامة هي من اختصاص محكمة الأموال العامة بموجب القانون.

المذكرة أكدت أن فصل المحكمة في النزاع الخاص بالفاصل «الشارع» الموجود بين عمارتي التاجر والمواطن محمد عتيق كان بالمخالفة للقانون كما أكدت ذلك السوابق القضائية الصادرة من المحكمة العليا، ولأن الفاصل مصلحة عامة لا يجوز لأحد أن يستأثر بها لنفسه كما أنه يقع في أراضي الدولة حسب ما أكده تقرير مهندسي مكتب الاشغال والمخطط الجوي للمنطقة فإن الحكم لم يبن على أساس قانوني.

ووفق مذكرة استئناف الهيئة فإن القاضي قد استند في حكمه على ملاحظة في هامش بصيرة معدة من قبل محكمة المحافظة ولو أنها كانت غير صحيحة كما عمدتها المحكمة وهو أمر يجعل الحكم باطلاً لأنه بني على باطل. وطالبت الهيئة في مذكرتها ببطلان حكم تمليك «الفاصل» للتاجر الوصابي وثبوت ملكيته للدولة لأن الوثائق التي بحوزته والخاصة بشراء العمارة تؤكد أن الفاصل غير مباع وأنه ووفقاً للقانون المدني فإن الشوارع والفواصل هي ملك للدولة ولا يجوز تملكها.

ناشد رئيس الجمهورية التوجيه بإعادة دارسة قضيته

طاووس باكستاني في السجن المركزي

أنا السجين عبدالرحمن فضل الرحمن طاؤوس، باكستاني الجنسية، نزيل السجن المركزي منذ أكثر من خمس سنوات على ذمة النيابة الجزائية المتخصصة لتهمة ملفقة ضدي ظلماً وعدواناً ليتم الزج بي في السجن المركزي للسيطرة على أموالي وتجارتي.فقد حضرت اليمن لغرض الإستثمار بناءً على الدعوة الكريمة من فخامتكم رئيس الجمهورية.. وتأسيساً للروابط الاجتماعية قمت بالزواج من يمنية و خلفت منها ولداً. أسميته محمد.. وقمت بوضع فلوسي لدى عمي صالح سعيد الحطام وهي مبلغ 53.000.000 ثلاثة وخمسون مليون ريال أمانة حتى يتم ترتيب وضعي.. وللأسف قام عمي بالتصرف بهذا المبلغ بشراء منزل له في شارع حدة وصرف بقية المبلغ في قضاء بعض مصالحه.. وزيادة منه في السيطرة على هذا المبلغ قام وبسوء نية ورغبة في التخلص مني بتلفيق تهمة ضدي ووضع قطعة 5 جرام مخدرات في دولاب غرفتي والإبلاغ عني ليتم تلفيق تلك التهمة رغم عدم وجود دليل قانوني يثبت صحة اتهامي بتلك التهمة ليتم الحكم علي بالحبس مدة خمسة عشر سنة ويتم اتهام عمي صالح الحطام، الذي ثبت فراره من وجه العدالة والذي قبض عليه لاحقاً ليتم محاكمته من جديد. ورغم تقديمي للكثير من الطلبات والشكاوي بطلب إلزام الحطام بإعادة المبلغ التابع لي ولكن دون جدوى أو فائدة.

وأذكر أنه وأثناء القبض عليَّ كان بحوزتي مقتنيات ذهبية ومبالغ مالية وتم التحفظ عليها لدى إدارة البحث وبرغم الحكم بضرورة تسليمي تلك الأشياء إلا أن إدارة البحث الجنائي مازالت ممتنعة عن تسليمي تلك الأشياء في نية للسيطرة عليها.. ونحن في بلد الإيمان والحكمة فهل نظلم ويجور علينا الزمن والناس وفخامة الرئيس موجود وأنا وفي سجني أعاني الأمرين، الغربة وأخذ أموالي والسيطرة عليها بهذه الطريقة غير الإنسانية والتي لا ينبغي أن تصدر من شعب وصف بالإيمان والحكمة.. لكل ذلك ألتمس من عدالتكم يا رئيس الجمهورية الفاضل، تشكيل لجنة قضائية وقانونية لإعادة دراسة ملف قضيتي وبحث المخالفات والتجاوزات والظلم الذي تعرضت له وبحث الأدلة بما يضمن تحقيق براءتي والإفراج عني وبموجب الوثائق والإثباتات التي لديَّ.

والتوجيه للجهات المختصة بسرعة تسليم أموالي الشرعية والقانونية، وذلك بموجب الوثائق.

● محمد.. طفل السجين الطاووس

الله يرعاكم ويسدد على طريق الخير والحق خطاكم.

مقدم طلب نشر مقال الإستغاثة السجين
عبدالرحمن فضل الرحمن طاووس
السجن المركزي- صنعاء

إعلان عن فتح باب الترشيح
لجوائز المرحوم الحاج هائل سعيد أنعم
للعلوم والآداب الدورة الثالثة عشرة لعام ٢٠٠٩م

قرر مجلس أمناء جائزة المرحوم الحاج هائل سعيد أنعم للعلوم والآداب فتح باب الترشيح للجائزة للعام ٢٠٠٩م ، الدورة الثالثة عشرة لكافة الأساتذة والخبراء والباحثين والأدباء والمتخصصين في مجالات العلوم الطبيعية والأساسية والتطبيقية والتكنولوجية والتنموية والإبداعية الأدبية ، وذلك تجسيداً لنهجه وأمانيه في رفعة مجتمعه وتطويره وتخليداً لمآثره الخيرة في كافة مناحي الحياة. وقد قررت مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة ومجلس أمناء الجائزة أن تكون موضوعات الجائزة لهذا العام في المجالات والمحاور التالية :

١- جائزة العلوم الطبية :
الأورام السرطانية في المجتمع العربي ، أسبابها ، مدى انتشارها ، والتدابير الوقائية والعلاجية .
٢- جائزة العلوم البيئية والزراعية :
المخلفات وإعادة تدويرها ، طرق ووسائل مبتكرة .
٣- جائزة العلوم الإقتصادية :
المشروعات الصغيرة ، دور الجهاز المصرفي في تمويلها ودورها في مكافحة الفقر .
٤- جائزة العلوم الانسانية والاجتماعية والتربوية :
التعليم الأساسي والثانوي العربي ... الواقع والآفاق .
٥- جائزة العلوم الإسلامية :
الخطاب الإسلامي المعاصر في مواجهة التغيرات العالمية .
٦- جائزة الإبداع الأدبي :
النقد الشعبي ، أدباً ، نثراً ، وشعراً ، للأحوال السياسية .
٧- جائزة الهندسة والتكنولوجيا :
مشكلة المياه في المدن الرئيسية وسبل معالجتها .
٨- جائزة الآثار والعمارة :
المواقع الأثرية والمعالم التاريخية ... الحماية والاستثمار السياحي .

ضمن الشروط الآتية :

١ - المسابقة مفتوحة لكافة الأساتذة والباحثين والمتخصصين والأدباء الذين قاموا بعمل بحثي علمي متميز أو ذي قيمة اجتماعية ، وإبداع أدبي خلاق .
٢ - أن يكون المتقدم لنيل الجائزة يمنياً أو عربياً .
٣ - أن لايكون المتقدم قد نال جائزة عن الانتاج المقدم من أي جهة أخرى وتندرج ضمن هذا رسائل الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه .
٤ - أن تراعى الأعراف الأكاديمية والعلمية في الأعمال البحثية والإبداعية المقدمة للتنافس ، مع إعطاء أهمية خاصة للبنود التالية :
أ- الأصالة والمنهج وأسلوب العرض .
ب - الإضافة إلى المعرفة إضافة جديدة .
ج - اللغة ودقتها .
د - المصادر التوثيقية والمرجعية وحداثتها وعلاقتها بموضوع العمل .
هـ - مدى إسهام العمل على الواقع اليمني والعربي .
٥- تقبل المؤسسة مقترحات المتقدمين وترشيحات الجامعات والهيئات العلمية والإبداعية القائمة بالبحوث والدراسات العلمية والإبداعية .
٦- يجوز للفائزين بإحدى جوائز المرحوم الحاج هائل سعيد أنعم للعلوم والآداب في السابق التقدم للمسابقة في التخصص نفسه أوفي تخصص آخر مرة أخرى . وكذا الذين لم يحالفهم الحظ فيسمح لهم بدخول المسابقة بشرط أن يقدموا نتاجاً جديداً غير الانتاج السابق إضافة إلى توافر الشروط الأخرى .
٧ - تتضمن موضوعات الترشيح :
أ- السجل العلمي أو الإبداعي للمرشح .
ب - نبذة مختصرة عن حياته واتجاهه ومبررات ترشيحه لنيل الجائزة .
ج - أربع نسخ من كافة الوثائق والمعلومات الأخرى المذكورة في النموذج المتوفر لدى الأمانة العامة للجائزة . والذي من الضروري التقيد بتعليماته مثله لتسهيل عمل المحكمين .
٨ - أربع نسخ من البحث أو الانتاج المقدم لنيل الجائزة على أن تكون ثلاث نسخ منها غير مدون عليها اسم المرشح .
٩ - أن يكون الإنتاج المقدم للتنافس مطبوعاً . مع إرفاق قرص مرن (CD)
١٠- لايعاد الإنتاج المقدم إلى مرسله سواء فاز المرشح أو لم يفز .
١١ - لا تقبل الاعتراضات على قرارات المؤسسة بشأن منح الجائزة .
١٢ - تقبل الترشيحات لغاية ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٩م كحد أقصى .

التحكيم :
يتم عرض الإنتاج المقدم للجائزة على لجان تحكيم من ذوي الاختصاص من الباحثين برتبة أستاذ أومن المشهود لهم بالكفاءة والخبرة المطوبقة في مجالهم العلمي والأدبي وموضوعيتهم في التقييم والتحكيم وذلك بواقع ثلاثة أعضاء لكل مجال من مجالات منح الجائزة . وتعتبر قرارات اللجان نهائية بعد اعتمادها من مجلس الأمناء .

الجوائز :
تخصص المؤسسة في كل مجال من المجالات المذكورة جائزة مالية بقيمة (١,٥٠٠,٠٠٠ ريال) مليون ونصف مليون ريال يمني . كما تقدم مع الجائزة النقدية شهادة ودرع الجائزة للفائزين في حفل برعاء رئيس مجلس الأمناء ونائبه ويتم الاعلان عنه في وسائل الاعلام المختلفة . كما تستضيف المؤسسة الفائزين عند حضورهم حفل توزيع الجوائز وتتحمل تكاليف السفر والاقامة .

المراسلات:
ترسل الترشيحات على العنوان الآتي:-
مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة
مجلس أمناء جائزة المرحوم
الحاج هائل سعيد أنعم للعلوم والآداب
عناية: مدير عام المؤسسة . أمين عام الجائزة
تعز- الجمهورية اليمنية
ص.ب: ٥٩٦٢- تليفاكس: ٢١٣٣٤١-٤-٠٠٩٦٧
البريد الإلكتروني
E.Mail:alsaeedlib@yahoo.com

تنبيه
موضوعات التنافس على الجائزة ،الدورة الثانية عشرة ، لعام -٢٠٠٨م
- جائزة العلوم الطبية : - نقص المناعة المكتسبة ، ظاهرة الانتشار في اليمن ، وسبل معالجتها .
- جائزة العلوم البيئية والزراعية : - تأثير نظم الري الحديثة على إستهلاك المياه في اليمن .
- جائزة العلوم الإقتصادية : - البطالة - إسهام القطاع الخاص في معالجة هذه الظاهرة .
- جائزة العلوم الإنسانية والاجتماعية والتربوية : - دور المرأة الريفية في التنمية .
- جائزة العلوم الإسلامية : - التطرف ، الصراع المذهبي .
- جائزة الإبداع الأدبي : - فن المقال في الأدب اليمني .
- جائزة الهندسة والتكنولوجيا : - مدى ملاءمة نظام الرقابة الداخلية لمتطلبات التحول الى الرقابة الالكترونية .
- جائزة الآثار والعمارة : - مساجد القرن الأول الهجري في اليمن .

ملحوظة :
١- تنطبق كافة الشروط العامة للجائزة والمعتمدة في كل الدورات على هذه الدورة .
٢- يعتبر تاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨م الموعد الأقصى لقبول الترشيحات .

رمية تماس

تلال بلا رئيس

القرار الجمهوري رقم (9) لسنة 2008م جعل مقعد الرئاسة بنادي التلال شاغراً كونه قد قضى بتعيين الدكتور عبد الوهاب راوح عضوا بمجلس الشورى ما يعني مغادرته عدن، على أن القرار الجمهوري الأخر رقم (117) لسنة 2008م والذي صدر بنفس اليوم (الأحد الماضي) والقاضي بتعيين الدكتور عبد العزيز بن حبتور رئيساً لجامعة عدن خلفاً لراوح يجعل حظوظه قوية في تولي رئاسة النادي، ليس لكونه رئيساً للجامعة ولكن لما أظهرته قيادات تلالية من حسن ثناء على الرجل بعد صدور قرار التعيين..

فهل يتولى بن حبتور رئاسة التلال وهو الذي أظهر ذائقته الرياضية إبان البطولة العربية المدرسية التي استضافتها بلادنا في وقت سابق؟ أم أن لدى التلاليين رئيساً من أبناء النادي؟ هذا ما ستسفر عنه قادم الأيام..

أوف سايد!

بيع للقيم الرياضية

حذرنا في وقت مبكر من التلاعب بنتائج المباريات وطالبنا من لجنة الحكام اتخاذ الاحتياطات اللازمة حتى لا يفسد (دورينا)- الفاسد اصلاً- في أسابيعه الأخيرة، لكن نتائج الجولتين الماضيتين فاحت منها روائح البيع والشراء، بعيداً عن الحكام حتى لا نكون ظالمين لهم، ولكن عبر إدارات الأندية والأجهزة الفنية التي تخلت عن حقها في صناعة القرار و رضت لنفسها بدور الريموت كنترول تاركة لغيرها حق التحكم والتوجيه والناتج وفق الرغبة في النكاية بفريق ما وتقديم خدمة لفريق آخر بعيداً عن قواعد التنافس الشريف وأصول كرة القدم. ما حدث أضر، ليس بالأندية الواقعة تحت طائلة الضرر المباشر وإنما بمنظومة الأخلاق الرياضية وبسمعة الدوري.. نتائج الجولتين ينبغي إن تكون بمثابة بلاغ للجنة المسابقات باتحاد الكرة لتسارع في تشكيل لجنة محايدة لتقصي الحقائق واتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من مثل تلك السمسرة في المستقبل، لأنه من الظلم الإطاحة بفرق لمجرد إشباع نزوات شخصية وأهواء فاسدة.

ركلة حرة

يسددها هذا الأسبوع:
عبدالهادي ناجي علي

دعوة "البطل" لتقييم مسيرته..

● جولتان فقط ويسدل الستار على الدوري العام بحلاوته وعلاته وطرائقه وعجائبه،فهو في حقيقة الأمر يظل اغرب دوري من بين دوريات العالم كله. فهو دوري يمشي متعثراً ومتقلب الأطوار، يظل بحاجة إلى إعادة نظر. دوري يعاني من مشكلة وخيمة وكبيرة تتمثل في التحكيم ويتطلب أن يعاد النظر فيه وفي عملية تأهيل الحكام واختيار الحكام للمباريات الأكثر حساسية..

● صحيح أن هلال الحديدة حسم أمر الدوري مبكراً وهو ما يجعلنا نبارك له ونقدم له التهاني على ما حققه لأول مرة في تاريخه الكروي والرياضي معاً، فالهلال صارع لسنوات خلت من تاريخه من اجل الحصول على درع الدوري لكنه كان يتعثر وهاهو الموسم الحالي يحقق ما عجز عن تحقيقه في سنوات مرت. فهل هلال الدوري عروس الساحل الغربي وابتهجت جماهير الحديدة بكل ألوانها لان الدرع هل ووصل إليها. نبارك للجميع ببطولة الدوري ودرعها الغالي.

● حتى البطل مسيرته بحاجة إلى أن تراجع وان تقيم هل البطولة تحققت للهلال بصورة نظيفة وخالية من العراقيل الداخلية والخارجية؟ وهل الهلال كانت مسيرته وفق خطته التي رسمها؟ وهل كان الفريق جاهزاً بصورة تجعله قادراً على المنافسة والوصول إلى منصة التتويج أم أنها مجرد لعبة حظ صادفها الهلال مستفيداً من تعثر فرق أخرى كانت تطمح في البطولة؟ صحيح أن الهلال بطل ولكن هذا لا يمنعه أن يكون متواضعاً وأن يخضع المنجز الذي تحقق له للتقييم المنطقي والعقلاني بعيداً عن الشطحات وبعيدا عن الانتقاص من جهد اللاعبين الذين ينبغي أن يشملهم التقييم أيضا ولكن بصورة فيها من الوفاء وعدم التجاهل لما حققوه.. الهلال بطل ولكن الذي أفرز الدعوة إلى التقييم هو تلك الخسائر التي كانت بعد إعلانه البطولة.

● الهلال بطل الدوري وانتزعها وفق إمكانياته البشرية والتدريبية ولكن مع ذلك هذا لا يمنع أن يقيم عطاء المدرب فكثير من البطولات في هذا البلد لاتاتي بجهد وعطاء المدربين بقدر ما يكون هناك حماس وإرادة لتحقيق شيء حتى لو كان المدرب من أسوأ المدربين، ولكن هناك مدرب يمتلك من الشهادات ما يغطي بها شارعاً بحالة فان الفريق لو لم يكن راغباً به ولم يكن لديه إرادة في تحقيق نتائج ايجابية مع صاحب الكفاءات والشهادات والخبرات فانه فعلاً يحرق المدرب بما يكسب من نتائج مخجلة وهناك أمثلة كثيرة على ذلك. في واقعنا مدربون لازالوا في بداية الطريق. القابلية لهم ممتازة لدى اللاعبين. حققوا نتائج ايجابية وأحرزوا مراكز وعكسهم مدربون مؤهلون تأهيلاً راقياً ولكن مكانتهم في وسط فرقهم لا وجود لها فكانت نتائجهم السيئة. كل تلك المشاهد تجعلنا في النهاية ندعو كل ناد إلى تقييم مسيرته ومشواره في الدوري العام وفق ميزان تتحكم فيه معايير علمية ومنطقية وواقعية فمن لا يعترف بأخطائه ولا يصححها هو فريق مغرور وغير قابل للتعامل معه..

أخيراً أرجو أن تكون الدعوة للتقييم مقبولة بحسن نية وألا تفسر بتفسيرات خارجة عن هدف الطلب. فالهلال استحق البطولة بعد أن عجز غيره عن منافسته وبالتالي نكرر له التهاني والتبريكات ولإدارته كل التوفيق والسداد..

ناي حزين في سوق القلعة للقات بكريتر..

طارق.. أي فتى أضعنا...

طارق قاسم.. من ذا الذي لا يعرفه؟..نجم لا يشق له غبار.. يصول ويجول في الملعب..تدرج في الفئات العمرية لناديه.. والمنتخبات..لم يعتمد على احد..ولم يتكئ على وساطة ما..اعتمد على موهبته.. عرف بصاحب (الرئات الثلاث) في إشارة إلى المجهود العالي الذي يبذله في الملعب.. اختفى طارق عن الملاعب. هجر الكرة..بسبب ظروفه المعيشية الصعبة..ترك معشوقته وجمهوره وفي قلبه غصة الم..لم يشتك لأحد..يدرك جيداً معنى الشكوى للبشر.. فجعل شكواه لله..لقمة العيش كانت هدفه وهمه..يعيل أسرة مكونة من زوجته وولدين وبنتين.. (وش اللي صبرك على المر ياطارق...قال: اللي أمر منه..).. لما لم يلتفت له احد..امتهن بيع القات..تجده في سوق القلعة بكريتر..يتعامل مع زبائنه بمنتهى الأخلاق.. كما هي أخلاقه في الملعب.. لم تتغير..

■ التقاه: المحرر الرياضي

● طارق قاسم

■ دعا للجميع بحسن الجزاء نظير تجاهلهم له.. وتحدث عن التكريم الكاذب.. ويحب التلال.. وأبكاه الهبوط

زرته في سوق القات- ليس بحثاً عن القات الذي لا أتعاطاه- وإنما بحثاً عن لاعب كان يطربنا ولم تنجب الملاعب من يضاهي نجوميته أو يقترب من مستواه..دلوني على مكانه..كشفت له عن هويتي و جهتي الصحفية وهدفي من الزيارة..رحب واعتذر في آن..رحب بالزيارة..واعتذر إن يكون الحديث في السوق شارطاً إن يكون في المنزل عقب المغرب... أعطاني تلفون منزله على أن نتواصل، وافقته..طلبت إن التقط له صورة، اشترط إن تكون بعيدة عن أعواد وأوراق القات حتى لا تتكرر (المأساة) التي نشرتها إحدى الصحف.

مساءً اتجهت صوب منزله بمعية زميلي (سامي الكاف) بالقرب من نادي التلال..طرقنا الباب..كان في انتظارنا..وجدناه يتابع إحدى مباريات يورو 2008..) لم أتوقف عن متابعة الساحرة المستديرة..متى سنحت لي الظروف.. وساعدني الوقت).. قال قاسم.

فتحت جهاز التسجيل وبدأ الحديث بدايتي كانت مع ناشئي التلال تحت سن 16 سنة ثم تدرجت في الفئات العمرية للنادي سن 18 و20حتى وصلت إلى الفريق الأول في موسم 81-82م في بطولة كاس الجمهورية).

لعب طارق مع المنتخبات الوطنية..وكانت بدايته في عام 82م مع منتخب الشباب وهو العام الذي لعب فيه مع الفريق الأول للتلال، وأمر مثل هذا يندر حدوثه في عالم المجنونة كرة القدم، ولا يحدث إلا مع النجوم الذين يزين كوكبهم النجم طارق..على أن عام 83م كان يحمل له مفاجأة سارة أخرى عنوانها اللعب لصفوف المنتخب الأول.وقد استمرت علاقته بالمنتخب حتى عام 88م..وهو العام الذي تعرض فيه للإصابة...وعنها يقول: "تعرضت للإصابة في موسم 87-88م في بطولة كأس الجمهورية وقد فزنا بالكأس في النهائي على شعب المكلا واحتفظنا به للأبد، و كنت صاحب هدف المباراة الوحيد حيث سجلته في الدقائق الأخيرة من عمر المباراة".

و عقب الموسم أجريت له عملية جراحية أوقفته عن اللعب إلا انه عاد لفترة بسيطة في عام 89م وبعدها هجر الملاعب بسبب ظروفه المعيشية الصعبة ولعدم وجود مصدر دخل يساعده في مواجهة تكاليف الحياة ومتطلباتها..ففضل أن يبحث عن مصدر للقمة العيش..واتجه - مكرها- إلى بيع القات.(تحصلت على وعود كثيرة من إدارة النادي لترتيب وضعي الوظيفي ولكن لم يتحقق شيء من ذلك).

ومن الوقائع المحزنة التي تعرض لها يقول: " أنهيت دراستي بالصف الثالث إعدادي والتحقت بالمعهد المهني وتوظفت لدى المؤسسة العامة للإنشاءات لمدة ستة شهور ثم اتجهت لأداء الخدمة العسكرية. وعند عودتي للعمل وجدتهم قد فصلوني بسبب ما أسموها (خدمة غير فعلية" والتي كانت بسبب تواجدي مع المنتخب وتأديتي للخدمة العسكرية، وهكذا ضاعت الوظيفة والتي تعد ترجعا إلى اليوم).

يعترف طارق قاسم بأنه لم يتابع المسئولين ولم يطرق أبوابهم،كونه لا يحبذ ذلك، وان متابعته كانت لإدارة النادي على اعتبار أنها المسئولة عن اللاعبين، وذكر بأنه قد توقف عن اللعب وأن الإدارة تحرك ساكناً تجاهه وتفي بشيء من وعودها.. وعاد للعب بعد أن وعدوه براتب شهري من النادي وفي نهاية الشهر ذهب لاستلام راتبه فوجده عبارة عن (300شلن) وهي في تلك الفترة-عام 89م- لم تكن كافية لتغطية نفقات أسرته..ففضل الابتعاد..

وشكا طارق تجاهل إدارات النادي المتعاقبة له..و كشف انه قبل 3-4سنوات تم تكليفه بتدريب شباب النادي..واستمر معهم حوالي ستة شهور وعند نهاية الدوري منح اللاعبين إجازة للاستعداد للامتحانات الدراسية، وعند نهاية الامتحانات قام بتجميع اللاعبين لكنه علم منهم-أي من اللاعبين- إن إدارة النادي كلفت نور الدين عبد الغني بتدريبهم. وقال بمرارة:)تصوروا لم يشعروني بتغييري ولم يكلفوا أنفسهم عناء كلمة شكراً أو العفو منك).

● أيام زمان

وعند سؤالنا له عن التفكير في دخول المعترك الانتخابي للوصول لإدارة التلال أجاب:"عندما انسحبت كان انسحاباً من كل شيء، ولم أفكر بالعمل الإداري ولا بالانتخابات، ثم يا أخي النادي لم يخدمني و انا في قمة مستواي وفي وقت كنت فيه قادراً على خدمة النادي والمنتخب..فكيف تريدني أن اخدمه؟" وأضاف بكلمات ملؤها الأسى والندم:"أنا خدمت الرياضة وأعطيت كل ما عندي.أحب كرة القدم وأحب التلال وكنت العب احياناً وانا مصاب..كل ذلك من اجل شعار النادي ولكن للأسف لم يقدر احد تاريخي" وتساءل: " سأدخل إدارة النادي بس على كيف؟ يعني هل ادخل و انا بلا عمل ولا وظيفة..العمل الإداري يريد تفرغ.. وهو ما لا املكه..بسبب عملي الذي ليس له مواعيد محددة".

وسألناه: هل أنت راض عن عملك؟ فقال: "غير سعيد، بس مرتاح والحمد لله".وحول ما تردد عن قيام بعض الجهات بالعمل على تكريمه وتوجيه التفاتة طيبة نحوه نظير ما قدمه طوال مشواره الرياضي،قال:(لم يلتفت احد لطارق قاسم..وقد أوعدوني بالتكريم منذ حوالي سنة و اتضح إنها مجرد وعود كاذبة كتلك التي أعطيت لي عندما كنت العب..وصحيح إن التكريم لن يعوضني عن ماضاع ولكن لفتة بسيطة ستشعرني بوجودي وان هناك من لازال يذكرنا.. ولكنها على ما يبدو وعودا ارتبطت بالكذب..)

وعن متابعته لفريقه التلال قال بأن آخر مره شاهد الفريق وهو يلعب في الموسم قبل الماضي والذي أحرز بطولته وكانت المشاهدة عبر التلفاز، لان وقت عمله لا يسمح له بالذهاب إلى الملعب حيث يتطلب تواجده في السوق من الظهر حتى المساء قبل أن يعود إلى بيته ليستريح.

وعن علاقته بالتلال يقول:(علاقتي بالتلال

● أمام منزله

لا تفريط فيها فحبه يجري بدمي..واتأثر لخسارته وافرح لانتصاراته..لكن ليس لي علاقة بإدارته..لقد أبكاني هبوط الفريق.. وكان خبراً قاسياً، التلال فريق عريق وكبير ويوصل إلى الدرجة الثانية عمرها ما حصلت..لقد كان مثل الحلم..واللاعبون أنفسهم يتحملون المسئولية فهم حصلوا على دعم لامحدود من الإدارة التي أراها كويسة، نحن في أيامنا كنا نلعب بالمجان ومن اجل شعار النادي وكنا في القمة)..

ولم يخبئ قاسم فرحته بعودة فريقه إلى الأضواء: (فوز التلال شيء يسعدني..وفعلاً انا سعيد بعودة الفريق للأضواء وأتمنى إن يحقق انتصارات وانجازات قادمة تليق بمكانته الكبيرة.)

وبخصوص أراضي محافظة عدن التي أصبحت (فيد) وظلت ومازالت عرضة للنهب والاستيلاء عليها دون وجه حق بينما أبناء عدن يحرمون منها..سألنا طارق هل حصل على شيء من الأرض ليبني عليها سكناً له ولأولاده، فأجاب: (لم احصل على شيء..ولا على شبر من الأراضي التي وزعوها..واسكن في بيتي هذا المتواضع ولا املك غيره..فلا وظيفة..ولا ارض.. ولا سيارة..ولا حتى احترام وتقدير لتاريخي الرياضي من قبل القيادات الرياضية المتعاقبة..وكأنهم يعاقبوننا على شيء دون أن ادري.. ومع هذا فشكواي لله). وأضاف: (لو أقول ما أقول.. ما فيش حاجة بتريحنا..انا قدمت الكثير والكثير.. ولم احصل حتى على كلمة شكر..وأقول لإدارة النادي و اتحاد الكرة ووزارة الشباب ومكتبها بعدن: (جزاكم الله ألف خير)..

وفي ختام حديثنا معه سألته هل لأولادك ميول رياضية، فرد:(عندي أربعة أولاد(بنتان وولدان) بالدنيا وما فيها.. الأولاد يميلوا لكرة القدم ولكن لن أرضى لهم أن يكرروا مأساتي)..

لنا كلمة

تلك جزئية بسيطة من مأساة النجم طارق قاسم، فهو لا يجيد التردد على مكاتب المسئولين، ولا يعرف أبجديات قرع الأبواب. خدم الوطن، ضاعت وظيفته بينما كان يخدمه ويتفنن في الوفاء له والحرص عليه، فهل يضيعه هذا الوطن كما أضاعه القائمون على شئونه؟ أحلام طارق متواضعة ومعقولة ونجدها في متناول من لم يخدموا الوطن ولكنهم ولدوا و لديهم أرضية في عدن و وظيفة في انتظارهم وأشياء أخرى. طارق يحلم بوظيفة و تكريم يعيد له جزءاً من اعتباره المفقود جراء الإهمال والتجاهل.كرموا طارق قبل أن تتحول مأساته إلى لعنة للوطن في عيون الأجيال القادمة وذاكرتها..ليس من تكريم أفضل من توظيفه و تعيينه في إحدى الإدارات الرياضية..والاستفادة من خبراته وتعيينه في إحدى الأجهزة الفنية والإدارية للمنتخبات التي تعج بمن هم اقل كفاءة وخبرة منه..

هذا في حين تبقى النوايا وصدقها والرغبة في نفض الغبار عن كوادر رياضية هي المحرك الأساس، فمتى توفر ذلك سنجد الابتسامة قد عادت إلى وجه طارق، والأمل يشع حياة في قلوب فلذات كبده.....فهل نحن فاعلون؟

عظم الله لكم الأجر

عبدالباري طاهر

عظم الله اجركم واحسن عزاكم، وغفر لميتكم. عظم الله الأجر في يوم الـ22 من مايو 90 يوم الوحدة السلمية والديمقراطية الذي استبدل بيوم 7/7 يوم سفك الدم، وتمزيق معاني الاخوة. وتدمير البلاد.

عظم الله أجركم في يوم عيدالصحافة اليمنية الذي حوله الحكم الغشوم إلى مأتم واستبدله بيوم يختاره الحكم ضداً على ارادة الصحفيين.

وعظم الاجر في التلاعب بالقضاء الذي سخر ليكون أداة ثأر وانتقام، وهراوة ضد منتقدي الحكم وخصومه السياسيين.

قبل الوحدة كان اليمانيون شمالاً وجنوباً يعاقبون من أمن الدولة في الجنوب والامن السياسي في الشمال، ولكننا اليوم نعاقب بالقضاء «كرسي النبوة والرسالة» الذي حوله الحكم الفاسد والمستبد إلى اداة ترويع وإرهاب وثأر وانتقام.

هل ندافع عن أنفسنا من القضاء الذي امتطاه الفساد؟ أم ندافع عن القضاء الذي فقد استقلاليته وسخر ليكون اداة قمع ونكال للناقد والمعارض بل وللناس أجمعين كعهدنا به في المتوكلية اليمنية.

في اليمن لا مجال للحديث عن قضاء إلاّ من ناحية التسمية وبعض الشكل. فقد ادغم في السلطة التنفيذية كأداة طيعة وقامعة في آن، والفاجع أنه قد أعطي وظيفة أجهزة القمع الأمنية فهو أداة قمع بامتياز له وظيفة ومهام حزبية سياسية أكثر منها قانونية.

هناك قول مأثور «قاضيان في النّار وقاض في الجنّة» ولكن حال قضائنا الذي سيس وحزب ربما يؤكد أن الخمسة في النار.

بعد الحرب العالمية الثانية قال تشرشل رئيس وزراء بريطانيا العظمى حينها أن القضاء خانتنا لاصلاح الأوضاع عندما بلغه شيوع الفساد الذي عم الادارة البريطانية، وحال ادارتنا اليوم اسوء من أي ادارة ولكن ما يميزنا عن الادارات الفاسدة كلها أن القضاء جزء من فسادنا العام. بل يراد له أن يكون العصا الغليظة لحماية الفساد والاستبداد.

غياب القضاء الكفوء العادل والنزيه والمستقل هو الداء الوبيل الذي يهدد كل شيء في حياتنا. فبغياب القضاء العادل والمستقل تغيب العدالة، ويغيب معها الحق، وبغيابها يغيب الأمن والسلام والاستقرار، ويتحول المجتمع -أي مجتمع- إلى غابة.

كان أبو الأحرار الزبيري كثيراً ما يردد من حقي ألا يقع رأسي إلا بحكم، ومن حينها وحتى يوم الناس والاحتراب والثارات والقتل في مجتمعنا لا علاقة له بالحكم.

وتنزل الدولة نفسها على حكم القبيلة الذي يسميه القرآن طاغوتاً: «أفحكم الجاهلية يبغون» الآية.

هل يمكن الحديث عن الاستثمار في ظل غياب قضاء مستقل؟ وهل يمكن الحديث مجرد الحديث عن دولة عصرية وحديثة بدون الفصل الحقيقي والفعلي بين السلطات الثلاث، واستقلال القضاء قدرنا كمواطنين مسالمين ضحايا فساد القضاء غير المستقل الدفاع عن استقلالية هذا القضاء فهو ضمانتنا الأكيدة لصون الأرض وحماية العرض والدم والمال.

الأزمة الشاملة التي يمربها مجتمعنا مردها إلى غياب استقلالية القضاء، وحالات الانفلات العام، والحروب المستدامة. والثارات، وضياع الحقوق، ونهب الاراضي. وظواهر التمرد والاحتجاج في البلاد معطى معطيات إضعاف القضاء، وتطويعه للسلطة التنفيذية.

في المتوكلية اليمنية كان القضاء جزءاً اساسياً في ايديولوجية النظام وفكرة السياسي. وكان القضاة جزءاً من بنية النظام الاجتماعية، وترابيتها وتحالفها السياسي. فالقاضي يحتل المرتبة الثانية في تحالف ثالوث السيد/ القاضي- الشيخ. ومن هناك كان القضاء والقضاة جزء من تركيبة هرم الحكم وتحالفه السياسي وايديولوجيته الثيوقراطية، وبعد الثورة تم إضعاف القضاء والقضاة لصالح الشرعية الثورية الجديدة وتبوأ العسكر المرتبة الاولى، وتراجع دور القاضي كمثقف تقليدي دينيٍ إلى مادون الشيخ الذي أصبح طرفاً فاعلاً في العسكرة والحرب. والحقيقة أن القاضي كمثقف تقليدي وكمدني اقصته الثورة بحاجة إلى دراسة ومراجعة. فالقاضي في الامانة كان يدرس الفقه الاسلامي بتعمق ودأب ومثابرة، ويطلع على جوانب من التاريخ وغالباً ما تكون له مشاركات في معارف مختلفة، والاهم أن احكامه كثيراً ما تكون مدروسة ومعللة. ولها سند قوي في المذهب الزيدي. وهناك قضاة مجتهدون حقاً. وقد أدى اقصاء القضاة والزراية بالقضاء، ورفض التحديث والتجديد فيه إلا في حدود معينة بعد الثورة إلى الفوضى كما أن إلغاء تجربة القضاء في الجنوب بعد الوحدة كلها قد أدت إلى تغيب الاستقلالية. والحاقه بالسلطة التنفيذية كجهاز تابع مسيس ومتحزب وقمعي.

صحيح أن هناك قضاة قد تحدوا السلطات التنفيذية، وانتصروا للحريات العامة والديمقراطية. وأصّل البعض منهم للحريات الصحفية، وحرية الرأي والتعبير بابداع لافت ومدهش. وتعرض البعض منهم للنقل إلى الريف والمناطق النائية. وجرت مضايقة البعض وتهميشه. ولايزال قضاة يتصدون ويتحدون، ولكن طغيان التنفيذي الذي عم فساده البلاد والعباد قد ابتلع وهج استقلال القضاء وهو الذي يسود حياتنا ويعكر صفوها.

رد الاعتبار للقضاء ليكون حكماً بين الحاكم والمحكوم. وبين الحكم نفسه وبين المواطنين بحاجة إلى ادانة ومقاومة الحاق القضاء بالسلطة التنفيذية، وجعله رقيباً على جميع السلطات ومسؤولاً عنها، وتحديثه واصلاحه والبوابة الرئيسية لبناء يمن الوحدة يمن الحرية والديمقراطية والعدل.

كنا في الماضي غير البعيد نقمع بالأمن السياسي في الشمال وأمن الدولة في الجنوب ويتباهي الحكم اليوم بأن يحتكم إلى القضاء والحقيقة أن الحكم يندمنا على قمع الأمن فهو ارحم من حالنا اليوم.

يصادر وزير الاعلام ترخيص صحيفة «الوسط» وينتصر لها القضاء. ولكن يبقى الحكم غير منصف لأنه لا يغرم الوزير الذي افتأت على القضاء، ولكن الوزير «المعتدي» على النظام والقانون يواصل التهديد بسحب التراخيص وإغلاق الصحف.

قبل شهرين أساء زميلنا محمد المقالح التصرف في المحكمة بالضحك ولامه أقرب زملائه. وكان الضحك أو الاخلال بنظام الجلسات يستحق عتباً أو عقاباً محدوداً لا يتجاوز الاربعة والعشرين ساعة ولكن القضاء للأسف الشديد تعامل مع الحالة بعصبوية وحمية لا تليق بالقضاء. وكأن التشدد في سجن المقالح واستمرار اعتقاله مقدمة لها ما بعدها.

واذا ما استبعدنا تدخل التنفيذي وهو أمر ليس بالمستبعد فأن قضية الصحفي عبدالكريم الخيواني هي الأكثر غرابة ودرامية. فعبدالكريم، ويعرف الجميع، أنه أول من أثار قضية التوريث، وفتح ملفات الفساد ودان حرب صعدة، ودفع الثمن باهظاً لشجاعته وجرأة انتقاده للفساد، فقد اختطف أكثر من مرة، واعتدي عليه بالضرب، وسجن لما يقرب من سبعة أشهر قبل عامين.

لقد هجم الامن القومي على منزله ظهراً. وتعرض للضرب أمام أطفاله. وفتش منزله، وأخذ المهاجمون أدوات «الجريمة» صوراً وأخباراً وموضوعات وسيديهات، هي عدة عمله الصحفي. واقتيد مخفوراً إلى النيابة بملابس نومه. وأطلق بضمان تجاري لأسباب صحية، وجرت محاكمته بتهمة الارهاب أمام محكمة أمن الدولة بعد كل الذي جرى. قبل أسبوعين زرت والخيواني والناشطة الحقوقية بلقيس اللهبي القاضي محسن علوان في مكتبة لمعرفة موعد الجلسة فتحدث القاضي كتطمين للخيواني مشدداً على عدم وجود شروط العمل الارهابي، وكان حديثه يستبعد وجود ادانة بالعمل الارهابي بالنسبة لعبدالكريم الخيواني. الاخطر في سجن الخيواني أنه يجيء في سياق الثأر والانتقام من كتاباته الصحفية ومقالاته الشجاعة. ويكون السجن لستة أعوام تتويجاً للاعتقال والاختطاف والاعتداء بالضرب. فكان القضاء -استغفر الله وحاشاه- جزءاً من أجهزة القمع المتعددة والمتنوعة. العنف والارهاب يحتاج المجتمع اليمني والتضييق على الهامش الديمقراطي، وترويع الصحفيين يضاعف الاحتقان ويشجع الارهاب ويدفع إلى مزيد من العنف، والادهى أنه يعزل اليمن عن السند والتعاطف الدولي التي هي بأمس الاحتياج إليه.

إغلاق الباب أمام التحاور والتطور السلمي الديمقراطي والتشارك، وقمع الحريات الصحفية لا يؤدي إلا إلى مزيد من العنف الاعمى والتخاطب بالاقتتال والاحتكام إلى لغة الفتن والاحتراب.

الصحفيون كالمحامين كالادباء والكتاب والمدرسين والطلاب وبقية مؤسسات المجتمع المدني هم المدافعون الحقيقيون عن استقلال القضاء. فالمجتمع المدني ومؤسساته المختلفة يدرك أن أصلاح القضاء وتحديثه، والنأي به عن التبعية للسلطة التنفيذية، وعدم الزج به في الخصومات السياسية وتصفية الحسابات هي الخطوة الاولى نحو بناء دولة النظام والقانون. دولة العصر الحديث الديمقراطية حقاً.

ولا ننسى أن العشرات من السياسيين والصحفيين والمحامين معتقلون تعسفاً، وباجراءات باطلة وبعضهم مغيب. ويحاكمون مسلوبين كل الحقوق. وعلى سبيل المثال لا الحصر: حسن باعوم، علي منصر وهما سياسيان، على هيثم الغريب محام وكاتب. وأحمد عمر بن فريد سياسي وكاتب، وعباس العسل صحفي وأحمد القمع أديب وكاتب صحفي، والمحامي يحيى الشعيبي عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي. وكلهم من قادة الحراك الجنوبي.

ولكم أن تتصوروا أن ينطق القاضي الحكم بالسجن ستة أعوام دون تحديد التهمة أو تحديد حيثيات الحكم أو تعليله أو تعرض للدفاع المجيد الذي اضطلع به محاميان من أكفأ المحاميين اليمنيين والعرب، هما نبيل المحمدي، وهائل سلام. والأنكى من ذلك كله أن القاضي لم ينطق بالنفاذ العاجل، ورغم أن الخيواني لم يكن مسيجوناً واستانف الحكم الثاري إلا أنه قد أخذ إلى السجن، وكأن الحكم يريد أقناع الناس «إن هذا جزاء من ينتقد»، وصدق الله العظيم: «وأن منكم إلا واردها كان على ربك حتماً مقضياً»، والمفارقة الراعبة أن يسمي القرآن الكريم اليمن أرض الجنتين ويحولها الحكم الفاسد والمستبد إلى جهنم. ألا يحق لنا أن نتساءل أين سلامة الاجراءات؟ أين العدالة في أن يسجن الخيواني بحكم ابتداء غير بات. ألا يتصادم مع الدستور، وما معنى أن ينطق القاضي بنص وينفذ منطوق مختلف؟ ويعرف الناس أن الأحكام لا تنفذ غالباً إلا إذا خدمت نافذين وما أكثرهم.

الخيوانيون

منى صفوان
monasafwan@hotmail.com

بعد ما حدث، تأكد أن المسألة لم تكن مسالة قضاء يأخذ وقته لعدالة متأخرة،فهي ليست مسألة وقت، بل مسألة عناد. عناد جعل الصامتين يتحدثون والمعارضين يتكاثرون والرافضين لم يعودوا اليمنيين وحدهم، وليسوا أيضا اليمنيين المصنفين كمعارضة.

القانونيون الذين رجوا قاعة محكمة الخيواني بمرافعات مقعرة اللغة، يترفعون اليوم عن التوقع بما يمكن حدوثه. لأن ما يحدث هو خارج مسار الفعل القانوني المنطقي. هم لن يتورطوا بنسج التوقعات، فقط سيستمرون بحماسة، في مرافعاتهم ومسارهم القانوني. ليكونوا الطرف المنطقي في هذه الأزمة التي تحاول القول إن هناك طرفاً قوياً يريد فرض هيبته غير القانونية، وسط هذا الضجيج الذي لن يهزه أبدا، والذي انتقلت عدواه للشارع الصحافي والحقوقي.

لقد أصبح هناك متحمسون كثر لقضية واحدة، وأصبح هناك "خيوانيون" كثر مناصرين لخيواني واحد. ليكون "الخيوانيون" مصطلحا يجدر إضافته إلى قاموس المتعاملين مع قضية حبس الصحفي الأشهر، وبالذات إلى قاموس من حبسوه، فقط ليتأكدوا من حجم الكارثة، أو على الأقل يمكنهم إضافته إلى قاموس جهاز الحاسوب الخاص بهم حتى لا تبدو الكلمة غريبة عنهم.

فمنذ فترة طويلة يزداد عدد المتعاطفين، وأصبحت الشوارع ترحب باقتراب المعتصمين بهدوء لأي مكان سيضطر صاحبه للمغادرة حتى لا يستقبل بعض المزعجين.

ما فعلوه لم يكن بطوليا ولم يكن قانونيا، يضطرون به للاختباء. لكن إلى متى يهربون! والعالم كله يبحث عنهم.

حتى أمريكا دخلت القضية بعنفها المرعب، لتؤكد عدم مباركتها لفعلة " أصدقائها" وكأن أمريكا أيضا أصبحت "خيوانية". لم يعد الخيوانيون مجموعة الأصدقاء المقربين لعبد الكريم من صحفيين وحقوقيين،أو مجموعة الفوضويين المعارضين، الذين لا صوت لهم لا يمكن تجاهله، ففي فترة بسيطة نسبيا أصبح الخيوانيون منظمات عربية، اقليمة، دولية و أمريكية، صحفيين دوليين وعرباً وناشطين حقوقيين، أدباء ومفكرين وفوضويين ومزعجين من كل العالم، و الكثير منهم لم يلتقوا بالخيواني شخصيا، ولا يعرفونه قط. وأصبح" الخيواني" قضية وفكرة وليس مجرد اسم العائلة لشخص يمتهن الصحافة.

رد فعل مرعب من حملات توقيع إلى بيانات توصف عادة بلغة الدبلوماسية بأنها "شديدة اللهجة". ولكن الشديد هنا أن منها بيانات لمنظمات يمنية حسبت لزمن طويل أنها على مستواها العالي تحت جناح المؤتمر! فبيان واحد يزاوج بين نقابة الصحفيين واتحاد الأدباء يبدو وقعه ثقيلا. هنا يكون الحديث عن نقابة الصحفيين اليمنيين حديثا شائقا جدا، فهو حديث عن نقابة غير المرضي عنهم، وغير الراضية هي عن نفسها، والتي عبرت بشكل رسمي عال عن موقف مختلف لما كان البعض يتوقعه منها، هذا البعض غضب من هذا الموقف ، فلم يكن منتظرا أن يكون موقفها رسمياً وبأعلى سلطاته. لكنها تذكر عند اللزوم أنها تتعاطف مع المهنية، وليس الحزبية. وبدا لسان الحال يقول إنه ليس على النقابة أن تكون لسان حال المؤتمر الشعبي العام.

وكأن الأمر أصبح فوضى، و قريباً من مشاهد أفلام يوسف شاهين التي لا تقنع الكثيرين، فلم يعد هنا شيئ منظم، على الأقل كما يريده من هم ليسوا خيوانيين، وهكذا دون مقدمات أصبح الخيوانيون حركة عالمية، تحرج تحركات الشارع المحلي الذي لم يزل تحركه اقل من المطلوب. لكن تحركاته المحسوبة بدقة تربك، وتستفز سؤالاً: كيف يمكن إسكات هؤلاء!

مرعب هو عالم اليوم لا يترك مساحة لأصحاب القرارات الحاسمة التحرك براحتهم ضد مجموعة الفوضويين المحليين، المستقوين دائما بالخارج، و المهددين للعلاقات الدولية ومساعدات المانحين. هنا يبدو الوضع مأساويا إن نظر له من الجهة المقابلة، لمجموعة لم يكن خيارها موفقا في الرهان طويلا على انشغال هذا العالم بغونتانامو وجرائم الصهاينة وتفجيرات القاعدة وبقية مصائب الشرق الأوسط، ليظهر "الخيواني" وسط كل هذا، محتلا لمساحة لا بأس بها.

لقد كان أسبوعا شاقا ومرهقا للطرفين، وكان يجب توقعه هكذا، فلم يعد من السهل المرور بأي فعلة كهذه، هذه هي المصيبة إذا من وجهة النظر الأخرى.

كيف يمكن للمخولين وحدهم بالتصرف بأمر هذه البلد وقاطنيها أن يباشروا مهامهم اليومية دون التعرض للافتات وشعارات المتجمهرين، الذين يجب على احد أن يتبرع بأن يذكرهم باننا لسنا في زمن جيفارا. ولكنهم سيردون فورا: إننا في زمن ألعن.

"أما زال الثوريون هنا.... خارج القصر! " سيعيد التاريخ السياسي المعاصر اقتباس جمل مماثلة، وسيفرد مساحة لجملة إعلانية تقول" احبس أنفاسك إذا... إن فكرت اليوم بحبس رجل" رجل واحد لم يرتكب ما يستحق عليه الحبس ، واستعد إذا لكل هذا الإزعاج المربك.

تبا.....

القبيلة والدولة والحداثة

غازي عبدربه القاضي

في الفترة الماضية ظهرت الكثير من الكتابات تتناول العلاقة بين القبيلة والدولة أو دور القبيلة. وغلب على البعض منها الأحكام المسبقة والسطحية الشديدة مقدمة صورة واحدة للقبيلة هي صورة قاطع الطريق أو البلطجي أو ناهبي الاراضي، معتبرة القبيلة حجر عثرة أمام تقدم المجتمع وأن تقليدية القبيلة حالت دون تطبع المجتمع بالطابع المدني.

يرى البعض أن القبيلة احتلت مكانة الدولة غير واعين أن الدولة هي التي نزلت إلى ممارسة دور القبيلة. فهل من المفترض أن تبقى سيادة القبيلة حاضرة في ظل سيادة الدولة؟ إن الوضع القائم بدل على فشل الرسالة الاجتماعية للدولة التي من المفترض بها، ومن خلالها، أن تقوم بنقل المجتمع من حالة الكائنات البدائية المدفوعة بغريزة البقاء في صورتها الاولى (القبيلة) إلى مرحلة متحضرة (المجتمع المدني) لكن المجتمع اليمني ومنذ أنهيار حضاراته الاولى انحدر نحو حالة ما يسمى بالتبدي وهي حالة أسهمت في انهيار الحضارات الاولى ولازالت مستمرة في سلوك المجتمع حتى يومنا هذا حيث نرى أن هناك انتقال لسلوك الريف إلى المدينة، والبعض بدلا من الانخراط في الحياة المدنية يبتعد عنها مفضلاً العودة نحو التقبيل.

إن الدولة ومنذ قيام الثورة لم تستطيع بناء مجتمع مدني ونلاحظ أن القلة من المجتمع اليمني هم من أثرت فيهم الحياة المدنية إيجابياً والغالبية العظمى لم تؤثر فيهم الحياة المدنية الا بجوانبها المادية. أن المجتمع اليوم يعيش مرحلة انتقالية (بل حالة فراغ) ما بين قيم قديمة تمثلها القبيلة ومرحلة لم تتجسد معالمها أدت إلى حالة من الفوضى نتيجة عدم حلول الدولة محل القبيلة وقيام الدولة بدورها نحو المجتمع والقيام بوظائفها وبالتالي تنتفي الحاجة لبقاء القبيلة.

القبيلة حاضرة في حياة اليمنيين رغم عدم رضا الكثير منهم لذلك الحضور ولكن الدولة لم تتمكن من التحرر من مخالب القبيلة وتدار الدولة كما تدار شؤون القبيلة (بالبركة) وما رئاسة الدولة إلا ديوان مشيخة تصدر منه قرارات رسمية. فالدولة إلى الآن لا تشكل سوى قبيلة كبيرة بين القبائل رئيسها شيخ للمشائخ، وهناك غياب شبه كامل للرسالة الاجتماعية للدولة.

القبيلة في الوضع الحالي لازالت ضرورة في ظل غياب المواطنة المتساوية وغياب سلطة النظام والقانون، وأن المجتمع اليوم يشكل خليطاً غير متجانس، ويحتاج إلى عملية دمج اجتماعي برسالة اجتماعية بعيدة المدى تهدف إلى ترسيخ قيم المدنية حيث لازال السلوك المسيطر على الناس مرتكزاً على عادات الانسان البدائي: تقطع، نهب، فيد. والدولة لازالت تكرس لدى القبيلة القيم السلبية وتشجعها. أن وجود الدولة في المجتمع الانساني جاء ليحل محل القبيلة كعقد اجتماعي، وسيطرة القبيلة على الدولة في اليمن مناف لأسس قيام الدولة ومناقض لهدف من أهداف الثورة المتضمن رفع مستوى الشعب اجتماعياً وثقافياً فالدولة ظلت أسيرة لأفق القبيلة الضيق عوضاً عن فضاء الدولة الواسع.

إن المسؤولية ليست مسؤولية القبيلة، و الكثير من الممارسات الغرائزية لا تخص القبيلي دون سواه ولكن غياب الدولة وعجزها ونجاح القبيلة بسلوكها السلبي في تحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية واجتماعية للبعض، جعلهم نموذجاً يحتذى به فنرى على سبيل المثال في المناطق القبلية يفضل الكثير اتباع أسلوب قاطع الطريق أو القاتل أو المهنجم والبلطجي لأن هذا هو السياق العام للمجتمع، ومن حاول الخروج عن ذلك يجد نفسه معزولاً عن المجتمع، فلا وجود لمجتمع مدني حقيقي يستوعبه.

حتى مدننا نحن اليمنيين شأنها كشأن دولتنا مجرد كانتونات معزولة لم تستطيع تحقيق وظائفها المدنية والاجتماعية. بعكس ما حدث في دول عربية كدول الخليج التي نجحت نوعاً ما في إدماج المجتمع القبلي مستفيدة من الطفرة المادية.

بات هرم القيم مقلوباً في واقعنا، حيث تقدير المجتمع للفرد بما سلب ونهب وكم طريق قطع لا بأمانته وتحضره، فهناك مشائخ ووجهاء قبائل سلكوا طريق الحداثة والتحضر لم يحصدوا سوى اضمحلال مكانتهم الاجتماعية لصالح النموذج السلبي.ابق والأساليب التي نشكو منها اصبحت وسيلة التخاطب المفهومة لدى الدولة فأي صاحب مطالب قد لا تسمعه الدولة أو تستجيب له مالم يتخاطب معها بذات الاسلوب.

تعيش القبيلة اليوم في مأزق كبير فهي عرضة للتحلل بفعل فقدان الكثير من القيم الإيجابية التي كانت سبباً في تماسكها وبقائها لصالح قيم سلبية تقود إلى تمزق القبيلة وتفككها.

القبيلة اليوم لم تعد سوى اداة تستخدمها الدولة عند الحاجة للفيد أو لضرب قبيلة بأخرى. القبيلة مخترقة امنياً تستطيع اجهزة الامن تحريك عناصرها داخلها حتى ضمد مصلحة القبيلة نفسها. القبيلة لازالت اسيرة الدور الذي رسم لها على الاقل منذ قيام الثورة: التوظيف السياسي لها حتى أصبح الارتزاق حرفة لكثير من الزعامات القبلية مما جعلهم اسرى لجهة التمويل وجعل منها عامل فوضى في البلاد.

واخيراً القبيلة ايضاً شماعة علقت عليها السلطة عجزها في بناء دولة المؤسسات والمواطنة المتساوية.

الموقف الأمريكي من الحكم ضد الخيواني والقراءة المغلوطة

محمد المنصور

لم تعجب البعض ردود الفعل اليمنية والعربية والدولية الاستنكارية للأحكام الظالمة التي أصدرتها المحكمة الجزائية الاثنين قبل الفائت ضد الزميل الصحفي الكبير والمناضل بحق عبدالكريم الخيواني، والتي قرأت في الحكم ودلالاته امتهاناً لحقوق الانسان، واستهدافاً لحرية التعبير وحرية الرأي والصحافة في اليمن، في شخص الخيواني بالذات؛ محملة الحكومة اليمنية ومناشدة إياها في ذات الوقت التراجع عن حكمها/ قرارها، ضد الخيواني وغيره. وكانت ردة فعل الخارجية الامريكية إزاء ما تعرض له الخيواني قد أغضبت السلطة وإعلامها الذي راح يتفنن في استنكار السياسة الامريكية وممارستها لازدواجية المعايير، وتذكيرها «بأبو غريب» وجوانتنامو، واعتقال وسجن الشيخ محمد المؤيد وصاحبه زايد، وغير ذلك. ولاندري وجه استنكار رد فعل الإدارة الامريكية من قبل السلطة والمحسوبين عليها في موقفها هذا من الخيواني وهي التي يعتزون دائماً بمواقفها من النظام وممارساته وديمقراطيته، وثنائها الذي لم ينقطع على دور اليمن في مكافحة الإرهاب والشراكة وغير ذلك من المجالات، التي يتم التغني بها عادة، وتحتل عناوين الصحف، ومقدمات الأخبار.

بدا لوهلة أن ردود الفعل اليمنية الرسمية على الموقف الامريكي من الخيواني أن (السلطة) لم تكن تتوقع الموقف، أو كأنها قد لمحت فيه موقفاً مبطناً من الحرب أو أنها قد ظنت بأنها ضمنت مسبقاً الرضا والصمت الامريكي، كما هو حاصل مثلاً من الصمت الامريكي إزاء الحرب الجارية في صعدة وغيرها والتي تدعو فعلاً للتساؤل والاستغراب، بخاصة وإن الإدارة الامريكية وجهازها الدبلوماسي النشط لا يترك شاردة ولا واردة في العالم إلا ويتخذ منها موقفاً سياسياً لا لبس فيه.

وهنا ألفت إلى أن وجه استغراب الموقف الرسمي اليمني من الموقف الامريكي إزاء الخيواني، ربما يكون منشؤه الخيواني نفسه كمواطن الذي تنظر إليه السلطة نظرة مجردة من أي أعتراف له بأي حق دستوري، بنتيجة الممارسات والإعتداءات الجسدية وحملات الترهيب، والملاحقات والمحاكمات التي لم تتوقف منذ منتصف 2004، لذلك استكثرت عليه مجرد تضامن لفظي من الناطق باسم خارجية الدولة العظمى الوحيدة.

يمكن استنتاج ذلك التعليل من مواقف وتصريحات سابقة لمسؤولين في السلطة إبان المحاكمة الأولى والسجن لعبدالكريم الخيواني الذي استمر لمدة 7 شهور (سبتمبر -2004 مارس 2005)، ومنهم من قال رداً على تساؤل أحد الصحفيين: ومن الخيواني هذا؟ رغم أنه يعرف أن الخيواني ليس أكثر من مواطن يمني، وصاحب رأي- يتفق ويختلف معه من شاء -وليس أكثر من ذلك في ميزان المواطنة المنشودة.

ولإن الخيواني واقع ضمن دائرة التصنيف المغلوطة والمشوشة للمواطنة في اليمن، والتي فاقمت حروب صعدة العبثية وتداعياتها من أثارها السياسية والاجتماعية والدينية، فقد استكثر عليه البعض في الوسط الاعلامي موقفاً امريكياً ناقداً للحكم الظالم المسلط ضده، والذي بالمناسبة ليس الوحيد أو الأول الذي تنتقد فيه الادارة الامريكية الحليفة للسلطة في بلادنا هذه الأخيرة وبعض ممارساتها، فتقارير الخارجية الامريكية في السنوات الثلاث الأخيرة حفلت بجملة انتقادات لما تتعرض له الحقوق والحريات الصحافية والسياسية والدينية من انتهاك وبضمنها الخيواني له، وما تعرض كما وجهت منظمة الشفافية الامريكية وغيرها من المنظمات والمراكز المتخصصة انتقادات للحكومة اليمنية في جوانب الشفافية والمحاسبة، والفساد، وعمالة الاطفال، والاتجار بالبشر والأسلحة وغيرها من القضايا.

وبسوء نية كتب أحدهم في أسبوعية «الناس» الأخيرة تحت عنوان «تضامن امريكي لا يشرف الخيواني»، استجمع فيه ما تفرق وما قيل ضد السياسة الامريكية وازدواجية معاييرها إزاء قضايانا في اليمن والمنطقة، وهو حق، لكنه الحق الذي أريد به خلط أوراق كثيرة، تصرف الإهتمام عن مظلومية الخيواني وقضيته التي يصبح الرجل معها محل شك في وطنيته كما نفهم من عنوان مقالة صاحبنا الذي نسي أن الخيواني في السجن منذ لحظة النطق بالحكم عليه، ولم يستجد أو يطلب موقفاً من أحد، أكان الأمريكان أم غيرهم، علماً بأن موقف الخارجية الامريكية هذا، سُبق بمواقف دولية حقوقية قبل النطق بالحكم وبعده، كانت تأمل من السلطات اليمنية السماح له بمغادرة اليمن لتسلم جائزة منظمة العفو الدولية التي منحته جائزة الصحفي الأكثر عرضة للخطر في العالم قبل أيام من صدور حكم الجزائية عليه، بعد وصولها إلى قناعة بتسيس القضاء في اليمن وتبعيته.

إننا ونحن نختلف مع الكثير الكثير من توجهات ومواقف الإدارات الامريكية، لا يجب أن ننسى أن ما يجعل لمواقفها السياسية أهمية من مختلف القضايا والشؤون، وبكل الأوقات، يكمن في طبيعة علاقاتها التحالفية بالأنظمة التي تحكمنا في اليمن والمنطقة والعالم، وتأثيرها المباشر في الأحداث والسياسات، بخاصة ما يتصل بمواقفها الناقدة للاستبداد والقمع في المنطقة العربية والإسلامية، حيث لا ننكر أن كثيراً من القوى السياسية العربية (في اليمين واليسار والوسط) كانت تعول على الدور الامريكي منذ مطلع التسعينات في الدفع بقاطرة الديمقراطية، لولا ما أدت إليه سياسة اليمين الصهيوني المسيحي في الادارة الامريكية بقيادة بوش الإبن من كوارث في المنطقة واحتلال للعراق وعنف وتطرف ومقاومة مضادة أبهتت في المحصلة، وأسقطت كل رهان ديمقراطي على الفاعل الخارجي.

ومن الملاحظ أن سياسة الانظمة العربية الحليفة وغير الحليفة للإدارة الامريكية، الحالية تحديداً، تكاد تتطابق في أمور كثيرة وقضايا استراتيجية لكنها تختلف معها فيما يتعلق بالحقوق والحريات، فمصر والسعودية وبعض دول الخليج لا يكاد خلافها يذكر مع إدارة بوش إلا عند ذكرها قضايا الاعتقال، وحقوق الاقليات، والمحاكمات، وحبس الناشطين، وحقوق المرأة وغيرها من القضايا، ورد الفعل اليمني الرسمي من موقف الادارة الامريكية الناقد والمتعض من الحكم على عبدالكريم الخيواني يأتي في ذلك الاتجاه، وأي محاولة لتبرير ما اتخذ ضد الخيواني بأثر رجعي يحاول تفسير الموقف الامريكي السيء من حقوق الانسان، واسقاطه على الموقف من الخيواني هي محاولة مفضوحة، فحالة التضامن الانساني ضد العسف والطغيان، لا تقبل التجزئة ولا الانتقائية، فـ«الحرية هي حرية الآخر»، والعبارة الموجزة البليغة للمفكر الكبير د. ابو بكر السقاف- أطال الله عمره-، ولنعتبر في اسواء الأحوال أن ذلك الموقف صحوة ضمير امريكية متأخرة تبقى خيراً من الصمت.

إن الغمز من الموقف الامريكي تجاه الخيواني، لتبرئة الذات من واجب التضامن معه ومع كل ضحايا العسف السلطوي، هي وسيلة للهروب من الموقف الأخلاقي ذاته الذي تطالب به السلطة ذاتها الادارة الامريكية أن تلتزم به، وكأن المرجعية الاخلاقية لا تتحدد ولا يعمل حسابها إذا انتهكتها الإدارة الامريكية والعكس صحيح للأسف.

ومن عجب أن صاحب مقالة «تضامن امريكي لا يشرف الخيواني» قد راح في مايشبه المرافعة يحاجج الإدارة الامريكية عن مواقفها إزاء مختلف قضايا حقوق الانسان وسياستها في المنطقة، السابقة على موقفها من الخيواني والحكم عليه، دون أن يتطرق هو، ومن يشاطرونه النظرة، إلى سلسلة الممارسات والاجراءات القامعة ضد الخيواني منذ 2004 وحتى صدور الحكم الأخير. لقد ذهب الكاتب في نقده للمواقف الامريكية من الحقوق والحريات ومعيارها الانتقائي إلى القول بأنها للضغط السياسي والمكاسب المرسلة. وهذا بدهي، لكني لا أفهم لماذا راح صاحبنا كأنما يشترط لقبول الموقف الامريكي الأخير من الخيواني، موقفاً سابقاً من حادثة الاعتداء عليه بالضرب والاختطاف إلى دار سلم بقوله -أي الكاتب: «انها -حسب علمي- لم تصدر بياناً حينما تعرض الخيواني نفسه للخطف والترويع والضرب في دار سلم». والحال أن الادارة الامريكية -لسوء حظه- أصدرت وللمرة الأولى موقفاً من محنة الخيواني الطويلة مقترنة بحادثة دار سلم في يوم 8 سبتمبر 2007، دعت من خلاله السلطات اليمنية إلى التحقيق في الحادثة ومحاسبة الجناة، ولم تأخذ السلطة ذلك الموقف على محمل الجد، مثله مثل موقفها من سياسة الفساد والشفافية، وقضايا الاصلاح السياسي.. الخ.

وفي سياق آخر من مقالة الكاتب التي لم يبين للقراء فيها دلالة العنوان بالموضوع، يتبين أن الخيواني ظلم عدة مرات، على يد المحكمة أولاً، ومن ثم الذين استنكروا تضامن الآخرين معه وراحوا يؤلون ويذهبون بعيداً، وأخيراً على يد أخينا الذي بدا أنه لم يطلع أو يقرأ شيئاً من حيثيات المحاكمة، ولا ما نقل عنها ونشر في الصحف فراح ينسج من عنده معلومات ووقائع مضللة لا يعرفها سواه. يقول -سامحه الله: «خلية صنعاء متهمة بالتخطيط لاغتيال السفير الامريكي بصنعاء، والخيواني متهم بضلوعه في الخلية.. والخارجية تحتشد ضد الحكم على الخيواني... فهل يعقل أن الخلية تآمرت مع الخارجية ضد السفارة؟ هذا سخف. واذا كانت الدولة المتهم الخيواني التخابر معها هي إيران فهل يستقيم أن ينتفض الامريكان لأجل من يحسبونهم عدوهم ويدعو عليهم بالموت؟».

انتهى الأقتباس الذي يحتاج إلى وقفة مستقلة بذاته، لكنني هنا أود أن أتساءل مع كثيرين ما مناسبة هذا التلفيق والخلط الفاضح للقضايا، خاصة بعد صدور الحكم الذي لم يتضمن حيثية واحدة ضد الخيواني تبرر الحكم الصادر ضده والذي بالتأكيد سيتوجس خيفة والمتضامنون معه من تلك التهم الجديدة والمفتعلة التي لم تتفوه بها حتى النيابة الجزائية، والتي تطوع بها الكاتب لأهداف غير خافية، ما يجعل تضامنه مع من شملتهم مقالته في سياق النقد للسياسة الامريكية، فضلاً عن الخيواني، محل شك ومزايدة ليس إلا.

الحرية لهؤلاء.. وللوطن

وبازاء ما يجري ليس لنا إلا أن نناضل سلماً، ونكرس ثقافة التعايش والقبول بالآخر، ورفض الحروب أياً كانت، ونزعات الإقصاء السياسي والاجتماعي والثقافي بأي مسوغ، وتحت أي عنوان، فاليمن لأبنائها جميعاً، وكل محاولات الغاء الآخر مآلها الفشل. من أجل ذلك كله نطالب السلطة وكل القوى الفاعلة بحوار وطني إنقاذي على قاعدة الشراكة الوطنية وطي صفحات الماضي، وفي الأولوية وقف الحرب العبثية وتداعياتها، وإصلاح مسار الوحدة، وإطلاق سراح المعتقلين وفي المقدمة منهم: عبدالكريم الخيواني، حسين زيد بن يحيى، محمد مفتاح، علي منصر محمد، أحمد عمر بن فريد، سامي عبدالوهاب الوزير، حسن باعوم، يحيى غالب أحمد، فهد القرني، وكل المعتقلين والمحكومين على ذمة حروب صعدة والحراك الجنوبي وغيرها، وبأسرع وقت لمصلحة السلطة أولاً، وإنقاذاً لليمن وشعبها من معاناة طالت واستمرت وآن لها أن تنزاح عن كاهله.

بين وعود صالح وشبح الواعظين الجدد!

حسين اللسواس
Al__leswas@hotmail.com

يخطئ من يظن ان إنشاء هيئة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سببه حرص النظام الحاكم على إحياء الفضيلة ومحاربة الرذيلة وتطويق مظاهر الانحلال في المجتمع... الخ.

الاستدلال على فرضية (خطأ الظن) قائم على أساس مسببات كثيرة لعل أبرزها وأعلاها شأناً ان مقدمي مشروع الهيئة ظلوا قابعين في محراب الصمت عن المنكرات لسنين، إذ لم يؤثر عن أحدهم استنكار أو موقف واضح وجلي من المنكرات سواءً أكانت سلطوية المنشأ أو مجتمعية الفعل، وهو أمر يضعنا أمام تساؤلات حول العامل الزمني في طرح مثل هكذا مشروع مثير للجدل. وبلغة منطق الواقع نتساءل هل ظلت ضمائر هؤلاء نائمة في أحد كهوف القطب الشمالي طيلة الاعوام الآنفه لتستيقظ بصورة فجائية حاملة راية الأمر بالمعروف والزجر عن المنكر.!؟ أين كانت أصوات هؤلاء في اللحظات التي صُنف فيها الصمت عن قول كلمة الحق زيفاً وخداعاً على طريقة (الساكت عن الحق شيطان أخرس)!.

لا أخالني جانبت الصواب إن قطعت جازماً بان الهدف من الدعوة لتأسيس هذه الهيئة، مادي ذو صبغة نفعية بين السلطة وأرباب المشروع.

كتدليل، دعونا نعود للوراء قليلا وتحديداً إلى لحظات احتدام المنافسة الإنتخابية على كرسي الرئاسة بين صالح وشملان، وهنا لعل كثيرين لازالوا يذكرون موقف الشيخ الزنداني وجامعة الإيمان ومساندتهم لصالح الذي آدار ظهر التجاهل للمحاذير الامريكية ومضى في كسر طوق العزلة المفروض على الجامعة بزيارته الشهيرة التي وعد فيها بإستيعاب مخرجات الجامعة في السلك القضائي والتعليمي والإرشادي كخطوة على طريق إذابتهم في المجتمع.

الرابط بين هذا وذاك ان صالح بعد ان انجلت غمة الانتخابات وعاد الى كرسي سلطانه الوثير منتشياً، لم يتمكن من تحويل وعوده حول جامعة الايمان الى واقع عملي بفعل عوامل عديدة ليست موضوع تناولتنا هذه، فتوجيهاته المهجورة بإمضائه العريض، أصابتها لعنة العرقلة وتحولت بقدرة قادر الى حبر على ورق المماطلة والتسويف، مما اكد لمنتسبي الجامعة أنهم كانوا مجرد أحجار على رقعة المنافسة الانتخابية سرعان ما انتهت ادوارها بطي الرقعة، وهو ما جعل صالح يسعى لإيجاد بدائل كفيلة بتبديد هذا الإعتقاد ودحض تهمة إستخدام الجامعة وكوادرها ككرت إنتخابي.

التسلسل الهرمي للأحداث يؤكد ان البدائل السلطوية تمثلت في التفكير بإيجاد هيئة على غرار هيئة محاربة الظواهر السلبية التي كان هدف انشائها ترتيب وضع القيادي الاشتراكي البارز سالم صالح محمد ليس أكثر!.

بمعنى أكثر وضوحاً، فهيئة (المعروف والمنكر) هذه، سبب وجودها الرئيسي يكمن في ايجاد عمل ومصدر عيش للمئات من حاملي كارنيه الإنتماء الى المدرسة الزندانية وذلك تحسباً لإحتمالية ان يتسبب بقاؤهم في مربع الإقصاء لبروز ظواهر مشابهة للظاهرة الحوثية تحت شعارات الجهاد ومحاربة الإنحلال المجتمعي والخنوع السلطوي للخارج.

ما بعاليه، لا يعني أن ذلك هو السبب الوحيد، فالسلطة قطعاً لديها أجندة وأهداف أخرى تتطلع لتحقيقها من وراء بروز هذه الهيئة، وليس ادل على ذلك مما بات رائجاً حول نوايا رئاسية لإستخدام هذه الهيئة ككرت انتخابي في المعركة النيابية القادمة، تماما كما استخدمت جامعة الايمان من قبل، إذ إن ابراز الهيئة ومنحها صلاحيات تقييد للمجتمع يحمل رسالة ضمنية إلى الناخبين مفادها: هذا هو البديل الذي سيقدمه تجمع الإصلاح ومن ورائه المشترك في حال حصولهم على اغلبية نيابية تمنحهم امتياز الإنفراد بالحقائب الوزارية، وذلك بالنظر إلى كون الزنداني والذارحي محسوبين على المشترك وتحديدا تجمع الاصلاح.

ثمة من يعتقد بان نجاح ارباب المشروع في إقناع صاحب الفخامة بجدوى تنفيذه، سببه التلويح بأوراق ضغط كثيرة ومنها ورقة الجوكر المتمثلة في إمكانية إنسلاخ أتباع التنظيمات الجهادية من اتفاقاتهم مع السلطة، مما يعني تحويل البلاد إلى مسرح للعمليات التخريبية التي قد لا تقتصر على استهداف المصالح الغربية، إذ أن رموز السلطة سيكونون على رأس (كوتشينة) الاستهداف بذرائع اعلاها تحالف السلطان مع الشيطان -أقصد- امريكا، وأدناها رفضه -أي السلطان- لدعوات الامر بالمعروف والنهي عن المنكر!

وهو إعتقاد -فيما لو صح مضمونه- يعد دليلاً إضافياً على ان الهدف الرئيسي لإنشاء الهيئة كما اسلفنا مادي ذو صبغة نفعية بالدرجة الاولى.

ويبدو ان طرحاً كهذا يحظى بتدعيمات كثيرة، فالإستدلال على وجود فرضية الضغط على السلطة يمكن استجلاؤه من خلال الحملة المنظمة التي استهدفت رموز المشروع وأعني هنا الثنائي (الزنداني-الذارحي).وهي حملة يُعتقد ان بعض ملامحها طبخت في القلعة (دار الرئاسة)، لتبرير أي قرار رئاسي رافض لوجود مثل هكذا هيئة تقوض دعائم النموذج الليبرالي الآخذ بالتشكل يوماً إثر آخر في ارض التعيسة -عفواً-السعيدة.

فالرفض الرئاسي لتشكيل الهيئة فيما لو تم سيبدو في نظر الجميع واقعياً ومنطقياً إتساقاً مع الرفض النخبوي والشعبي الكبير الذي جوبهت به فكرة الهيئة.

وماذا بعد..؟

اجدني على اعتقاد جازم بان الحاكم يتحمل جل المسؤولية فيما يحدث من إنقسام نخبوي وتعبئة شعبية مع او ضد الهيئة، سبب الجزم ان صالح أخطأ عندما اطلق فاصلاً من الوعود التي كان وقعها في الأسماع كالرعود حول إستيعاب مخرجات جامعة الإيمان، وعندما أدرك إنغماسه في وحل الخطأ إنبرى محاولاً إصلاحه على طريقة (جاء يكحلها فأصابها بالرمد)، ليخطئ مرة اخرى عبر فكرة الهيئة.

وهنا نتساءل أي الضررين أهون على الحاكم وشعبه، إستيعاب مخرجات مؤدلجة فكرياً في مؤسسات الدولة المختلفة، أم إنشاء هيئة تصادر الحريات وتقوض مسار التطور الحداثي والديمقراطي؟!

لصالح نقول: ليس من العدل ان يتحمل شعبك وزر عدم تنفيذك لوعودك الإنتخابية التي إتخذت من الشطح والنطح أساساً ومنطلقاً، لذا يتوجب عليك ان تنفذ تلك الوعود وترفع عن كاهل الشعب والأجيال القادمة شبح الواعظين الجدد وكفى!!

● الرئيس

● الزنداني

● الذارحي

لو قيض لأحدنا أن يكون ممن أدركتهم آفة التساؤل والبحث (لسوء الحظ أنني لست مصابا بهذه الآفة بما فيه الكفاية- وذلك بعد أن تمكنه من اجتياز برزخ التقلبات التي عصفت خلال السنوات الماضية بحياتنا عصف إعصار كاترينا، دون أن تتعرض آفته النبيلة للتلف) أن يجري دراسة يتوخى من ورائها معرفة نظام القيم السائد والمتحكم بالتوجهات والاختيارات اليومية لأفراد مجتمع كمجتمعنا، فلا أظنه سيجد مسبارا للقياس بفاعلية القائمة الخاصة بالمكالمات التي لدى كل منا في تلفونه السيار، وبوجه خاص قائمة الأرقام المطلوبة. ألن يكون من شأن دراسة كهذه أن تفضي إلى نتائج تراجيدية حول الموضوع؟! تخطر الفكرة ببالي على خلفية حديث دار قبل أيام بيني وبين زميل من ذوي الدخل المحدود. وأنا ألح على توصيف زميلي على هذا النحو لسبب -سيُعرف لاحقا- شديد الاتصال بموضوع هذه السطور.

محمد عثمان

الحياة حين تمر عبر قائمة الأرقام المطلوبة أو جمعية الأمر بـ«أيش» والنهي عن «أيش» وإلا «أيش»؟

المهم أنه في الحديث إياه أخبرني الزميل أنه خطرت في باله، قبل ذلك بمدة وفي واحدة نادرة من الطلعات التي يجيء فيها على بال الواحد أن يلتفت إلى الخلف لمراجعة آثار خطواته على درب الماضي القريب الذي يمر- في حالة زميلي- عبر قائمة الأرقام المطلوبة في تلفونه السيار. كانت دهشته بالغة حين انتبه إلى أن رقم أمين صندوق الجهة التي يعمل فيها حظي بالعدد الأكبر من المكالمات. يليه أرقام أشخاص اعتاد أو لديه النية للاقتراض منهم واحتل المرتبة الثالثة والأخيرة رقمان لشخصين من أصحاب الوظائف العليا كان الدافع للاتصال بهم تسوية أرضية مناسبة يقيم عليها، فيما بعد، الحاجة لوساطتهم في تعديل وضعه الوظيفي الماثل بعض الشيء. ما عدا ذلك فقد خلت القائمة من أرقام أخرى تخص أقارب أو من أصدقاء الماضي.

وإذ أصغي إليه يحكي ذلك، رحت بدوري أستدعي قائمتي الخاصة للأرقام المطلوبة دون أن أكلف نفسي عناء إخراج هاتفي المحمول من قرابه. استدعيت أيضا القوائم الخاصة ببعض من تربطني بهم صلات وثيقة. ليس بالمعنى الحرفي طبعا، لكن مستدلا عليها من خلال نزوحاتهم اليومية. بدا لي ترتيب الأرقام في كل القوائم يخضع لنفس "الحسابات" لنفس"التكتيكات" و"الاستراتيجيات" التي خضعت لها قائمة زميلي.

باختصار لنفس "المفاهيم التي بواسطتها تدار الحرب وتُفهم"مع الاعتذار لميشيل فوكو الذي عالج في كتاب شيق عنوانه "يجب الدفاع عن المجتمع-دار الطليعة 2003" موضوع الحرب الكامنة في السياسة بتوسع، والذي لا تسمح هذه التناولة بأكثر من الاقتباس السابق منه) وكان الحياة هنا -حياتي وحياتك وحياتها وحياتهم- ليست سوى نسخة من حرب، إلا أنها نسخة منقحة بعض الشيء، منقحة بما يكفي لحذف بعض الرتوش من قبيل دوي الانفجارات أو مشهد النيران المندلعة في هذه الجهة أو تلك من ساحة المعركة أو الكر والفر -لا الكر والفر لم يحذف، للأسف تم الإبقاء عليه- وتفاصيل أخرى سواء حذفت أو تم الإبقاء عليها فلن يغير ذلك من الأمر شيئا. أو أنها -الحياة هنا- ليست سوى نسخة طبق الأصل من المعركة. لعلها المعركة بحذافيرها. وما يجعلها تبدو على غير ذلك، عطل جسيم لحق بجهازنا الحسي عند بدء المعركة أو قبل ذلك بقليل بحيث ما عدنا قادرين على التمييز ولا حتى على الإدراك أننا، في الآن ذاته، أدوات وأهداف هذه الحرب الدائرة، في الحالة، بين نظامين للقيم أحدهما تتضام مكوناته الاجتماعية وحاملوه على أساس حسابات الربح والخسارة، أي على أساس السلطة والمال. والآخر على أساس قيم في تعادها المحبة والصداقة والتضامن والسعي المشترك. ما من مفر بهذا الخصوص من الاعتراف أن الطرف الأول قد ربح المعركة. واكتسحت مفاهيمه وتصوراته للأشياء النسيج الاجتماعي برمته. فيما يشهد الطرف الثاني تقهقرا مستمرا لم يشهد له مثيلا من قبل،يتحول ممثلوه في أعداد غفيرة إلى صف الطرف الأول، بعضهم بدافع الحاجة القاهرة والبعض الآخر بدافع القناعة. وتشهد تمثيلاته صعوبات شديدة في الالتئام. ومؤشرنا على ذلك من الوسط الثقافي حيث تتداعى وتنفرط التجمعات الأدبية بنفس السرعة التي تنبثق فيها. إن هذا الطرف يفقد مواقعه باستمرار حتى داخل تشكيلات اجتماعية وسياسية يفترض أنها الحاضن الأساسي له مثل منظمات المجتمع المدني. فليس من الشطح بمكان ملاحظة أن الأداء اليومي لغالبية هذه المنظمات يكشف عن الافتقار إلى الحساسية المطلوبة لالتقاط أصداء التوقعات التي تتردد بين جوانح منتسبيها. وهي توقعات مدارها الحاجة إلى تقوية أواصر الألفة والتواصل في المقام الأول ومن ثم التضامن والحماية والأمان وباختصار إلى كل ما من شأنه أن يستولد لدى أعضاء هذا المتحد أو ذاك الشعور بالانتماء إلى هوية اكبر، محورها المهنة، يتعرفون على أنفسهم فيها. الشرط الذي لا غنى عنه لإنعاش روح التفاؤل والأمل والثقة بالنفس والقدرة على الفعل. وهو ما لن يتحقق ما بقيت هذه المنظمات تفتقر للفضاء الحديث الحر والجامع الذي يليق بإنسانية أعضائها وعظمة أدوارهم، وأيضا ما بقيت هيئاتها العليا صيدا سهلا لمن لا يجيدون سوى التقوقع في حدود متطلبات خاصة وأنانية ووصولية، أي في حدود "حسابات" و"تكتيكات" و"استراتيجيات" -من تلك التي، على غفلة من الزمن، خضعت لها قائمتي الخاصة بالمكالمات المطلوبة وقائمة زميلي- والناتج تكوينات هي اقرب إلى الهياكل الصماء البكماء المتعالية والعاطلة. وفي أجواء خانقة كهذه، أي في أجواء تكتسح فيها قيم السوق -لست متيقنا تماما من أنها قيم السوق حقا- ميادينا ليست خاصتها، لا يبقى أمام النفوس الحساسة سوى ملاذين. أولهما الموت كمدا. وثانيهما الموت أيضا، إلا أنه في الحالة الثانية موتا بطيئا يتجسد في صورة السعي إلى تعويض الحميمية المفقودة في معتزلات القات المرخصة بإفراط أو، على نطاق أضيق، في العزاء الذي تقدمه المشروبات الروحية المسمومة غالبا والمخدرات والخلوات العاطفية المختلسة أو المشتراة..الخ ولكن على ما يبدو أن الحيز الأخير، وهو حيز ضيق ومخرج بطريقة مشوهة ولا إنسانية ومحاصر فوق ذلك، لم يسلم بدوره من المتفيدين والمتقرصين أي من عشاق "الحسابات" الذين تتوزعهم جهات ضرب وضبط ومراقبة لا يعلم بعددها في هذا البلد إلا "صاحب فوق". ولم لا إذا كان دور الرقيب والحسيب مربح للغاية، مربح إلى الحد الذي يقول "لا يخلو جيب كل مدور للفهفة من البقش" حتى أنهم ارتأوا مؤخرا أن من المناسب استثمار مدخلات هذا الحيز في امتصاص البطالة في أوساط خريجي جامعة الإيمان. وذلك بحشرهم في إطار جمعية جديدة وظيفتها حراسة الأخلاق العامة. اسم الجمعية على ما أظن "جمعية الأمر.. الأمر بأيش.. بأيش؟ والنهي.. عن أيش.. والا أيش؟" أرجو ألا تسيئوا الفهم. فهذه ليست أغنية. انه مظهر لإخفاقي عن التذكر. لابد أن للأمر، وفقا للتأويل الفرويدي، علاقة بتجربة مؤلمة للغاية بحيث اقتضت سلامتي النفسية نسيان الاسم. وعودة إلى زميلي- وهو زميلي بداعي التشابه بين قائمتينا للأرقام المطلوبة وربما أيضا لتجاور متكئينا في بعض المقايل، ها قد أدركت أخيرا- هذا الزميل مثقف سابق كما أن لديه تجربة سابقة أيضا في ميدان العمل السياسي. ما يعني انه ينتمي إلى الجيل الذي صهر أزهى سنواته في بوتقة حلم تغيير العالم. مع ذلك، بدا مؤخرا -إذا جاز لي استخدام مؤخرا كمعادل لحفنة من السنوات- شديد الحساسية والنفور تجاه أي حديث يناكش موضوعا سياسيا أو ثقافيا أو سواهما من الموضوعات ذات الطبيعة العامة. وكأنما قطع على نفسه عهدا لا رجعة فيه في أن لا يسمح بتبديد طاقته الذهنية والعصبية في معالجة موضوع آخر سوى الموضوع الجبري والإلزامي -ولا أقول المفضل- المتمثل في أمين الصندوق أو من يأنس فيه استعدادا لإقراضه بعض المال وقت الشدة. لذا، ما أن يندلع نقاش يمت بصلة لموضوع ذي طبيعة عامة، حتى تراه يلوذ بنفسه، يلتحف وجهه التوتر والانقباض فيبدو كما لو انه بصدد منازلة داخلية طاحنة مع آياد غاشمة تنازعه مكانه على متن قارب النجاة -شديد الازدحام بطبيعة الحال- الذي سيقله إلى بر الأمان. وفي هذه النقطة تنفصم عرى زمالتنا قليلا. ذلك أنني -وعلى خلاف زميلي رغم كل شيء- ما أن تتعالى قعقعة النقاش حتى أجدني، بدافع المكابرة أو التشبث بصورتي كصاحب رأي سديد، عاجزا عن كبح جماح رغبتي في المشاركة فأروح أطوح على الفور بوجهة نظري داخل الموضوع أو خارجه -لا يهم- على الأرجح خارجه. والا لماذا، فيما بعد، مسترجعا وجوه مستمعي، يبدون لي كما لو أنهم كانوا، طوال الوقت الذي أتكلم فيه، يحدقون ناحيتي كما في مربوش اقتحم عليهم الجلسة خلسة (اعرف اثنين ستعلو نظراتهما لمعة الظفر لدى قرأتهما هذا وكأنهما انتظرا ذلك بفارغ الصبر. لا يسيئني ذلك على الأقل أكون قد برهنت على أنني أكثر دراية بالتوقعات من منظمات المجتمع المدني) ليس ثمة سبب يدعوني إلى استبعاد الاحتمال. فمع أنني أعد نفسي قارئا نهما وخبيرا في الشؤون السياسية، لم انجح يوما في إستثمار ملكاتي هذه في النقاشات التي أشارك فيها. نظرا لنسياني أولا بأول كل ما أقرأ وما أخبر. والفضل في ذلك يعود بالطبع إلى قائمتي الخاصة بالمكالمات المطلوبة. ألم أقل من قبل أن لدي أيضا قائمة خاصة؟ قائمة أحرص، منذ أن تكرم زميلي بلفت انتباهي إليها، على أن أشيك عليها متى ما تسنى لي ذلك. وفي كل مرة اكتشف أنها لا تختلف عن قائمته إلا في بعض التفاصيل. وبدقة أكبر في تفصيل واحد يتمثل في أن المرتبة الثالثة في قائمتي، وخلافا لخاصته، محجوزة دوما لزملاء يعملون في مهنة الصحافة ومجال الدفاع عن الحقوق والحريات. هل تعرفون لماذا؟! لأنني من فرط سماعي حكايات عن معتدى عليهم بالضرب ومحكومون بالحبس على ذمة هفوات ضئيلة من قبيل السهو عن إلقاء التحية على عاقل الحارة أو ارتداء بنطال جينز أو حلاقة الشارب أو المجاهرة بالضحك (الم يلق القبض على الصحفي محمد المقالح بسبب ضحكة ما يزال يدفع ثمنها حبسا وراء الجدران حتى الآن؟!) ومن يدري، ربما أقدموا على القبض علي بجريرة النسيان. نسيت للتو اسم "جمعية الأمر بأيش والنهي عن أيش والا ايش؟" فأنا كما أخبرتكم من قبل، ولنفس السبب الذي يدعو زميلي إلى تجاهل الخوض في أي نقاش عام، أنسى ما أقرأ و ما أسمع أولا بأول. إنها حالة تدعو للأسى. لا يعرف ذلك إلا من خبرها. وعموما، ولتدارك نسياني اسم الجمعية قبل أن يسفر عن ذلك ضربي أو ضبطي متلبسا بتهمة الإخلال بالأخلاق العامة عن طريق النسيان، سأمرر لكم على نحو عاجل وصفا لحالتي فيما أقوم بعملية التذكر الحثيثة للاسم. لنقل نوعا من التلميح عساه يلهم أحدكم الاسم فيتكرم بإسعافي به. إليكم الوصف: فيما كنت أتذكر لاحظت أن أصابعي تمر بقلق وتوتر عصابيين في ثنايا خصلات لحية متوهمة على وجهي. هل كانت مصبوغة بالحمرة؟ لستُ متيقنا!! في كل حال ما الجدوى من إضافة جهة ضبط وضرب جديدة إذا كانت، في ظل العدد غير المعلوم، لن تضيف إلى العدد الإجمالي فارقا يعتد أو يتباهى به في وسائل الإعلام الرسمية أو التابعة للجمعية. الأمر برمته زي انضياف مولود جديد لسكان الصين. وعودة إلى موضوع المقارنة بين قائمتي للمكالمات المطلوبة وقائمة زميلي أقول انه في ما عدا الاختلاف الوحيد الذي يمكن أن نسميه من باب الدلع ب"اختلاف المرتبة الثالثة" وهو اختلاف يمليه لدي، الخوف من السقوط سهوا في حفرة إحدى جهات الضرب والضبط ولديه الخوف من الوقوع من شاهق الوظيفة. ماعدا ذلك تكاد قائمتينا تتطابقان بالتمام والكمال، ففي كلتيهما يحتل المرتبة الأولى والثانية على التوالي رقم أمين الصندوق ومن نَسْهَنْ منهم قرضا وقت اللزوم. كما أن القائمتين تخلوان بنفس القدر تقريبا من أرقام ذوي القربى (يا ترى كيف ستعالج جمعية الأمر بأيش حالة كهذه؟ هل ستطرح على نفسها السؤال عن السبب لتشرع من ثم في الإجابة بتجرد أم أنها ستكور كوارة واحدة كحال "شقيقيتها" ومثلها الأعلى إلى تطبيق أحكام الشريعة عمياني غمضاني وكأنها مش مصدقة أنها حصلت واحد تجلده. بالنسبة لي لا أريد لذا ولا لذاك أن يحدث. ولو قبل القائمون عليها نصيحتي، متغاضين لبعض الوقت عن هفوة نسياني اسم جمعيتهم أولا وعدم كوني "عالما" أو ممن يتنازلون للقب بأي ثمن ثانيا، لنصحتهم بأن أفضل طريقة للتقرب إلى الله هي أن يتركوا الناس في حالهم) وأصدقاء الماضي. أصدقاء الدراسة الثانوية والجامعية بالذات. أصدقاء "الأيام السهلة" حسب قصيدة للشاعر علي المقري. الأصحاب الذين استعصوا إلى آخر لحظة عن آية رابطة فيما بينهم ما عدا "خبز الطاوة" والرصيف والشعر والقصة والأغنية وحلم إعادة عجن العالم من جديد. هؤلاء الذين أصبحوا معدومين الآن مثل عملة قديمة "متسكعي الزمن الغابر، أبطال الأغاني الشعبية الكسالى، هؤلاء المتشردون الذين يتسكعون من طاحونة إلى أخرى وينامون تحت أجمل نجمة؟ هل اختفوا باختفاء الدروب الريفية والحقول والغابات والطبيعة؟ يُعرف احد الأمثال الشعبية التشيكية كسلهم مجازا قائلا: إنهم يتأملون نوافذ الله. ومن يتأمل نوافذ الله لا يسأم ابدا.." الأشد شبها بمن ورد وصفهم سالفا في الاقتباس-المأخوذ من رواية "البطء" لكونديرا- أينهم الآن؟ وما مصير أحلامهم؟ لا يضع التساؤلان على عاتقهما عبء حمل أي نوع من أنواع الحنين إلى الماضي بالطبع، ولا يتورطان في تمجيد بؤس "خبز الطاوة" فيه. كما أنهما ليسا مهمومين باستدعاء أصحاب بعينهم أو بالرغبة في إحضارهم مربطين - وإلا كيف سنوفق حينئذ بين هذا وواقع أن قائمة صاحبهما خالية من أرقامهم- لكنهما على الأرجح يحاولان استدعاء روح الصحبة التي كانت بصرف النظر عمن يرتديها. كما أنهما لا يراهنان على حلم بعينه أو شكل سبق للحلم أن تجسد فيه بالذات. لكن على روح الحلم بصفة عامة. روح الحلم التي تتمتع بقابلية هائلة على التعدد والتشظي في أشكال من التبادل والحوار -ليست على غرار جمعية الأمر بأيش طبعا ولا الهياكل الصماء لمنظمات المجتمع المدني الحالية- روح الحلم التي تستعصي على القولبة. والتي ما إن يصر الناس على التعرف عليها في قالب معين دون سواه متقاعسين عن إعمال إفهامهم في احتمال هذه القابلية على التنوع والثراء اللامحدودين، حتى يتجمدون معها في نفس القالب أو يرتدون عنها في نفور نحو أشكال من التذرية الاجتماعية المقيتة والتي إذا ما التئمت فحصريا على قاعدة قائمة "شلني اشيلك" سالفة الذكر. عن هؤلاء الأصحاب بالذات أتساءل: أين -ومن-هم الآن؟ بل أين -ومن- أنا الآن؟

المكان والسياسة في اليمن

ليس اعتباطا أن يقال عن الديمقراطية الأثينية إنها "ابنة الساحة" أي ابنة فضاء عام بالمطلق وهو من السعة والرحابة بحيث يسمح للأجساد بحرية التنقل والحركة والتشكل وإعادة التشكل وللعقول بالتواصل على نطاق واسع وبلا قيد أو شرط. بتعبير آخر فهو يسمح لعدد اكبر من الإرادات الفردية أن تلتقي وان تتعرف على صورتها في إرادة أعلى وأسمى هي محصلة هذه الإرادات مجتمعة. وعلاقة السياسة والثقافة بالمكان في اليمن من الموضوعات الملحة لكن، في الآن ذاته، الحساسة التي يحاول الجدل السياسي والثقافي الدائر تجاهلها. فليس خافيا على احد أن المقيل يكاد يكون المكان الأوحد لتداول الشأن العام في اليمن. وهذا المكان بما يشترطه من عزل بين الناس على أساس معايير في تعدادها الجنس والمكانة الاجتماعية، ومن تربية للنمطية والطقوسية ومراعاة التقاليد ناهيك عن القيود التي يفرضها على حركة الجسد(حول العلاقة بين الحركة والنشاط الذهني يمكن استشارة مقالة فلسفة السفر لجورج سنتيانا في كتابه "مولد فكر" وأيضا كتاب "..... لزكي نجيب محمود" كما من المفيد بهذا الخصوص التذكير بما قاله عبد الكريم الرازحي في إحدى المقابلات من (انه يدين بكتاباته لقدميه) وفي هذه النقطة بالذات يمكن اعتبار المقيل حلقة من حلقات التدجين الاجتماعي للجسد، هذا التدجين الذي يبدأ بالأسرة ثم بمدرسة معادية لكل أنواع النشاط الحركي ثم بالبيئة التي تخلو من الملعب والحديقة والساحة والنادي وصولا إلى التقاليد. إلى ذلك يُعد المقيل -حسب رسالة ماجستير لعبد الحفيظ النهاري لم اطلع عليها لكنه حدثني عنها- مكانا ملتبسا يتداخل فيه الخاص والعام ويعمل فيه الخاص على تحجيم العام وإعاقته عن التبلور في شكل مستقل. كل هذا وغيره يسوغ الشكوك المثارة حول هذا المكان ونصيبه من المسؤولية عن خنق بوادر ازدهار المجالين السياسي والثقافي في اليمن. إن عجز منظمات المجتمع المدني عن خلق فضاء مديني بديل جذاب يغري على مبارحة الحيز الضيق الذي يمثله المقيل ويسهم في تكسير الحواجز بين أبناء المهنة الواحدة أو الانتماء السياسي الواحد بما يؤدي إلى خلق أرضية ملائمة لتلاقح الأفكار وتبلور الرؤى ونضوج المشاريع وتاليا إلى خلق متحدات اجتماعية قوية قادرة على وضع حد لغطرسة السلطة التنفيذية وإعادة رسم حدود صلاحياتها. إن عجزها عن خلق فضاءات كهذه، حتى لو اتخذت هذه الفضاءات في البدء مظهرا بعيدا عن الحديث الصاخب للسياسة ومشاغلها، لهو حسب هذا الطرح مؤشر ناجز على فشلها.

م.ع

الاربعاء 14 جمادى الآخرة 1429هـ الموافق 18 يونيو 2008 العدد (156)
Wed. 14/6/1429 - 18 June 2008

رواية «4/1 جرام» للمصري عصام يوسف..

وأخيراً.. صار للمترَفين روايتهم

جمال جبران
Jimy34@hotmail.com

(1)

وأخيراً، صار للمترفين روايتهم. صار لأصحاب ومواطني ال" الهاي كلاس " ناطق أدبي خاص بهم. راوٍ يحكي عنهم ويقول بأحوالهم وما يكون فيها. وأخيراً صار لأهل الطبقات العليا أديب وكتاب عمل على انتشالهم من الهامش إلى المتن. عمل على خروجهم من دائرة الإهمال.

فدائماً، ما كان تمثيل هذه الفئة الاجتماعية في الأدب محصوراً في إطار تكميل الصورة العامة والمشهد العام. باعتبارهم عنصراً من عناصر الحياة، لا باعتبارهم مركزها. أو على أكثر تقدير تأديتهم لدور كومبارس مهمته الأولى تكميل الجزء الصغير الناقص من الصورة.

في الأدب المصري، هنا على وجه الخصوص، حضرت الشخصية المترفة كعامل مساعد مهمته تظهير الشخصية المقابلة، بطل العمل (الفقير) عادة.

وحتى ولو وجدت مثل هذه الشخصية في صدارة أي عمل، لا يكون الترحيب بها سهلاً أو متاحاً بمجانية ما. هناك، باعتقادي، ميل إنساني يدفع باتجاه اتخاذ نظرة سلبية مسبقة عن أفراد تلك الطبقة، مهما بلغت درجة معاناتها.فلا يجدوا تعاطفاً أو حتى مجرد ترحيب بهم، على أقل تقدير.

هي طبقة اجتماعية تقع دائماً في دائرة الشك. تقع في دائرة المتهم الرئيس المتسبب، ولو بشكل مسبق، في إيلام الآخرين وفي معاناتهم. فأهل هذه الطبقة، في الوعي الجمعي، هم الأذية والأذى، هم الشر المستطير، هم الوباء والطاعون. هم رصاصة الجريمة التي سكنت جسد رجل فقير. هم الباشا الذي يعمل على اضطهاد رعاياه في عزبته الخاصة. هم ابن الباشا الذي يقوم بإغراء ابنة الفلاح واعداً إياها بالزواج وهذا فقط كيما ينال منها ليسافر بعد ذلك في منحة دراسية تاركاً الفتاة الفقيرة لمصيرها الأسود. وفي درجات أدنى، هم صاحب العمارة الذي يضطهد سكان عمارته. رئيس المصلحة المتسلط على موظفيه. مأمور قسم الشرطة " المفتري.

والى كل هؤلاء نماذج أخرى متعددة بتنوع المجال الاجتماعي. وقد عملت الدراما المصرية (سينما وتليفزيون)، بصفة خاصة، في تجسيد هذه الفئة الاجتماعية مراراً وتكراراً وبذات الصورة والملامح، باستثناء نماذج قليلة تدخل في حكم النادر.

(2)

وعليه، كان صدور رواية "4/1 جرام " للكاتب الشاب عصام يوسف، (نجل الكاتب الكبير عبد التواب يوسف، أبرز الأقلام العربية التي تخصصت في مجال أدب الطفل)، صدرت لتلاقي نجاحاً تجارياً لافتاً قبل أنه حقق في ثلاثة أسابيع مالم تحققه رواية " عمارة يعقوبيان " لعلاء الأسواني في سنة كاملة. وما يزال صدور طبعات جديدة منها يتوالى قائلاً بتحقيقه حالة روائية، تجارية خاصة)بين يدي نسخة من الرواية في طبعتها الثانية التي صدرت في الإسبوع الثالث لصدور الرواية الرسمي). كل هذا على الرغم من حجم الرواية الضخم نسبياً (يقترب من السبعمائة صفحة)، وهو حجم يصعب في الوقت الراهن أن يجد له قارئاً مخلصاً لديه من الوقت والقدرة على الاحتمال ما يدفعه لإنجاز قراءة هذا العمل. هذا إضافة لسعر الرواية المرتفع (خمسون جنيهاً)، وهو رقم مرعب، بحسب تعليق احد الصحفيين. كل هذا يقول بماهية ونوعية الفئة الاجتماعية التي تستطيع امتلاك هذه الرواية. (بحسب استطلاعات رأي حول الرواية، جاء مايقول أنها تلاقي رواجاً كبيراً في مناطق جغرافية محددة في المدن المصرية الرئيسية. يتمتع سكانها بحياة ذات مستوى اقتصادي مرتفع).

(3)

من الناحية الفنية، جاءت رواية "4/1 جرام " تحت مايمكن تسميته " الرواية التسجيلية ". حيث يقوم الكاتب، حقيقة، بتسجيل ماسمعه من اعترافات صديقه الحميم (صلاح) عن تجربته في عالم المخدرات. وكان هذا قبل أكثر من خمسة عشر عاماً. إلى أن جاء الوقت الذي طلب فيه صلاح من صديقه تدوين تلك الاعترافات في كتاب حتى يستفيد الشباب من تجربته. ولذلك كتب على غلاف الرواية " رواية واقعية ".

تحكي الرواية ماكان ل" صلاح " رفقة شلة من رفاقه (أحمد، حسين، رامي، بهاء، علاء)، من أبناء الذوات المنتمين لعالم ما بعد الانفتاح المصري ومارافقه من صعود غير مسبوق لأغنياء جدد تمكنوا من استغلال الفرص التي سنحت لهم. هم تلاميذ في مدرسة لغات باهظة التكاليف. يعيشون حياة منفلتة بعيداً عن مراقبة الأهل المنشغلين بأحوالهم. كما والمال متوافر بين أيديهم.

كانت سيجارة حشيش هي الخطوة الأولى لدخولهم عالم الإدمان، فشرب البيرة والخمر بدرجة لاحقة. ومن ثم انفتح كل شئ.

في إحدى حفلات رأس السنة وهم في المرحلة الإعدادية (وهي احتفالية مقدسة في عرف أبناء هذه الطبقة)، دخل عليهم بهاء قائلاً:

" اسمعوا يا رجالة رأس السنة دي مش خمرة ولا حشيش.. مفاجأة.. الجديد البريمو.. سحر يا اكسلانس.. أنا معايا هيروين بودرة ربع جرام.. فرد صلاح:

ويعني هيعمل إيه الربع جرام دا؟

بهاء: دلوقت تشوفوا الربع جرام دا هيعمل إيه.. البودرة هتخليكم ملوك ". فكانت البداية التي انتهت بالإدمان الكامل.

الرواية مكتوبة بلغة بسيطة تقترب، أحياناً إلى درجة الحكي الساذج، خليط من الفصحى والعامية. كما يبدو أنها مكتوبة أصلاً كسيناريو جاهز وخاص بعمل سينمائي، (قال كاتب الرواية عصام يوسف أن شركته الخاصة،" مونتانا ستوديوز"، بصدد إنجاز اللمسات الأخيرة في شأن تحويلها إلى عمل سينمائي). يقودنا هذا إلى مباشرة لعقد مقارنة بين ال" 4/1 جرام "، وبين أعمال أدبية عديدة تحولت إلى الشاشة الكبيرة، عمل " المدمن " لأحمد زكي ونجوى ابراهيم، على سبيل المثال. فسوف تكون مقارنة تصب بلا شك (بالنسبة لي على الأقل)، في صالح " المدمن " الذي أدّاه الراحل أحمد زكي باقتدار عال.)نعود هنا لمسألة الميل الفطري الدافع للتعاطف مع الشخصية الفقيرة). فعلى الرغم من اللحظات الإنسانية المكثفة في بعض زوايا الرواية (4/1 جرام) أقصد، إلا أننا (فيما يخصني)، حال القراءة لانشعر بوجود ذلك التعاطف الإنساني المطلوب أو المفترض أن يكون في مثل هكذا حالات. لا تكون سوى قراءة محايدة. لكأننا نقف قبالة شخصيات بلا دم أو لحم. مجرد شخصيات بلاستيكية. يكون مرورنا عليها كما المرور على حادثة اعتيادية تحصل كل يوم أمام أعيننا فلا نعود نتأثر. كما وهم سبب ألآم الآخرين، فليتذوقوا إذن من ذات الكأس.

وقد
يصل الأمر إلى
حدود التشفي، بل هو التشفي
بعينه هنا وبوضوح على الرغم
من قساوة هذا الشعور. لكنه
الوعي الباطن الذي يشير باتجاه أفراد هذه الطبقة قائلاً أنه ليس بالإمكان تواجدهم في مقام الضحايا. وبالتالي فسقوط أمر التعاطف معهم يكون واجباً. هي قراءة ثأرية إذن، (إن صح التعبير). وفوق هذا تقف مسألة عدم تقديم الرواية جديداً على المستوى الفني والجمالي كعامل رئيسي في عدم فعل ذاك التعاطف. هو مجرد سرد اعتيادي مسهب ممتد على مساحة تقترب من السبعمائة صفحة، (أنجزت قراءتها بصبر كمن أزاح حملاً ثقيلاً من على ظهره). فلا سبب فني واضح إذن لهذا النجاح التجاري الذي حققته هذه الرواية وما تزال. حيث وكل شئ فيها يقول بعاديتها ومجاورتها لأي عمل أدبي بسيط ويخرج إلينا منها الكثير والكثير ويحدث هذا بشكل يومي.

إننا لو قمنا، على سبيل المثال، بعقد مقارنة بسيطة بين " 4/1 جرام " وبين رواية " تغريدة البجعة " لمكاوي سعيد (قمنا بتقديم قراءة لها في العدد الفائت على هذه المساحة)، وهي الرواية التي خرجت في توقيت موازٍ ل" 4/1 جرام "، وحازت على نجاح تجاري مماثل. فلن تكون المقارنة لصالح الأخيرة، حيث بدت " تغريدة البجعة " كمثال باهر على فرادة العمل الأدبي الشاب ومتانته قائلاً بالمستوى الذي وصلت إليه الرواية المصرية/ العربية الشابة بشكل عام. في حين جاءت " 4/1 جرام " لتقول بحالة طارئة، وبفئة طارئة، وبمناخ اجتماعي طارئ، لن يطول الوقت حتى يذهب إلى النسيان والأرشيف. فمثل هذه الأعمال (الموضة)، لا يكون احتمالها على البقاء والصمود طويلاً، تماماً كحال أبناء ذات الطبقة الذين تتحدث عنهم، فسرعان مايصيبهم الملل، تاركين الأدب لحال سبيله، باحثين عن لعبة مسليّة أخرى.

اتحاد الأدباء وغياب العمل المؤسسي

محمد ناجي احمد
mohmad6777@gmai.com

منذ الانتخابات السابقة لمؤتمر اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، والتي افرزت مجلساً تنفيذياً انبثقت عنه امانة عامة – والنظام الاساسي لهذا الاتحاد مركون في الرف، فما ان انتهى المؤتمر العام باقرار تعديلات النظام الاساس والذي يشترط مرور خمس سنوات على عضوية المرشح للمجلس التنفيذي حتى وجدنا من بين اعضائه من لم تمر على عضويته الثلاث سنوات، ثم اردفت بمخالفة ثانية وهي ترشيح اعضاء قيادة الفروع إلى المجلس التنفيذي والامانة العامة، وهو ما يعني الجمع بين مستويين قياديين في الاتحاد، وإن عالجوا هذه المخالفة بتقديم استقالاتهم من الهيئات الإدارية للفروع وبأثر رجعي!! ومع ذلك يمكنك أن تقرأ في صحيفة الثقافية ضمن التحقيق الذي اجراه الزميل "صدام الكمالي" تصريحاً لهدى ابلان تدعي فيه ان هذه الامانة العامة اكثر الامانات التزاما بالنظام الاساس، كيف لا وهم يتنكبون مخالفة اسس هذا النظام الذي وضعوه بانفسهم ثم ما انفكوا يخالفونه في العديد من نصوصه فالنظام الاساس ينص على عدم الجمع بين عضوية قيادية لنقابتين ومع ذلك نجد العزيز "محمد الغربي عمران" رئيساً لنادي القصة وعضواً في الامانة العامة للاتحاد!!

لجنه اعادة فحص العضوية:

في المؤتمر العام لاتحاد الادباء والكتاب اليمنيين الذي عقد في عام 1993م شكل المؤتمر انذاك (لجنة اعادة فحص العضوية) برئاسة الاستاذ/ عبدالودود سيف، وكان يفترض باللجنة ان تبدأ عملها بعد الانتخابات، الا أن اللجنة عطلت من وقتها، بل ان حال العضوية من 1993 – 2008م ازداد سوءاً، حتى وصل الامر بصعود من لا تنطبق عليه شروط العضوية إلى الامانه العامة الحالية، اقصد عضوية اتحاد الادباء!! ولكم ان تفكروا في ذلك.

طباعة الكتاب:

يفترض ان طباعة الكتاب وتسويقه للاعضاء هي من اهم اولويات الاتحاد، ومع ذلك فإن اصدارات الاتحاد خلال هذه الدورة الانتخابية الاخيرة لا تتجاوز العشرين عنواناً بعضها كتب روتينية تتعلق بالاربعينيات الاحتفائية!! والمسألة لا ترتبط بمقارنة الاصدارات مع الامانة العمة السابقة التي وصل عدد الاصدارات ايامها إلى 220 عنواناً – وانما تتعلق بسوء استخدام اموال الاتحاد، والانشغال بصرف اكراميات شهرية لبعض الاعضاء الذين يرتادون الاتحاد كلما زارهم الامين المالي نهاية كل شهر... وهو ما ظهر عياناً من خلال مقالات (الحاضري العولقي) في صحف التجمع والوسط والشارع.

من التنافس الحزبي إلى التنافس النفعي

منذ الانتخابات التي اجريت في اتحاد الادباء عام 1997م والتنافس الحزبي يتلاشى لصالح هيمنة المؤتمر الشعبي العام، والذي وصل به الأمر إلى الاشراف المباشر من خلال فروعه في المحافظات – على انتخابات فروع الاتحاد وصولاً إلى المؤتمر العام الاخير الذي افرز هيمنة كاملة للون سياسي وحيد مما جعل التنافس يأخذ منحى نفعياً فيه من الانانية ما يطفو خارج حيز الاتحاد، فهل ستسير الانتخابات القادمة على نفس الوتيرة، هذا ما اظنه، وهو كارثة ينبغي تداركها من خلال الارتقاء بالتنافس بحيث يكون اساسه الاختلاف البرامجي الذي يجب على من يقدم نفسه للترشح في قيادة الفروع والمجلس التنفيذي والامانة العامة وعلى هذا الاساس من التنافس البرامجي بين الافراد اعتقد اننا سنعيد تصحيح مسار هذا الاتحاد من المستوى الذي ينحدر إليه. فهل ذلك بالمستطاع.

رباعيات

صلاح جاهين

ياما صادفت صحاب و ما صاحبتهمش
و كاسات خمور و شراب وما شربتهمش
أندم على الفرص اللي انا سبتهم
و الا على الفرص اللي ما سبتهمش؟
عجبي

رقبة قزازة و قلبي فيها انحشر
شربت كاس و اتنين و خامس عشر
صاحبت ناس م الخمرة ترجع وحوش
و صاحبت ناس م الخمرة ترجع بشر
عجبي

ليه يا حبيبتي ما بيننا دايما سفر
ده البعد ذنب كبير لا يغتفر
ليه يا حبيبتي ما بيننا دايما بحور
أعدي بحر ألاقي غيره اتحفر؟
عجبي

النهد زي الفهد نط اندلع
قلبي انهبش بين الضلوع و انخلع
ياللي نهيت البنت عن فعلها
قول للطبيعة كمان تبطل دلع
عجبي

عنوان المدى على شبكة الانترنت
www.alnedaa.net

Alnedaa.yemen@gmail.com

المدى

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 14 جمادى الآخرة 1429هـ الموافق 18 يونيو 2008 العدد (156) Wed. 14/6/1429 - 18 June 2008

أسرة «النداء» وافقت على استقالته

جلال يدير مشروعاً لمركز تلفزيون الشرق الأوسط

وافقت أسرة تحرير «النداء» الخميس الفائت على الاستقالة التي تقدم بها الزميل جلال الشرعبي مدير التحرير الشهر المنصرم وذلك بسبب رغبته في التفرغ لإدارة مشروع إعلامي ضمن خدمات مركز تلفزيون الشرق الأوسط.

وتمنت أسرة التحرير للزميل العزيز التوفيق في عمله الجديد، وعبرت عن تقديرها للجهود التي بذلها منذ تسلمه إدارة تحرير «النداء» في ابريل 2007 وبخاصة اسهامه في تحقيق انتقالة نوعية في أداء الصحيفة من حيث الشكل والمضمون.

عبدالكريم الخيواني: لم أكن يوماً وحدي في مواجهة المحنة*

السيدات والسادة:
السلام عليكم

إن منحي هذه الجائزة شرف كبير لي ولزملائي الصحفيين في اليمن. ولا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والامتنان لمنظمة العفو الدولية، كما لكل الحضور الكريم الذي يشارك في هذه المناسبة.

وددت لو كنت بينكم الآن لتسلم الجائزة، ولأخاطبكم مباشرة. لكنني الآن سجين في بلدي، بعدما صدر حكم قضائي من محكمة استئنائية الاثنين 9 يونيو بسجني 6 سنوات.

تمارس السلطات في بلدي انتهاكات ممنهجة ضد الصحفيين وأصحاب الرأي. وما تعرضت له ليس إلا نموذجاً لما يواجهه الصحفيون اليمنيون من اعتداءات ومخاطر جراء التزامهم المهني والأخلاقي.

لقد ازدادت أوضاع حرية الصحافة في اليمن سوءاً مؤخراً جراء إصرار السلطات على عزل الرأي العام المحلي والخارجي عن أزمات خطيرة كالحرب التي اندلعت قبل 4 سنوات في صعدة (شمال اليمن) وما ينجم عنها من أوضاع إنسانية مأساوية، والاحتجاجات السلمية للمواطنين في المحافظات الجنوبية والشرقية ضد الإقصاء والحرمان من الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية.

إن الصحافة المستقلة والمعارضة، وهي من أهم وسائل التغيير السلمي والإصلاح الديمقراطي، تنشط في بيئة قاسية ومحفوفة بالخطر، خصوصاً في ظل غياب قضاء مستقل وعدم احترام للقانون واستشراء الفساد المؤسسي، واحتكار الحكومة للإعلام المرئي والمسموع. وقد طورت السلطة آليات قمعية ضد الصحفيين وأصحاب الرأي المعارضين والناشطين الحقوقيين. وتتنوع هذه الآليات بين السجن والتعذيب والتلويح بالقتل واستخدام صحف صفراء يجري تمويلها من الخزانة العامة للتشهير بالناشطين الحقوقيين والمعارضين، وبخاصة الصحفيات المستقلات والناشطات الحقوقيات.

إن المؤمنين بالحرية والعدالة والمساواة والديمقراطية يدركون أن تجسيد هذه القيم الإنسانية، يتطلب التضحية والصبر والتسلح بالأمل، كما والإيمان بأنهم ليسوا وحدهم في المواجهة. وهذه الجائزة شاهد قوي على ذلك.

لقد منعتني السلطات مراراً من السفر، وسبق لي أن خبرت محنة السجن قبل أربع سنوات، وتعرضت للخطف والتعذيب أكثر من مرة، لكنني لم أكن يوماً وحدي، بفضل تضامن زملائي وزميلاتي، ومؤازرة الحركة الحقوقية اليمنية الفتية التي لا تعرف اليأس، وبفضل حركة حقوقية عالمية مؤثرة تصدت على الدوام لانتهاكات السلطة اليمنية الهادفة إلى عزلي وكسر إرادتي.

إذ أجدد اعتزازي بهذه الجائزة بدلالاتها الإنسانية والحقوقية النبيلة، لا يفوتني التأكيد في هذا المقام بأني أعتبرها تكريماً مستحقاً لكل من وقف معي في وجه القمع والإرهاب وثقافة الكراهية والتعصب، وفي المقدمة زوجتي العزيزة الصابرة، وأطفالي الأحبة.

شكراً لكم

* كلمة الخيواني في حفل تسليمه جائزة «صحافة حقوق الإنسان المعرضة للخطر – لندن».

نافذة

كتابة في أفق الانتظار

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

اسقمني الملل التاريخي وانسدت شهيتي في التباهي بركوب بغلة الكتابة بذات الطريق التي درجت عليها، وغدوت أشعر بحرج شديد ومؤلم من نفسي فيما لو كتبت من جديد عن حراجة المرحلة وخطورتها، وعن المنعطف «التاريخي» والظرف الدقيق والحساس والتعقيدات والصعوبات والتحديات الكبيرة، الجمة، الضخمة، والمؤامرات الخارجية المتكالبة على البلاد والأمة! والمقرف أني وصلت متأخراً إلى إدراك حقيقة احترافي لكتابة مقرفة من غير انقطاع كانت على الدوام مقصورة ومحصورة على ما اسمع وما أقول، وبما يعني أني لم أكتب قط ولم أتجرأ بعد على كتابة تخالف ما أقترفت بجرأة من لا يخشى الجهر بأنه قادر على أن يبدأ من «درجة الصفر».

وترنحت وتخبطت كثيراً في محاولة ممارسة كتابة مغايرة تمكنني من استعادة بعض جأشي ونفسي كيما أكف عن القرف.

وبالمناسبة لست أملك غير ذرف دموع الامتنان الغزيرة لقراء صبورين احتملوا عقوبة متابعة ما أكتب بصبر بطولي أغريقي.

وفي الآونة الأخيرة أصبحت فريسة نهش جرذان الشعور بالندم والخسران والخذلان كلما استعدت شريط خيباتي في مشوار الكتابة –ان جاز اعتبارها كتابة– مذ وعيت نفسي –ان جاز لي الزعم بوعي– لأني تشوشت بالتخالط بين ما أسمع وأقول وأكتب وأغماني التشوش الدامغ لكائن شفوي بامتياز وأوجعني احساسي بشطب عقدين وأكثر من عمري في «كتابة» شفوية، وتكشف لي أني كنت أكتب ما سمعت، وكانت الأقوال والمقولات والامثولات تكتبني ولم أحس بغلاظة وعدوانية ما فعلت تجاه الناس ونفسي بالدرجة الأولى، وأنا أكرر وأتكرر في القول إن المرحلة خطيرة والظرف حساس وتاريخي وغير مسبوق. ولم التفت إلى أن هذه الثيمة كانت نقطة انطلاقي واستمرت معي في تألقي وأحاقت بإخفاقي! وكأني واحد من اقراني واصلت كتابة ما أسمع وما أقول ويقال، ولم اتجاوز شرط الكائن الشفوي البائس والمنتمي لعالم ما قبل الكتابة، وغير المتجذر بكتابة تنظفر جديلتها بالتفكر والتفكير والسؤال والدهشة والاكتشاف والنسبية والشك والاحتمال والخيال.

وكأي متلاسن أو متلاغط، توهمت ممارسة الكتابة بضرب من التعويض عن افتقادي لأمنية تأكيد سلطة الذات الشفوية من خلال «منبر» آخر، ولا فرق بين منبر الجامع أو الساحة أو المنبر السياسي والرئاسي، وليس ثمة ما يصدر عن «المنبر» غير الكلام الخطابي البلاغي الأجوف.

مؤخراً بدأت أقرأ بطريقة مغايرة لما كنت أقرأ، وتوسلت بقراءة منتجة منزهة عن التلهي بالمطالعة وفي أفق نشدان ابتكار الذات بكتابة منتجة، واستوقفتني حزمة مذهلة ومتناثرة من الوقائع والمشاهد التي حملتني غصباً على الاعتراف بصعوبة وحراجة وخطورة المرحلة!

ووجدتني أسأل: من سيصدقني! وكيف لي أن أصدقني رغم إدراكي العميق بأن البلاد –هذه المرة تقع في الهاوية، وفي الداهية، والقيامة.

واستعذت بالرب من أن أكون من خبراء «الداهية» أو من المبشرين بـ «القيامة» أو من أن اقدم على كتابة ترسم في الافق القيامي وتسهم في صياغة بيان الآخرة.

وهجست: ربما تعيد الأوضاع صياغة نفسها لتسمح لنا بمفتتح آخر وكتابة أخرى.

أزمة قبل كل مؤتمر

محمد الغباري
malghobari@yahoo.com

باستثناء المؤتمر العام الاستثنائي لنقابة الصحفيين الذي عقد قبل عامين لانتخاب النقيب الحالي نصر طه لابد وأن تختلق أزمة قبل كل مؤتمر والسبب في المجمل هو التحشيد الحكومي للعضوية بغرض ضمان الفوز بأغلب مقاعد المجلس والظفر بموقع النقيب.

اليوم تواجه نقابة الصحافيين نفس المحنة، اذ ما أن أعلن عن فتح باب الترشيح لمنصب، النقيب وعضوية المجلس حتى انتفضت أطراف السلطة غضباً من تعمد المجلس اسقاط حق عدد كبير من الصحفيين من العضوية، وتم تأليب بعض قيادات الفروع على تبني نفس الموقف وما يزال الضغط حتى الآن يسير باتجاه تأجيل المؤتمر إلى حين ضم نحو مائتي عضو جديد إلى قوام الجمعية العمومية.

الحرص على النقابة والمهنية لم يظهر عند الاعتقالات والمحاكمات التي طالت العشرات من الصحف والصحفيين، ولم تظهر النزعة المهنية الصرفة من هؤلاء حين تم اقتحام مكتب صحيفة «الأيام»، ولا عند اغلاق صحيفة «الوسط» وسحب ترخيص صحيفة «الديار» ولا عند اعتقال الزميل عبدالكريم الخيواني ومحاكمته ومن ثم حبسه حالياً بحكم غير بات. ولا هي كذلك حين أصبحت ضحكة الزميل محمد المقالح سبباً في بقائه في السجن ستين يوماً ومازال ينتظر ما سيصدر بحقه من محكمة أمن الدولة.

قبل يومين كان هناك نحو عشرين شخصاً داخل نقابة الصحافيين يطالبون بالعضوية ويتهمون المجلس الحالي بالمحاباة.

جل هؤلاء كانوا من دائرة التوجيه المعنوي وقد استغربت هذا الاستبسال في الحرص على عضوية النقابة مع أن لا مصلحة لهم في ذلك، لأن أي دفاع عنهم من قبل النقابة يواجه برفض مسؤوليهم على اعتبار أن هؤلاء يخضعون لقانون الخدمة العسكرية وهو القانون الذي يمنع أفراد الجيش من الانتماء الحزبي وممارسة النشاط السياسي أو الانتماء إلى جمعيات ونقابات.

قبل أن يبدي نقيب الصحافيين –على استحياء– استحسانه فكرة تأجيل موعد انعقاد المؤتمر العام، كانت مواقع اخبارية حكومية تؤكد أن هناك توجهاً لتأجيل المؤتمر عشرين يوماً للبت في العضوية المعلقة ودراسة مشروع التعديلات على النظام الأساسي وميثاق الشرف الصحفي.. وقد عززت هذه الرغبة بقرار وقف صرف تكاليف انعقاد المؤتمر وبقية موازنة العام الحالي.

منذ العام 1996م وعدد كبير من الصحافيين يطالبون بالعمل من أجل إيجاد نقابة للصحفيين لا تخضع للسيطرة الحكومية من جهة الموازنة أو من حيث النص على عدم جواز وصول رؤساء المؤسسات الاعلامية والناشرين ورؤساء تحرير الصحف إلى موقع نقيب الصحافيين وحتى مجلس النقابة، لأن هؤلاء هم مصدر الممارسات الخاطئة المفترضة على العاملين معهم، وإذا كان القاضي هو الغريم فلمن الشكوى.

اليوم ووجهة مجلس النقابة لم تتضح بعد، هل سيكون مع تأجيل المؤتمر واعادة فتح باب العضوية من جديد أم سيكون مع المضي في عقد المؤتمر في موعده مع الاعتراف بأخطاء ارتكبوها عند اقرار قوام العضوية الجديدة والتقصير في تنفيذ ما وعدوا به. أظن أننا أمام مفترق طرق، فإما إعادة المبايعة كما حصل مع إتحاد نساء اليمن وغيره من النقابات أو أن تقسم النقابة كما حدث عند انعقاد المؤتمر العام الثاني، حيث استفرد الحكم بالعضوية وبالقيادة وبالتالي فإن الخيارات أمام الصحفيين ستكون مفتوحة لتحديد ماذا يريدون.

شخصياً أؤيد فكرة التعدد النقابي باعتبار أن ذلك سمة من سمات المجتمعات الديمقراطية، كما أن غياب المصلحة المشتركة بين الصحافيين المتنفذين في المؤسسات الحكومية وزملائهم في الصحف المستقلة والمراسلين وحتى في الصحف الحزبية يعزز من هذه الرؤية حتى لا نظل اسيري الأزمات التي تزحف علينا عند كل مؤتمر.

زوجوا بنت الثمان وضاع الضمان..

الفتاة اليمنية بين العرف والقانون

■ بشرى العنسي

«أحسن لهن يستترين، قد في مصايب هذي الأيام» كان هذا رأي أم يوسف، التي ترى أن لا يقل عمر الفتاة عن خمسة عشر عاماً وأن يكون زوجها مقارباً لها في العمر. في حين أظهر المدرس شاكر السودي تأييده للزواج المبكر ولكن حين استحضر صورة ابنته الصغيرة عاد وقال لا أظن بأني سأقدم على تزويج ابنتي قبل الثانوية، وهو السن المناسب في رأيه.

اختلفت الآراء في السن المناسبة لزواج الفتاة وطرحت أرقام متباينة، ودخلت مساءلة من يزيد ومن ينقص. فقرات عدة في قانون الأحوال الشخصية تم تغييرها في كثير من الدول العربية بحيث تضمن طفولة هادئة للفتاة لأطول فترة ممكنة، ففي دولة الامارات وفي الفقرة الأولى من قانون الأحوال الشخصية المادة عشرين على أن سن الزواج ثمانية عشر عاماً للفتى وللفتاة ستة عشر عاماً. وفي القانون السوري تم تحديد سن ثمانية عشر عاماً للفتى وسبعة عشر عاماً للفتاة وأجاز القانون زواج الفتى بسن 15 عاماً، الفتاة 13 عاماً بإذن القاضي وموافقة الولي في حين كانت السن في القانون التونسي 20 عاماً للفتى، 17 عاماً للفتاة.

في اليمن هناك فقرة حددت سن الزواج بالنسبة للفتاة ولكن النص لم يأت ضمن قانون الأحوال الشخصية إنما في العرف الاجتماعي «زوج بنت الثمان وعلي الضمان».

«زوجت بنت الثمان» كما قالت قواعدنا العرفية لكن إلى الآن لم يستطع أحد أن يضمن ذلك الزواج. حيث أثبت الضامنون فشلهم وسط مقبرة امتلأت بمواليد وفتيات نتيجة هذا الضمان.

في اليمن الرجال هم أكثر من يؤيد الزواج المبكر للفتيات في اليمن وهو ما أظهرته نتائج مسح مواقف واتجاهات الرجال حول تنظيم الأسرة 2001. في حين كشفت دراسة حول فهم عناصر الثقافات الفرعية المؤثرة في السلوك السكاني لليمن 1999. أن المراهقين في حضرموت وإب يفضلون أن تتزوج الفتاة مبكراً، أما المراهقون في عمران فيرون أن أفضل سن

لزواج البنت بين (14–18) سنة في حين يفضل المراهقون في صنعاء زواج الفتاة بعد الجامعة.

من وجهة نظر الرجال في المكلا ينبغي تزويج الفتاة بين (16–17)، أما الرجال في إب وجبلة فهم يفضلون زواج البنت بين 18–20 سنة، ورجال عمران يؤيدون الزواج بين (16–17) سنة في حين يرفض الرجال في صنعاء الزواج المبكر للفتاة.

الدوافع في نظر اليمنيين

أظهرت رسالة ماجستير عن التعليم الجامعي وأثره على القيم الاجتماعية المتعلقة بالأسرة 2001. أن 61.6٪ من إجمالي العينة يرون أن زواج الفتاة في سن مبكرة أمر يضر بصحتها، مقابل 38.4٪ ترى أهمية زواج الفتاة في سن مبكر لعدة أسباب منها أن زواج الفتاة وهي صغيرة يسترها كما يجعلها تتحمل المسؤولية في وقت مبكر مما يسهل اكتسابها لخبرات الحياة وخاصة المنزلية منها. في حين ترى فرقة ثالثة أن زواج الفتاة في سن مبكرة يجعلها أكثر طوعاً لزوجها وأسرته، حيث تترعرع في منزل الزوجية وتكتسب شخصيتها من زوجها.

في دراسة عن منظومة القيم والمعارف الاجتماعية المتعلقة بتنشئة ودور المرأة الريفية اليمنية 1996، فقد جاءت أسباب الزواج المبكر: في صيانة الأبناء من الانجراف، الرغبة في رؤية الأحفاد وأيضاً بدافع وخدمة الأسرة ومساعدتها في العمل.

أجاز قانون الأحوال الشخصية اليمني المادة 15 تزويج الصغيرة بعد أن عُدلت تلك المادة التي كانت تمنع زواج الصغيرة قبل سن الخامسة عشرة وهو تعديل فتح المجال لأولياء الأمور لتزويج بناتهم في سن صغيرة كالقضية التي وردت في الدراسة القانونية التي نفذت حول الزواج المبكر في المجتمع المدني لـ أوكسفام.

ففي العام 2000 نظرت القضية الشخصية رقم 51 لسنة 1421 أمام محكمة غرب الامانة وكانت القضية نزاعاً بين الأم وأعمام أبنائها الذين أخذوا إلى حضانتهم (بنتين وولداً). على إثرها أخذ الأعمام الصغيرتين إلى قريتهم وتم تزويجهن هناك. الأم والمحكمة لم يستطيعوا عمل شيء أمام تلك القضية حيث وقفت المادة 15 من قانون الأحوال الشخصية حائلاً دون منع ذلك الزواج.

العرف الذي يضمن زواج بنت الثمان لم يكن في صفها والمادة 15 من قانون الأحوال الشخصية شدت أزر ذلك العرف فأصبح زواج الصغيرات أمراً عادياً وشائعاً خاصة في الأرياف، وليس لدى الصغيرات إلا أن يستسلمن للعرف الذي تمحور بصورة مادة وردت في قانون الأحوال الشخصية.